

PROVISIONAL

S/PV.2923

29 May 1990

ARABIC



UN/SA COLLECTION مجلس الأمن

محضر حربي مؤقت للجلسة الثالثة والعشرين بعد الالفين والتسعمائة

المعقودة في قصر الامم، جنيف،

يوم الجمعة، ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس :

الاعضاء :

السيد ثورنود

(فلسفہ ۱)

السيد فورونتسوف	اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
السيد شاديبي	اثيوبيا
السيد مونتيانو	رومانيا
السيد بغبيني اديتو نزنغيا	زائير
السيد دينغ بيوانهونغ	الصين
السيد بلان	فرنسا
السيد فورتييه	كندا
السيد الاركون دي كيسادا	كوبا
السيد انيت	كوت ديفوار
السيد ريفاس بوسادا	كولومبيا
السيد رجالي	ماليزيا
السير كريسبين تيكيل	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
السيد بيكرنف	وايرلندا الشمالية
السيد الالفى	الولايات المتحدة الامريكية
	اليمن

يتضمن هذا المحضر النصوص الأصلية للكلمات الملقاة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي للمحضر ضمن سلسلة الوثائق الرسمية لمجلس الأمن.

إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع السبوع: Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services, room DC2-0750, 2 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر نفسه .

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥/٣٠

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال .

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ موجهة الى رئيس مجلس الامن من الممثل

الدائم للبحرين لدى الامم المتحدة (S/21300)

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أحيط المجلس علما

بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الاردن ، اسرائيل ، الامارات العربية المتحدة ، ايران (جمهورية - الاسلامية) ، البحرين ، بنغلاديش ، تركيا ، تونس ، الجمهورية العربية السورية ، سري لانكا ، العراق ، غابون ، قطر ، الكويت ، لبنان ، مصر ، المغرب ، المملكة العربية السعودية ، الهند ، يوغوسلافيا طلبوا فيه الاشتراك في مناقشة البند المدرج على جدول الأعمال . ووفقا لما جرى العمل به ، اقترح ، بموافقة المجلس ، دعوة هؤلاء الممثلين الى المشاركة في المناقشة دون حق في التصويت ، عملا بالاحكام ذات الصلة من الميثاق والقاعدة ٢٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الامن . لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك .

بناء على دعوة من الرئيس شغل السيد صلاح (الاردن) والسيد نيتانياهـو (اسرائيل) والسيد عبد الله (الامارات العربية المتحدة) والسيد نصري (جمهورية ايران الاسلامية) والسيد البحارنة (البحرين) والسيد هارون الرشيد (بنغلاديش) والسيد دونـا (تركيا) والسيد غزال (تونس) والسيد المصري (الجمهورية العربية السورية) والسيد راسابوترام (سري لانكا) والسيد التكريتي (العراق) والسيد ليكوندا - بومي (غابون) والسيد النعمة (قطر) والسيد العصيمي (الكويت) والسيد حمدان (لبنان) والسيد العربي (مصر) والسيد بن هيمـا (المغرب) والسيد شهابي (المملكة العربية السعودية) والسيدة بوري (الهند) والسيد كوسين (يوغوسلافيا) المقاعد المخصصة لهم الى جانب قاعة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن أبلغ أعضاء المجلس بأني تلقت رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة عممت باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/21306 وتنص على ما يلي :

"أتشرف بأن أطلب أن يقوم مجلس الأمن ، وفقا لممارسته السابقة ، بدعوة سعادة الرئيس ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى الاشتراك في المناقشة الجارية في مجلس الأمن".

لم يقدم هذا الطلب وفقا للمادة ٣٧ ولا المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن . ولكن اذا تمت الموافقة عليه فسيدعو المجلس رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية الى المشاركة ليس وفقا للمادة ٣٧ أو المادة ٣٩ وإنما بنفس حقوق المشاركة وفقا للمادة ٣٧ .

هل يرغب أي عضو من أعضاء المجلس في التكلم بشأن هذا الطلب ؟

السيد بيكرينغ (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : ستطلب الولايات المتحدة ، كما تفعل عادة عندما ينظر في هذه القضية ، التصويت على الاقتراح في مجلس الأمن وستصوت الولايات المتحدة ضده لسببين : أولا ، نعتقد أن المجلس لم يتلق طلبا مستوفيا للشروط اللازمة للتكلم ؛ ثانيا ، ترى الولايات المتحدة أنه لا ينبغي منح منظمة التحرير الفلسطينية الإذن بالكلام إلا اذا كان الطلب متمشيا مع المادة ٣٩ من النظام الداخلي للمجلس . ونرى أنه ليس من المستنصب ولا من الحكمة أن يخرج المجلس على ممارسته فيخل بالقواعد التي وضعها .

ولنسال أنفسنا ، نحن أعضاء المجلس ، السؤال التالي : هل إن القرار بالخروج على قواعد عملنا والاخلال بإجراءاتنا يعزز قدرة المجلس على القيام بدور بناء في عملية السلام في الشرق الاوسط أم ينتقص منها ؟ يعتقد وفدي اعتقادا راسخا أن هذا القرار ينتقص من قدرة المجلس على القيام بهذا الدور .

ويعلم جميع أعضاء المجلس أن العرف جرى على أن المراقبين لهم الحق في التكلم في المجلس لا بناء على طلبهم وإنما بناء على طلب تقدمه دولة عضو بالنيابة

عن المراقب . ولا ترى حكومة بلادي أي مبرر للخروج على الممارسة المتبعة . ومن الواضح أيضا أن قرارات الجمعية العامة ليست ملزمة لمجلس الأمن . فضلا عن ذلك ، لا يوجد في القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة مؤخرا ما يبرر تغيير ممارسات مجلس الأمن .

فقرار الجمعية العامة ١٧٧/٤٣ الذي استهدف تغيير مركز منظمة التحرير الفلسطينية ، فعل ذلك

"دون المساس بمركز المراقب لمنظمة التحرير الفلسطينية ووظائفها في

منظومة الأمم المتحدة وفقا للقرارات والممارسات ذات الصلة" .

فهذا القرار لا يشكل اعترافا بأية دولة باسم فلسطين . والولايات المتحدة ، شأنها شأن العديد من أعضاء الأمم المتحدة ، لا تعترف بهذه الدولة .

(السيد بيكرينغ ، الولايات
المتحدة الأمريكية)

وقد اتخذت الولايات المتحدة على الدوام موقفا مغاده أنه وفقا للنظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن ، فإن الأساس القانوني الوحيد الذي يمكن للمجلس أن يمنح بموجبه الاستماع للمتكلمين باسم هيئات غير حكومية هو المادة ٣٩ . وطوال أربعة عقود أيدت الولايات المتحدة التفسير المرن للمادة ٣٩ ، وما كانت لتعترض لو كانت هذه المسألة قد أُشيرت بموجب تلك المادة . لكننا نعترض على الخروج الاستثنائي على الاجراءات الاصولية . وبالتالي تعارض الولايات المتحدة منح منظمة التحرير الفلسطينية نفس حقوق المشاركة في اجراءات مجلس الأمن كما لو كانت هذه المنظمة تمثل دولة عضوا في الامم المتحدة .

إننا نؤمن بالاستماع الى جميع وجهات النظر ، ولكن ليس على نحو يتطلب خرق قواعد عملنا . وبصفة خاصة لا توافق الولايات المتحدة على ما درج عليه مجلس الامن مؤخرا من اتباع ممارسة انتقائية تتمثل في محاولة تعزيز هيبة الذين يرغبون في التكلم في المجلس عن طريق الخروج على قواعد النظام الداخلي .

إننا نرى أن هذا الاجراء الاستثنائي يفتقر الى أي أساس قانوني ويمثل إخلالا بالقواعد .

لكل هذه الاسباب تطلب الولايات المتحدة طرح شروط الدعوة المقترحة للتصويت ، وبالطبع متصوت الولايات المتحدة ضد الاقتراح .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اذا لم يوجد عضو آخر ممن أعضاء المجلس يود أن يتكلم في هذه المرحلة ، ساعته أن المجلس مستعد للتصويت على طلب فلسطين .

تقرر ذلك .

أجرى التصويت برفع الايدي .

المؤيدون : اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، اشيوبيا ، رومانيا ، زائير ، الصين ، فنلندا ، كوبا ، كوت ديفوار ، كولومبيا ، ماليزيا ، اليمن .

المعارضون : الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : فرنسا ، كندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نتيجة التصويت كما يلي :

١١ صوتا مؤيدا مقابل صوت واحد ، مع امتناع ٢ أعضاء عن التصويت . وبذلك تمت الموافقة على الطلب .

بدعوة من الرئيس شغل السيد عرفات (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اود أن أبلغ أعضاء المجلس

بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٩ موجهة من رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، فيما يلي نصها :

"يشرفني أن أطلب السماح لي ، بصفتي رئيسة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، بالمشاركة في مناقشة مجلس الأمن للبند المعنون "الحالة في الأراضي العربية المحتلة" ، وذلك بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس ."

لقد وجه مجلس الأمن في مناسبات سابقة دعوات إلى ممثلي هيئات أخرى تابعة للامم المتحدة فيما يتصل بالنظر في المسائل المدرجة على جدول أعماله . ووفقا للممارسة السابقة في هذا الامر ، اقترح أن يوجه المجلس دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف .

لعدم وجود اعتراض ، تقرر ذلك .

اود أن أبلغ أعضاء المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ موجهة من القائم بالاعمال للبعثة الدائمة لجمهورية اليمن لدى الامم المتحدة فيما يلي نصها :

"أتشرف بأن أطلب من مجلس الأمن أن يوجه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى سعادة السيد كلوفيس مقصود ، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، أثناء مناقشة المجلس للبند المدرج الآن على جدول أعماله" .

وستعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/21313 . إذا لم اسمع اعتراضاً فساعتبر أن المجلس يقرر توجيه الدعوة إلى سعادة السيد كلوفيس مقصود ، وفقاً للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . نظراً لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

وأود أن أبلغ أعضاء المجلس أيضاً بأنني تلقيت رسالة مؤرخة في ٢٣ أيار/مايو ١٩٩٠ موجهة من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة فيما يلي نصها :

"بوصفي رئيساً للمجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة ، يسعدني أن أطلب من مجلس الأمن أن يوجه دعوة إلى سعادة السيد نبيل معروف ، الأمين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس في منظمة المؤتمر الإسلامي ، للمشاركة في مناقشة مجلس الأمن للبند المعنون 'الحالة في الأراضي العربية المحتلة' ، وذلك بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت" .

وستعمم هذه الرسالة بوصفها وثيقة من وثائق مجلس الأمن تحت الرمز S/21312 . إذا لم اسمع اعتراضاً فساعتبر أن المجلس يقرر توجيه الدعوة إلى سعادة السيد نبيل معروف ، وفقاً للمادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . نظراً لعدم وجود اعتراض ، فقد تقرر ذلك .

يبدأ مجلس الأمن الآن النظر في البند المدرج على جدول أعماله . يجتمع مجلس الأمن استجابة للطلب الوارد في الرسالة المؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة . (S/21300)

وأود أن استرعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثائق التالية : S/21303 ، رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ؛ S/21307 ، رسالة مؤرخة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمملكة العربية السعودية لدى الأمم المتحدة ؛ S/21308 رسالة مؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ موجهة إلى الأمين العام من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة .

المتكلم الأول هو ممثل فلسطين ، سعادة السيد ياسر عرفات . أرحب به وأعطيته الكلمة .

السيد عرفات (فلسطين) : السيد رئيس مجلس الأمن ، السيد الأمين العام للأمم المتحدة ، السادة أعضاء مجلس الأمن ، والأخ مندوب الجمهورية اليمنية ، الدولة العربية الموحدة ، التي أعلنها سوريا ، أعلننا ميلادها قبل أيام .

إنه لمن دواعي الاعتزاز أن أكون اليوم بينكم في هذا البلد المضيف الذي تشرف فيه للمرة الثانية خلال فترة عام ونصف عام تقريبا ، بالوقوف أمام محفل دولي موثر لسمعكم صوت فلسطين ، كلمة منظمة التحرير الفلسطينية .

وأود ، أيها السيد الرئيس ، أن أشكركم على إتاحة هذه الفرصة الخاصة بي ، الأمر الذي مكنني من قيامي بهذه المهمة نيابة عن فلسطين والشعب الفلسطيني . وإذا كنا نعتبر هذا الموقف دليلا على إدراككم العميق لخطورة الوضع في منطقتنا ، فاندنا نعتبره أيضا مظهر تعاطف وتضامن مع شعبنا الفلسطيني الذي يتعرض الآن لابعث عملية قمع وإرهاب وهو يناضل من أجل الحرية ، ومن أجل الأهداف والمبادئ والقيم التي كرستها المنظمة الدولية .

وعندما تقدمت منظمة التحرير الفلسطينية بمطلبها بدعم من المجموعة العربية ومن خلالها لعقد هذه الجلسة الفورية لمجلسكم الموقر فإن ذلك كان نابعا من إدراكنا وتقديرنا لحقيقة أن الأوضاع في منطقتنا قد بلغت أقصى درجات التوتر وخطر الانفجار ، ووصلت مستوى لم يعد معه التردد مقبولا ولا التنديد اللفظي كافيا بل بات يتطلب التحرك العملي السريع لغرض هيبة الشرعية الدولية .

فيوم الاحد الماضي ، يوم الاحد الاسود ، نفذت مجزرة بشعة ضد عمال فلسطينيين كانوا يبحثون في ذلك الصباح الباكر عن خبز أطفالهم اليومي بعد أن اقتلعتهم سياسات الاحتلال الاسرائيلي من أرضهم واضطرتهم الى العمل في أسوأ ظروف الاستغلال والاضهاد وما تبع ذلك وما زال من قيام القوات الاسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف بمتابعة المجزرة وما رافق ذلك من تفجر العنصرية الاسرائيلية التي شملت الجماهير العربية في الجليل والمثلث والنقب والتي سقطت نتيجة لها خلال الايام الخمسة الماضية أكثر من ٢٥ شهيدا وما يزيد عن ألفي جريح ، في خمسة أيام . إن ذلك كله هو مجرد حلقة في سلسلة سياسة القبضة الحديدية والممارسات الاسرائيلية العنصرية ضد الشعب الفلسطيني تلك السياسات والممارسات التي أجمعت الأسرة الدولية حكومات وشعوبا على التنديد بها .

لم يكن جنون فرد أو اختلاله النفسي ، كما يقول المسؤولون الاسرائيليون ، هو المسؤول عن مجزرة الاحد الاسود ، بل كان المسؤول الاول هو جنون واختلال نظام بأكمله ، نظام تسكنه أشباح الخرافة وأوهام التفوق العنصري المنقرضة وتتملكه شهوة التوسع والغزو لبناء اسرائيل الكبرى النابعة من غطرسة القوة العسكرية الحمقاء .

أخاطب اليوم مجلسكم الموقر وجراح شعبي مازالت تنزف دما وقبور الشهداء مازال مفتوحة وفي كل لحظة يدفع طفل أو امرأة أو رجل فلسطيني من دمه أو حياته ثمنا أمام آلة القمع والإرهاب الرسمي الاسرائيلي المنظم ضد شعبنا الفلسطيني الذي يقاوم من أجل الحياة الحرة الكريمة ، وعلى مدى ثلاثين شهرا هي عمر الانتفاضة الشعبية الباسلة لجماهير الشعب الفلسطيني في وجه قوات الاحتلال المشبعة بالكراهية

والعدوان . ومارس المحتلون بعنجهية حرب الإبادة الوحشية وعلى مدى ثلاثين شهرا سقط حوالي ١٢٠٠ شهيد فلسطيني برصاص المحتلين وأصيب ما يزيد عن ٨٠ ٠٠٠ مواطن بجراح نتيجة شتى أنواع القمع التي تتدرج من الضرب المبرح الى تكسير العظام الى استخدام الرصاص المطاطي والرصاص الحي الى استخدام الغازات السامة المحرمة دوليا والتي تسببت في إجهاض أكثر من ٦ ٠٠٠ امرأة وأحدثت عاهات مستديمة لآلاف من الاطفال والنساء والرجال وغير ذلك من صنوف الإرهاب والقمع . وخلال ثلاثين شهرا كانت قوات الاحتلال الاسرائيلي تشن حرب الإبادة على جميع الجبهات وتعرض شعبنا للجرائم التي حرمتها القوانين الدولية والشرائع السماوية والقيم الاخلاقية والإنسانية . فمن حرب التجويع بغرض الحصار على المراكز السكانية الى حرب تدمير البنية الأساسية لاقتصادنا الوطني عن طريق مواصلة مصادرة الاراضي وسرقة المياه وتخریب المزروعات وفرض الضرائب الباهظة ومحاولة جبايتها بإرهاب الدولة ولصوصيتها ، كما حدث في بيت ساحور وغيرها الى حرب التجهيل التي أدت الى إغلاق جميع المراكز التعليمية في بلادنا بدءا من رياض الاطفال الى الجامعات على مدى ثلاث سنوات ، ومازالت الجامعات ومعظم المدارس مغلقة ، وهذا كله طبقا لوثائق وتقارير موجودة في الأمم المتحدة . واقترن ذلك بإغلاق العديد من المؤسسات الخيرية والنقابية والمهنية وفتح المعتقلات الجماعية والسجون لأكثر من ٨٥ ٠٠٠ معتقل تمت تصفية العشرات منهم ، إضافة الى عمليات الإبعاد والى فرض الإقامة الجبرية كما تماعد في الوقت نفسه تطبيق سياسة نسف بيوت المواطنين الفلسطينيين ، حيث قامت قوات الاحتلال بنسف وهدم أكثر من ألفي منزل خلال سنوات الانتفاضة متذرعة بأعذار واهية ، مما تسبب في ترك عشرة آلاف شخص ، بينهم حوالي خمسة آلاف طفل فلسطيني ، دون مأوى ذلك الى جانب حرق وإتلاف ٨٠ ٠٠٠ دونم و ١٨٠ ٠٠٠ شجرة مثمرة ، بالإضافة الى تطبيق العقوبات الجماعية وفرض الغرامات المالية الباهظة من جانب محاكم الاحتلال الاسرائيلي ، ويجري ذلك كله بتخطيط مسبق وإصرار عنصري من قبل الحكومة الاسرائيلية والمستوطنين المسلحين المتعصبين ضد المواطنين العزل في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة .

وقد ذكر تقرير منظمة إنقاذ الطفل السويدية الذي صدر مؤخرا أن ١٥٩ طفلا فلسطينيا لا تتجاوز أعمارهم السادسة عشرة قد قتلوا خلال العامين الأولين من عمر الإنتفاضة ووصلوا حتى الآن إلى ٢٥٦ طفلا قتلوا خلال الثلاثين شهرا بمختلف الوسائل الإرهابية المحرمة ، بما فيها قنابل الغاز المحرمة دوليا ، حسبما ورد في تقرير بعثتين طبييتين أمريكية وبلجيكية . كما ذكر التقرير نفسه أن عددا يتراوح بين ٥٠ إلى ٦٣ ألف طفل فلسطيني أصيبوا بجراح تتطلب العناية الطبية ، وتعرض ٢٥ ٠٠٠ طفل ، بعضهم لا يتجاوز السادسة من عمره ، إلى الضرب المبرح وتكسير العظام وواجه ٦٧٥ ٠٠٠ طفل فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة نظام منع التجول بكل تأثيراته النفسية والمعيشية والترهوية .

وجاء في تقرير لمنظمة اسراييلية لحقوق الانسان تسمى بتسيلم أن جنديا اسراييليا واحدا قد سجن لمدة شهرين فقط لقتل مائة واثنين من الاطفال الفلسطينيين ، جندي واحد عوقب على قتل ١٠٢ من الاطفال الفلسطينيين قامت تلك المنظمة بالتحقيق فيه . وذلك يؤكد ما توصلت اليه الدراسات السويدية الموثقة فيما يتعلق باستهتار الجنود الاسراييليين بحياة اطفالنا الفلسطينيين . إن الشعب الفلسطيني يتوقع من مجلسكم الموقر تحمل مسؤولياته وتنفيذ ما اتخذتم من قرارات ، ومنها القرارات المتعلقة بإنهاء الاحتلال الاسراييلي والبدء باتخاذ الاجراءات الفورية اللازمة لحماية ارواح الاطفال والنساء والرجال من شعبنا الفلسطيني وممتلكاتهم تحت الاحتلال ، وخاصة أن الحكومة الاسراييلية قد رفضت الالتزام بجميع قرارات الامم المتحدة كقراري مجلس الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٦٠٥ (١٩٨٧) اللذين يدينان ويشجبان ممارسات اسراييل وجرائمها ضد الشعب الفلسطيني ويطالبانها بالتقيد الفوري باتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية السكان المدنيين وقت الحرب . ولم تكف الحكومة الاسراييلية بهذه الجرائم وهذا الارهاب الرسمي المنظم ضد شعبنا بل اتبعت ذلك باستخدام امواج من المهجرين من مختلف أنحاء العالم وبدأت بتوطينهم في الاراضي الفلسطينية ، بما فيها القدس الشريف والاراضي العربية المحتلة ، وإحلالهم محل المواطنين الفلسطينيين والعرب ، أصحاب هذه الاراضي المحتلة الذين تمارس بحقهم اسراييل الارهاب الرسمي المنظم والقمع الوحشي ، ودفعهم للهجرة عن وطنهم ووطن أجدادهم ، بالإضافة الى تشريد العائلات الفلسطينية ، حيث تم تشتيت أكثر من ٢٥٦ عائلة حتى الآن خارج وطنها في هذه الفترة الزمنية القصيرة فقط من عمر الانتفاضة . وما حدث من عملية إسكان المهاجرين الجدد في الابنية التابعة لكنيسة الروم الارثوذكس والاعتداء على بطريرك القدس ورهبانها ليس إلا جزءا من السياسة التي تمارسها الحكومة الاسراييلية والتي تبعتها وسبقتها الاعتداءات على المقدسات الاسلامية والمسيحية في القدس وبقيّة الاراضي المقدسة التي يعتبرها المسلمون والمسيحيون في كل أنحاء العالم شعارا ورمزا للقداسة والمحبة والسلام والتسامح .

هذا هو الاعتداء على بطريق القدس ، وهؤلاء هم الاطفال الذين قتلتهم اسرائيل ، وهذه هي الاجنة التي اسقطت من الحوامل بسبب استخدام الغازات المحرمة دوليا ، هؤلاء الاطفال هم دون سن التاسعة . وسأترك هذه الوثائق لديكم هنا في المجلس .

إن اسرائيل في كل ما تقوم به من أعمال وممارسات قمعية ودموية ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة تعتبر نفسها خارج نطاق المسؤولية الدولية التي تلزم بها جميع دول العالم بل إن اسرائيل التي أنشئت بقرار من الامم المتحدة الدولية الوحيدة التي تتجاهل وتتحدى قرارات الامم المتحدة ولا تلتزم بتطبيقها بل وترفض التعامل مع المنظمة الدولية كلما طالبتها بتنفيذ أي من هذه القرارات . ولقد أصبح من الضروري الآن أن تقول الاسرة الدولية كلمتها في هذا الموضوع وأن يقوم مجلسكم الموقر ، مجلس الامن وخاصة الدول ذات العضوية الدائمة فيه ، بتحمل مسؤولياتها في حفظ الامن والسلام العالميين وتطبيق القرارات الدولية ، وإنهاء الاحتلال وحماية ارواح اطفال ونساء وشعب فلسطين القابعين تحت الاحتلال الاسرائيلي بغية الوصول الى حل سياسي سلمي عادل ودائم لقضية الصراع في الشرق الاوسط من خلال المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط وتحت رعاية الامم المتحدة . إن اسرائيل وحكامها ، في الوقت الذي تتجه فيه الاسرة الدولية الى بناء عالم من التعاون والديمقراطية والحوار المثمر وفي الوقت الذي تتمتع فيه أجواء الانفراج الدولي وفي الوقت الذي تستعد فيه شعوب العالم لاستقبال القرن القادم مؤكدة على قيم الحرية والديمقراطية وحقوق الانسان يصرون على سياستهم العنصرية الارهابية البائدة . إن مبادرتنا السلمية ونهجنا وانتفاضتنا تشكل نموذجا تم الاقتداء به وألهم العديد من الشعوب المناضلة من أجل الحرية والديمقراطية وأكدت على التناغم والتناسق مع حقائق عصرنا وخط توجهه العام .

كما تعلمون لا شك انني قد تقدمت باسم الشعب الفلسطيني إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة التي عقدت في البلد المضيف هنا في ١٣ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ بمبادرة السلام الفلسطينية التي أقرها المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ والقائمة على أساس الشرعية والقرارات الدولية ، والتي تبنتها القمة العربية في مؤتمر الدار البيضاء في أيار/مايو ١٩٨٩ ، والتي نالت تأييد قمة دول عدم الانحياز والقمة الإفريقية ومؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية والتي دعمها العديد من الدول سواء في أوروبا الغربية وأوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي والصين واليابان والدول الاسكندنافية وغيرها . بل إن هذه المبادرة قد وجدت صدى لها داخل المجتمع الاسرائيلي نفسه ، وبنسبة تتزايد كل يوم بين القوى الاسرائيلية الديمقراطية والمحبة للسلام ، إلى جانب تأثيرها الإيجابي داخل التجمعات اليهودية في أوروبا والولايات المتحدة نفسها . كما قامت منظمة التحرير الفلسطينية بالتجاوب الكامل والمسؤول ، انطلاقاً من الأولويات والحقوق الفلسطينية المنسجمة مع الشرعية الدولية بالتعامل بمرونة وإخلاص ، ولا تزال ، مع كل مبادرات السلام الدولية ، الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها من المقترحات بما في ذلك نقاط الوزير الأمريكي بيكر الخمس ، كما كنا قد تجاوبنا مع النقاط المصرية العشر ومع المقترحات الأمريكية التي نقلها وزير الخارجية السويدي السيد أندرسون يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ ولا تزال منظمة التحرير الفلسطينية ملتزمة بمبادرتها المعلنه للسلام واستعدادها للمشاركة في التوصل إلى حل سياسي يتمكن من خلاله الشعب الفلسطيني من إنجاز حقوقه الوطنية المشروعة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق ترابه الوطني الفلسطيني ، وذلك على أساس الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة .

ومما يؤسف له أن هذه المبادرات لم تقابل من الحكومة الاسرائيلية إلاّ بالرفض والتعنت وتمعيد سياسة القبضة الحديدية إمعاناً في الهروب من عملية السلام في الشرق الاوسط متحدية بذلك القرارات الدولية المتعلقة بالصراع في الشرق الاوسط ، وفي

مقدمتها القرار ١٧٦/٤٣ بتاريخ ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ الخاص بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ، وكذلك تجاهلها ورفضها تنفيذ قرار مجلس الموقر ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وفيما يتعلق بمدينة القدس والقرار الاسرائيلي بضمها وتغيير وضعها واعتبارها عاصمة دولة إسرائيل والذي أتبع وبالألف بقرار من الكونغرس الأمريكي حول القدس تشجيعا لإسرائيل وإحتلالها وإلزامها ولجرائمها . ولا تزال إسرائيل ترفض تنفيذ جميع القرارات الدولية المتعلقة بالمدينة المقدسة بما فيها قرار مجلس الامن ٢٥٢ (١٩٦٨) بتاريخ ٢١ ايار/مايو ١٩٦٨ ، وقرار الجمعية العامة ٢٢٥٣ بتاريخ ٤ تموز/يوليه ١٩٦٧ الذي أكد على عدم جواز تغيير وضع مدينة القدس ، وقرار مجلس الامن رقم ٤٧٦ (١٩٨٠) بتاريخ ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٨٠ الذي يعلن بطلان الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل لتغيير وضع مدينة القدس وقرار مجلس الامن ٤٧٨ (١٩٨٠) بتاريخ ٢٠ آب/اغسطس ١٩٨٠ بعدم الاعتراف بالقانون الإسرائيلي بشأن القدس . ولا تزال إسرائيل تواصل تطبيق سياسة الاستيطان بمصادرة أراضي الفلسطينيين وإنشاء المستوطنات اليهودية عليها وتغيير الطبيعة الديمغرافية للأرض الفلسطينية المحتلة تحديا لقرار مجلس الامن ٤٥٢ (١٩٧٩) بتاريخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٧٩ الذي يطلب إلى سلطات الاحتلال الإسرائيلي وقف العمليات الاستيطانية في الأراضي المحتلة وقرار مجلس الامن ٤٤٦ (١٩٧٩) بتاريخ ٢٣ آذار/مارس ١٩٧٩ الذي يعتبر الممارسات الإسرائيلية بإقامة المستوطنات عقبة خطيرة في وجه السلام ، وقرار مجلس الامن ٤٦٥ (١٩٨٠) بتاريخ ١ آذار/مارس ١٩٨٠ الذي يطالب إسرائيل بتفكيك المستوطنات القائمة وبالتوقف عن تخطيط المستوطنات وبنائها .

لقد عمدت إسرائيل مؤخرا إلى استغلال الظروف التي سمحت بفتح أبواب الهجرة أمام اليهود من مختلف دول العالم لتحويل هذا الحق في الهجرة إلى هدف سياسي إستيطاني يتمثل في التهجير القسري إلى إسرائيل فقط ، دون إعطاء المهاجرين ، أو المهجرين بمعنى أصح ، حق اختيار مكان الهجرة ، الأمر الذي يشكل إنتهاكا لحق الإنسان اليهودي المهاجر .

ونحن نذكر أن حق أي فرد أو شعب يتوقف عندما تبدأ حقوق الأفراد والشعوب الأخرى ومنها الشعب الفلسطيني . ولقد ركزت إسرائيل على العمل بكل الوسائل لإغلاق كافة الأبواب أمام هجرة اليهود السوفيات وإبقاء الأرض الفلسطينية وحدها مفتوحة . ولقد ساعدتها في ذلك قرارات وعراقيل صدرت عن بعض الدول خاصة أمريكا وأستراليا ، وذلك ضمن مفهوم خاص وفي تخريف أساسي وخطير لمفاهيم حق الهجرة التي نصت عليها اتفاقيات هلسنكي ، وتحويلها لتحقيق غرض سياسي عدواني ، يتمثل في حرمان الشعب الفلسطيني من العيش في وطنه وحرمان لاجئيه من حق العودة وإحلال المهاجرين الجدد محل أصحاب الحق والوطن الأصليين . ومن الضروري هنا أن أشير بكل المسؤولية المتوجبة إلى أن موضوع تهجير اليهود إلى الأرض الفلسطينية يمثل خطرا على المنطقة بأسرها ، وليس على الأرض الفلسطينية المحتلة وحدها ، وسوف يمتد هذا الخطر ليصيب دولا عربية مجاورة بل لقد بدأ ذلك فعلا في الجولان وفي جنوب لبنان ، حيث أثبتت التجارب الاليمة في الشرق الأوسط أن أطماع إسرائيل وشهيتها التوسعية لا تقف عند حد .

أرى من الواجب هنا ان اشير بكل الاسف الى الدعم اللا محدود وعلى كافة المعد الذي تقدمه الولايات المتحدة لاسرائيل مما يشجعها على الاستمرار في الاحتلال وتصعيد الممارسات الارهابية والوحشية ضد الشعب الفلسطيني ، وفي تحديها لقرارات الاسرة الدولية ، وفي عرقلتها لكل مبادرات السلام في منطقة الشرق الاوسط ، اي ليس مبادرات السلام الاخرى فحسب ، ولكن بما في ذلك المقترحات الامريكية نفسها .

إن الولايات المتحدة الامريكية التي ترفع شعار حقوق الانسان قد أهملت تماما حقوق الشعب والانسان الفلسطيني ، وتجاهلت الابعاد الانسانية والاخلاقية الشاملة لمفهوم حقوق الانسان ، مما شجع اسرائيل على التماي في ممارساتها الوحشية ضد الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وفي الاراضي العربية حيث تتعرض القرى اللبنانية والمخيمات الفلسطينية في لبنان الى غارات الطيران الاسرائيلي والقصف التدميري والاحتلال في الجنوب .

لقد آن الاوان الآن ، نظرا للمخاطر المحدقة بمنطقة الشرق الاوسط جراء استمرار اسرائيل في احتلالها للاراضي العربية والفلسطينية وجراء تصعيدها لارهاب الدولة المنظم ولحرب الإبادة ضد شعبنا وباطلاقها التهديدات العدوانية والتوسعية ضد عدة دول عربية وخاصة العراق ولبنان والاردن وبتحضيراتها المستمرة للعدوان والحرب . آن الاوان لأن يتحمل مجلسكم الموقر وقبل فوات الاوان مسؤولية تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بالصراع العربي الاسرائيلي . ان اسرائيل بممارساتها وتهديداتها وتحضيرها للحرب تقود المنطقة الى كارثة لا سابقة لمخاطرها ، وخاصة ان منطقة الشرق الاوسط هي من المناطق التي تتكدس فيها الاسلحة التقليدية والاسلحة النووية والكيميائية والبيولوجية . وما يعنيه هذا من كارثة سوف تتعدى حدود منطقة الشرق الاوسط وتهدد الامن والسلم الدوليين .

ان الاخطار التي تهدد مستقبل السلام في الشرق الاوسط قد بدأت تبرز ابعادها يوما بعد يوم ، كما بدأت تظهر نتائجها في القتل الجماعي وفي التصعيد المتزايد وفي حالة التوتر التي تقود المنطقة الى حافة الحرب . وفي اصرار اسرائيل على استمرار

احتلالها للأرض الفلسطينية التي يعلن شامير قبل أيام فقط رسميا اعتبارها أراضي موروشة ومحررة .

ولهذا فان منظمة التحرير الفلسطينية مؤكدة على التزامها الاستراتيجي والثابت بالسلام تعرض على مجلسكم الموقر الخطوات العملية التالية التي تجعل من اتفاق الاسرة الدولية واقعا وتحول قراراتها الى ممارسة وتعيد الثقة والامل بدور وفعالية مجلسكم الموقر على تحقيق السلام والامن والعدل الدوليين . ولكن اسمحوا لي قبل هذا ان اعرض عليكم هذه الوثيقة . هذه الوثيقة لاسرائيل الكبرى المرسومة على هذه العملة الاسرائيلية فئة عشر اغورات . وهذه نشرت في "جوويش جورنال" في الولايات المتحدة الامريكية في ١٩ شباط/فبراير ١٩٨٩ ، اي في العام الماضي فقط . هذه هي خارطة اسرائيل الكبرى الموجودة على هذه العملة تضم كل فلسطين وكل لبنان وكل الاردن ونصف سوريا وثلثي العراق وثلث السعودية حتى المدينة المقدسة ، ونصف سيناء . وانا اترك هذه كوثيقة ، هذه العملة المكبرة صورتها . وهذه الخريطة هي باللون الازرق لاسرائيل .

نعرض على مجلسكم الموقر الخطوات العملية التالية التي تجعل من اتفاق الاسرة الدولية واقعا وتحول قراراتها الى ممارسة وتعيد الثقة والامل لدور وفعالية مجلسكم الموقر على تحقيق السلام والامن والعدل الدوليين :

أولا ، ان يعين الامين العام للامم المتحدة مبعوثا خاصا ودائما له للتفكير لعملية السلام واجراء الاتصالات اللازمة لايجاد حل سلمي عادل ودائم لمشكلة الصراع العربي الاسرائيلي ، او ان يقوم هو نفسه بهذه المهمة .

ثانيا ، ان يقرر مجلسكم الموقر توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني وارواحهم وممتلكاتهم ومقدساتهم في الارض المحتلة تحت علم الامم المتحدة ، ومن خلال قوات طوارئ دولية إضافة الى نشر قوة المراقبين الدوليين الموجودة حاليا في القدس التي جانبها ، ومن اجل إنهاء الاحتلال الاسرائيلي كاملا عن ارضنا الفلسطينية المحتلة .

ثالثا ، أن يصدر مجلسكم الموقر قرارا واضحا ويضمن مراقبته وتنفيذه لوقف الهجرة الاستيطانية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة ويمنع بشكل كامل بناء المستوطنات الإسرائيلية أو توسيعها سواء المدنية منها أم العسكرية في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة القدس العربية ، تنفيذا للقرارات الدولية في هذا الشأن .

رابعا ، أن يدعو مجلسكم الموقر ممثلي الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن للاجتماع فورا لبحث موضوع التسوية السلمية وعملية السلام والتحضير لعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تنفيذا للقرارات الدولية .

خامسا ، البدء باتخاذ الترتيبات اللازمة لفرض العقوبات على إسرائيل وفقا لاحكام الفصل السابع من الميثاق بسبب الجرائم التي ترتكبها ضد الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، ونتيجة لانتهاكها لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بمعاملة المدنيين وقت الحرب ، ولرفضها تنفيذ القرارات الدولية ذات العلاقة ، وبالتحديد القرارات الصادرة عن مجلسكم الموقر ، ولتحيدها ولعرقلتها المتعمدة لمسيرة السلام في الشرق الاوسط .

إن تجربة الامم المتحدة في فرض العقوبات ضد جنوب افريقيا قد أتت ثمارها في ناميبيا حيث حصل الشعب الناميبي البطل على استقلاله من خلال اتفاق نيويورك الذي جرى تنفيذه تحت رعاية الامم المتحدة ، وبدأت أيضا بإعطاء ثمارها لشعب جنوب افريقيا بإطلاق سراح المناضل البطل نيلسون مانديلا والبدء بعملية بناء السلام وإنجاز حقوق شعب جنوب افريقيا بعيدا عن التفرقة العنصرية والتمييز العرقي . وفي هذا السياق ، نود أن نعبر عن تقديرنا العميق للدور الفعال الذي قام به الأمين العام للأمم المتحدة السيد دي كوييار في هذا المجال .

إن واجب الوفاء والالتزام بتراث الحضارة الإنسانية ومفاهيم الخير والعدالة التي كرسها ذلك التراث يتطلب أن يقرر مجلسكم الموقر تشكيل لجنة تحقيق دولية من أعضاء المجلس وللتحقيق في جميع الجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبتها الحكومة الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني .

إننا إذ نؤكد مجدداً أن اختيارنا لطريق السلام هو خيار استراتيجي أصيل ، نؤكد أيضاً حقنا في استمرار المقاومة وفي الدفاع عن النفس حتى يتم وضع حد نهائي للاحتلال الإسرائيلي . إن ذلك حق مقدس قد كفلته لنا شرعة حقوق الإنسان وميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية وإرادة الشعب الفلسطيني . إن الانتفاضة الشعبية الباسلة سوف تستمر وتتواصل ضد الاحتلال الإسرائيلي لبلادنا حتى انتزاع حقنا في الحرية والاستقلال الوطني على أرض وطننا . إن شعبنا الملتزم بقضية السلام وبمبادرته التي أعلنها باسم الشعب الفلسطيني منذ عام ونصف أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة مصمم على نيل حقوقه السياسية والوطنية والإنسانية أسوة ببقية الشعوب الأخرى في العالم . ذلك لأننا جزء أصيل من هذه الأسرة الدولية ومن المجتمع الإنساني الذي شاركنا بافتخار في حمل مشعل حضارته وعلى أرضنا تألفت وتآلفت الديانات السماوية الثلاث .

لقد آن لهذا الشعب أن يستريح . نحن لا نطلب المستحيل ولا نطالب بالشمس ، نحن نطلب أن نعيش ، أن يعيش شعبنا آمناً حراً مستقلاً وأن لأطفالنا أن يعيشوا مثل بقية أطفال شعوب العالم في أمن وسلام بعيداً عن الخوف والدمار والموت . وأن لدماء شعبنا أن تحقن وأن الوقت لأن يرتفع علم شعبنا فوق أرضنا المحررة وتحقق حريتنا وأن يسدل الستار مرة أخيرة وإلى الأبد على آخر احتلال عسكري استيطاني عنصري على هذه البقعة المقدسة أرض فلسطين البقعة المقدسة من كوكبنا الأرضي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي المسجل على قائمتي وزير الدولة للشؤون القانونية لدولة البحرين ، معالي السيد حسين محمد البحارنة ، الذي يرغب في الإدلاء ببيان نيابة عن مجموعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة . أرحب به ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس ، والإدلاء ببيانه .

السيد البحارنة (البحرين) : السيد الرئيس ، السادة أعضاء المجلس ، بالنيابة عن المجموعة العربية التي يتشرف وفد بلادي برئاستها ، وباسم وفد دولة البحرين ، أود أن أشكركم على إتاحة الفرصة لي لمخاطبة مجلس الأمن بشأن قضية لها أهمية قصوى بالنسبة للسلم والأمن الدوليين . كما أود أن أنتهز هذه الفرصة لأهنيكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . وأنا واثق تمام الثقة بأن مهاراتكم الدبلوماسية المعروفة وخبرتكم الواسعة ستتمكنكم من إدارة أعمال المجلس بنجاح . وما انعقاد مجلس الأمن بجنييف إثر المشاورات غير الرسمية التي قمت بإدارتها بفعالية إلا دليل على ما تتصفون به من مزايا وقدرات . وفي هذا الصدد ، أود أن أعرب عن تقديرنا للرئيس السابق لمجلس الأمن ، ممثل إثيوبيا ، على المهارة والمقدرة اللتين أدار بهما أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

ويسرني أن أتقدم ، باسم المجموعة العربية ، بالشكر والتقدير لأعضاء مجلس الأمن والمشاركين من الدول والهيئات في هذا الاجتماع الهام لمجلس الأمن ، مما يؤكد لنا حرص بلدانهم على مبادئ العدالة والسلم طبقاً لميثاق الأمم المتحدة والتزامهم بهذه المبادئ . وإننا بدورنا نؤكد لهم أن ذلك لم يكن رغبة من المجموعة العربية ، وإنما نتيجة لظروف القاهرة يعلمها الجميع .

ومما يثلج صدورنا ويبعث في نفوسنا البهجة والسرور أن نرى في هذا الاجتماع وفد الجمهورية اليمنية الشقيقة يشبوا مقعده في مجلس الأمن بعد إعلان توحيد شطري اليمن . وإننا إذ نحیی إرادة الشعب اليمني التي تكللت بالنجاح في تحقيق الوحدة المنشودة ، لنتمنى للجمهورية اليمنية الشقيقة ولشعبها العربي الأبي كل التقدم والازدهار في ظل دولتهما الموحدة .

لقد استمعنا قبل قليل إلى صوت دولة فلسطين منطلقا من خلال رئيسها السيد ياسر عرفات الذي عبّر بصدق عن معاناة شعبه ومآلاته ، وأوضح بمروية جلية الظروف والحالة المتردية التي يعيشها الشعب الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، والتي أدت إلى انعقاد هذا الاجتماع .

ولا شك أن الحقائق المذهلة التي كشفها السيد رئيس دولة فلسطين جعلت الجميع في هذا الاجتماع يشعرون بالمرارة والالم العميقين إزاء المجزرة الوحشية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني الباسل على أيدي حكام إسرائيل . ونود هنا أن نحكي شعب فلسطين وأبطال الانتفاضة الذين يواجهون سلطات الاحتلال الإسرائيلية بكل شجاعة وتضحية من أجل بلوغ حقوقهم المشروعة التي طالما اعترف بها المجتمع الدولي .

إن الدول العربية تقدّر لأعضاء مجلس الأمن حرصهم على سماع صوت الشعب الفلسطيني من رئيس دولة فلسطين مباشرة . ويحدونا الأمل ألا يضع البلد المضيف لمقرر الأمم المتحدة ومجلس الأمن عراقل جديدة في المستقبل من شأنها تعطيل أعمال المجلس ونقله من مقره مرة أخرى ، وذلك حفاظا على التزاماته تجاه اتفاق المقر .

لقد تفاقمت الحالة في الأراضي العربية المحتلة مؤخرا نتيجة للممارسات التي تنتهجها سلطات الاحتلال الإسرائيلية ، وبخاصة قمع انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسل . وبالألم القريب تعرض الشعب الفلسطيني لجريمة قتل بشعة أقدم عليها جندي إسرائيلي في ضواحي تل أبيب . ونظرا لأن مجلس الأمن قد عقد اجتماعا طارئا للنظر في الوقائع التي على أساسها سيصدر قراراته ، فإنه يستحسن أن نورد ما حدث بالضبط يوم الأحد الماضي ٣٠ أيار/مايو .

فوفقا للتقارير التي أوردتها وكالة رويتر ووكالة الانباء الفرنسية ووكالة يونائيتدبريس ووفقا للمعلومات المنشورة في نيويورك تايمز وواشنطن بوست ، قام أحد الجنود السابقين في الجيش الاسرائيلي وهو يرتدي الزي العسكري ويحمل مدفعا رشاشا بإجبار العشرات من العمال الفلسطينيين على الاصطفاف على جانب أحد الطرق بالقرب من تل أبيب في صباح ذلك اليوم ثم بادر بإطلاق النار عليهم من مدفعه الرشاش ودون تمييز وبطريقة عشوائية الامر الذي أدى الى مقتل ٧ أشخاص منهم مباشرة واصابة أحد عشر شخصا غيرهم بجراح . ونتيجة لذلك وكما روته وكالات الانباء قامت مظاهرة صاخبة وباعداد كبيرة من الفلسطينيين حيث نزلوا الى الشوارع محتجين على هذه المجزرة ومتحدين قرار حظر التجول الذي فرضه الجيش الاسرائيلي .

ولكن قوات الاحتلال بدلا من تهدئة الوضع والسماح للفلسطينيين المنكوبين بالمجزرة الوحشية المذكورة أن يعبروا بحرية عن عواطفهم واحتجاجهم الطبيعي في مثل هذه الظروف ، لجأت الى ارتكاب مجزرة وحشية أخرى ضد المتظاهرين ، وذلك بإطلاق الرصاص بشكل عشوائي عليهم لتفريقهم بقوة السلاح الامر الذي أدى الى مقتل خمسة فلسطينيين آخرين في قطاع غزة واثنين آخرين في الضفة الغربية . كما أدى هجوم الجيش الاسرائيلي هذا على المتظاهرين المنكوبين والعزل من السلاح الى اصابة ما لا يقل عن ٦٥٠ شخصا بجراح .

أنا أنقل هذه الوقائع عن الوثيقة S/21103 المعممة كوثيقة من وثائق مجلس الأمن والموجهة الى الأمين العام من رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . ونظرا لان هذه الرسالة كتبت في ٢١ أيار/مايو ، فقد استمعتم في الواقع الى الرئيس السيد ياسر عرفات وهو يبين أن الأرقام قد تضاعفت وزادت الى أكثر من الأرقام التي ذكرتها بكثير .

هذه الحقائق ، كما روتها وكالات الانباء العالمية تؤكد لنا كيف يتعامل حكام اسرائيل مع الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس - هذا التعامل الذي لا يعرف غير العنف والقمع والقتل أساسا . فماذا تعني أبسط حقوق الانسان

بالنسبة لإسرائيل في حق الشعب الفلسطيني ؟ لا تعني شيئاً أبداً في عرف طغمة الحكام في إسرائيل . وتؤكد التقارير الدولية الوثيقة بأنه خلال السنتين الأوليين الماضيتين من الانتفاضة قتلت القوات الإسرائيلية أكثر من ٧٠٠ فلسطيني ، وقتلت منذ يوم الأحد الماضي فقط أكثر من ٢٧ شخصاً قتلاً عشوائياً ودون تمييز . وكما ذكرت ، زاد هذا الرقم كثيراً كما أشار إليه السيد الرئيس ياسر عرفات . إنني أشير فقط إلى عدد الفلسطينيين الذين قتلوا على أيدي الجيش الإسرائيلي من الأطفال والشباب والرجال والنساء وهذا العدد لا يدخل في تقديره الآلاف من الفلسطينيين الذين أصيبوا بجراح خطيرة من طلقات نارية مختلفة من قبل الجنود الإسرائيليين بأوامر من الطغمة الحاكمة في إسرائيل مما أدى إلى الإعاقة الدائمة لأعداد كبيرة منهم .

لقد أصدرت منظمة العفو الدولية عام ١٩٨٩ تقريراً ذكرت فيه أن الحكومة الإسرائيلية ألقت القبض منذ قيام الانتفاضة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ وحتى كتابة ذلك التقرير ، على أكثر من ٢٥ ألف فلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة الواقعيين تحت الاحتلال الإسرائيلي ، واعتقلت بصورة إدارية ، أي بدون تهمة أو محاكمة ، أكثر من ٥ آلاف من الفلسطينيين العزل ، وقد كان بعضهم سجناء رأي ، كذلك يشير التقرير المذكور إلى أن الحكومة الإسرائيلية حاکمت المئات من الفلسطينيين الآخرين وفقاً لإجراءات موجزة وزجت بهم في السجون . كما توفي عدد من المعتقلين السياسيين في ظروف مشبوهة .

إن ما تشبهه هذه التقارير ليس فقط أن إسرائيل كانت ولا تزال تخرق باستمرار التزاماتها بموجب المواثيق الدولية فيما يتعلق بحقوق الإنسان المدنية وفقاً لمبادئ القانون الدولي ، بل إنها علاوة على ذلك أخفقت في مراعاة أبسط النواحي المعنوية والإنسانية التي تتضمنها تلك المواثيق . مع ذلك فإن هذه الحكومة هي نفسها التي لا تزال تشجع بايمانها بالديمقراطية بالرغم من أن هذا التشجيع لا يعكسه واقع الحياة في إسرائيل بالنسبة للمعاناة التي يعيشها الشعب الفلسطيني . فالمجازر البشرية التي ارتكبتها إسرائيل خلال الأيام القليلة الماضية بحق الفلسطينيين في الضفة الغربية

وغزة وفي تل أبيب تكذب ما تتبجح به اسرائيل أمام العالم خلافا لواقعها المرير في حق الفلسطينيين . وبالأمر القريب اهتز ضمير العالم لجرائم القتل الجماعي البشعة في نحالين وبيت ساحور وقبلها في كفر قاسم وقبية وصبرا وشاتيلا - تلك الجرائم التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين . هذا ناهيك عن المجزرة الاولى البشعة المعروفة بمجزرة دير ياسين خلال بداية تأسيس اسرائيل في الاربعينات . كل تلك الجرائم المروعة ارتكبت بحق الشعب الفلسطيني دون جريرة سوى رفضه للاحتلال الاسرائيلي والعيش في ظل ظروف القمع والقتل والتنكيل والاذلال .

ويجب التذكير في هذا المجال بأن مجلس الأمن قد أدان أكثر من مرة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة بموجب قراراته ٤٤٦ (١٩٧٩) و ٤٥٣ (١٩٧٩) و ٤٦٥ (١٩٨٠) و ٤٧١ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) ، التي أكدت على عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة ، ومنع المحتل من توطين المهاجرين في هذه الأراضي بما في ذلك القدس الشريف ، باعتبار تلك الأعمال مخالفة للأعراف والمواثيق الدولية ولاسيما اتفاقية جنيف الرابعة .

وفي ضوء ذلك نطالب مجلس الأمن والدول الكبرى بتحمل مسؤولياتها الكاملة عن حمل إسرائيل على احترام مبادئ حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني في الأراضي العربية المحتلة وبالإلا تسمح لأي هجرة تتم تحت شعار وذريعة احترام حقوق اليهود السفويات وغيرهم من يهود الدول الأخرى في التنقل والهجرة إلى الأراضي العربية المحتلة في إسرائيل في نفس الوقت الذي تتجاهل فيه إسرائيل حقوق الفلسطينيين في أرضهم وبلادهم بل وتسمى بشتى الطرق ومنها توسيع الهجرة اليهودية إلى إسرائيل ، إلى تهجير الشعب الفلسطيني من أرضه وبلاده . كما أن إسرائيل دأبت من جانب آخر على تجاهل قرارات الأمم المتحدة خلال الأربعين سنة الماضية المتعلقة بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم .

إن توطين المزيد من اليهود المهاجرين في الأراضي العربية المحتلة ، مثلما حدث في مار الياس ، ينطوي على آثار خطيرة ويستدعي من مجلس الأمن القيام بعمل سريع للحفاظ على الشرعية الدولية المتمثلة في رفض احتلال أراضي الغير عن طريق القوة . لذا نرى أنه من واجب مجلس الأمن الموقر الإسراع في اتخاذ القرار الذي ما زال معروضا أمامه لمعالجة هذه المسألة الخطيرة حفاظا على السلم والأمن في المنطقة ، ووضع حد لسياسة الفطسة والتحدى والاستهتار الإسرائيلي . كما نطالب مجلس الأمن بحماية المواطنين الفلسطينيين من الممارسات القمعية واللاإنسانية التي تنتهجها سلطات الاحتلال ، وبتحمل مسؤولياته بمقتضى نصوص الميثاق القاضية باحترام مبادئ حقوق الإنسان ، فلا يسمح للهجرة بأن تتم تحت شعار وذريعة حقوق الإنسان في الحرية والتنقل في الوقت الذي يكون ذلك على حساب الحقوق الإنسانية للشعب الفلسطيني .

لقد اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في العديد من قراراتها ، التي كان آخرها القرار ٢/٤٤ بتاريخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ ، موقفا شجاعا جديرا بالتسجيل جسدت فيه القناعة الدولية بضرورة قيام مجلس الأمن باتخاذ اجراءات فعالة لحماية المدنيين الفلسطينيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة . ويبقى الأمل قويا في أن يستجيب مجلس الأمن هذه المرة للاجماع الدولي باتخاذ القرار المناسب الذي من شأنه أن

يوفر أقصى قدر ممكن من الحماية للشعب الفلسطيني من بطش وتعسف سلطات الاحتلال الاسرائيلي . فمن حق شعب الارض الفلسطينية المحتلة الحصول على الحماية الدولية نظرا لما يتعرض له من صنوف القهر والاذلال والتنكيل ، وهي الاساليب التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي يوميا ، والتي تقدم من خلالها الدليل على استهتارها بكل القيم الانسانية والاعراف الدولية .

ولا بد لهذا المجلس الموقر من التدخل طبقا لمسؤولياته الدولية لوقف حمامات الدم والعمليات الاجرامية في الاراضي المحتلة الجارية منذ أكثر من ٣٠ شهرا لقيام الانتفاضة الفلسطينية . فليس من المعقول ترك الشعب الفلسطيني رهينة التصرفات القمعية المستهترة بكل القيم الانسانية والاخلاقية . ويجدر الآن ، وفي ظل الظروف القائمة ، أن يقوم مجلس الأمن بإجبار سلطات الاحتلال الاسرائيلي على وقف ممارساتها الارهابية وذلك عن طريق توفير الحماية الدولية للسكان المدنيين طبقا لما نمت عليه اتفاقية جنيف لحماية المدنيين وقت الحرب ، المبرمة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، والبروتوكولان الاضافيان لتلك الاتفاقية ، المبرمان في ١٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ . كما أود أن أضيف أن اسرائيل ، بأفعالها الوحشية واللاإنسانية في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، لا تخرق فقط اتفاقيات جنيف المتعلقة بالحقوق الانسانية للمدنيين أساسا ، بل إنها تخرق أيضا مبادئ القانون الدولي عموما فيما يتعلق بالتزاماتها الدولية في الاراضي الواقعة تحت الاحتلال .

وفي ضوء ما تقدم ، تبرز أهمية التحرك العالمي الهادف الى عقد المؤتمر الدولي تحت إشراف الأمم المتحدة ، وذلك لحل النزاع العربي الاسرائيلي بشأن القضية الفلسطينية طبقا لقرار الجمعية العامة ٤٣/٤٤ والمؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، والقرار ١٧٦/٤٣ والمؤرخ في ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . وغني عن القول إن منظمة التحرير الفلسطينية والدول العربية قد اختارت الشرعية الدولية من أجل ارساء السلم العادل والشامل والدائم القائم على استعادة الشعب الفلسطيني لأرضه المغتصبة وتمكينه من ممارسة حقوقه المشروعة فوق ترابه الوطني ، على أن يكون المؤتمر الدولي

هو السبيل الوحيد لتحقيق ذلك ، وعلى أن يشارك في هذا المؤتمر الاعضاء الدائمون لمجلس الأمن وكل أطراف النزاع العربي الاسرائيلي بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

إن عملية الاستيطان التي جرت في مار الياس في القدس العربية في نيسان/ابريل الماضي تعد مؤشرا على امكان تكرار هذه العملية بشكل أو بآخر . كما أن محاولات الاستيلاء على ممتلكات الكنيسة الارثوذكسية والاعتداء على رجال الدين المسيحي مؤخرا تؤكد قناعتنا بأن اسرائيل لا يمكن أن تكون أمينة ومؤهلة لرعاية الاماكن المقدسة . وعليه يتطلب الامر من المجتمع الدولي ، ممثلا في مجلس الأمن ، أن يهب الى إنقاذ جميع المقدسات المسيحية والاسلامية من الهيمنة الاسرائيلية ، وفي طليعتها المسجد الاقصى وكنيسة القيامة والحرم الابراهيمي في الخليل وسائر الاماكن المقدسة الاخرى .

وفي الوقت الذي ينعقد فيه مجلس الأمن اليوم في جنيف فإن شعب فلسطين الرازح تحت نير الاحتلال يحذوه أمل كبير في أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ الخطوات الملائمة والتدابير اللازمة لدرء الخطر الذي يحيق بالمنطقة . فالوضع في الاراضي العربية المحتلة يستوجب التحرك السريع من جانب المجلس ، لان الوضع الحالي في الاراضي العربية المحتلة لا يحتمل تأجيل اتخاذ قرار بشأنه ، الامر الذي يدعو الى التعجيل بتسوية القضية الفلسطينية تسوية عادلة شاملة تعيد للشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة في وطنه المستقل .

إن دولة البحرين تعتقد بأن السبيل الوحيد لمعالجة الوضع الحالي المتردي في الأراضي العربية الفلسطينية المحتلة ووقف استمرار إسرائيل في ارتكابها مثل هذه المجازر البشعة ضد الشعب الفلسطيني المكافح لا يتأتى إلا عن طريق اتخاذ مجلس الأمن قرارات حازمة وحاسمة تدين هذه الأعمال الإسرائيلية غير الإنسانية وكذلك تضمن الحماية المدنية الدولية لسكان الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة ، وذلك من خلال إرسال قوات دولية لحفظ الأمن والسلم الدوليين في المنطقة .

إن اتخاذ مجلس الأمن بمفته الجهة المختصة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لمثل هذا القرار تفرضه ضرورة الوضع المتردي والخطر في هذه الأراضي ، خاصة وإن الفرصة الآن سانحة في ضوء الوضع الدولي الحالي لإرساء دعائم السلم والأمن في المنطقة . وإن دولة البحرين تطالب مجلس الأمن والمجموعة الدولية بالاستفادة من هذه الظروف الحالية الملائمة والعمل على عدم إضاعتها أو التفريط فيها .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير الشؤون القانونية

لدولة البحرين على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي ممثل الأردن . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد ملاح (الأردن) : السيد الرئيس ، يسرني أن أتقدم اليكم

بالتهنئة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر ، راجيا أن تؤدي هذه المداولات الى نتيجة مرضية وسريعة بفضل كفاءتكم العالية ، وخبرتكم الطويلة ، وكذلك بتعاون جميع أعضاء المجلس وتجاوبهم السريع مع الاحداث الخطيرة التي ينعقد المجلس بسببها اليوم . كما يسرني أن أعبر عن تقديرنا لسلفكم سعادة المندوب الدائم لاثيوبيا السيد تسفاي تاديسي ، على حسن ادارته لاعمال المجلس خلال الشهر الماضي .

ويسرني بشكل خاص أن أتقدم الى الاخوة في اليمن الشقيق بالتهنئة بإعلان

الوحدة بين شطري اليمن وقيام الجمهورية العربية اليمنية دولة واحدة .

لقد استمع المجلس الى البيان الهام الذي ألقاه رئيس دولة فلسطين ، فخامة

السيد ياسر عرفات ، واستعرض فيه معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال الاسرائيلي التي وصلت الى درجة أصبحت بالغة الخطورة . كما أكد فيه تمسكه بالمبادرات السلمية التي

أعلنها فخامته قبل عام ونصف العام تقريبا ، ورسم الطريق للخطوات التي يجب اتخاذها لحماية الفلسطينيين الرازحين تحت الاحتلال وأهمية السير في عملية السلام . ونرى أن المجلس مدعو الى إعطاء الاهتمام الكافي والاستجابة الى المطالب التي تضمنها بيان رئيس دولة فلسطين .

مرة أخرى انعقد مجلس الأمن للنظر في الحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وكالعادة ، فإن هذا الانعقاد يجئ بسبب أعمال عدوانية ترتكبها اسرائيل ويكون المواطنون الفلسطينيون الواقعون تحت الاحتلال الاسرائيلي ضحاياها البريئة . وإنه لامر يدعو الى الشعور بالمرارة والإحباط أن يكون الدافع لنظر المجلس في الحالة في الأراضي العربية المحتلة - في كل مرة يفعل المجلس ذلك - هو أحداث خطيرة واليمة تقع في تلك البقعة من العالم ، بينما ازدادت في الآونة الأخيرة اجتماعات المجلس المخصصة للنظر في تطورات ايجابية تحدث في مناطق أخرى من العالم ، وكأنه مقدر على منطقة الشرق الاوسط - والأراضي الفلسطينية المحتلة بشكل خاص - أن تعيش حدثا سلبيا بعد آخر بسبب تصرفات اسرائيل العدوانية واللامسؤولية في المنطقة . فاسرائيل مستمرة في احتلال الأراضي العربية وانتهاك حقوق الإنسان وخرق مبادئ القانون الدولي فيها بشكل يومي . وهي ترفض مبادرات السلام العربية وتعرقل الجهود السلمية التي يبذلها أشد أصدقائها إخلاصا . هذا بالإضافة الى تهديداتها الصريحة لهذا البلد العربي أو ذاك لسبب أو لآخر .

كما تقوم اسرائيل باستيطان الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وإسكان المهاجرين اليهود الجدد على هذه الأراضي . وإن هذا التطور خطير للغاية يهدد فرص السلام ويهدد أمن المنطقة وسلامتها ويعرضها للخطر وعدم الاستقرار ولا بد للمجلس من أن يقوم بتنفيذ قراراته الخاصة بعدم شرعية الاستيطان ومنع اسرائيل من القيام به .

إنني واثق من أن لدى مجلسكم الموقر - بحكم مسؤوليته تجاه السلم والأمن الدوليين - إطلاعا وافيا على الوضع السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، ذلك الوضع الذي يؤدي استمراره الى تعميق النزاع العربي - الاسرائيلي وزيادة احتمال حدوث انفجار في المنطقة . إن على هذا المجلس مسؤوليه خاصة تجاه هذا النزاع الذي مازال يسير في اتجاه معاكس تماما لما عده من نزاعات إقليمية .

إن ما حدث يوم الاحد الماضي في اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة لهو جدير بأن يجعل مجلس الأمن يعيد النظر في طريقة معالجته لما يجري في الاراضي الفلسطينية المحتلة من أعمال قمع وارهاب ترتكبها اسرائيل بحق المواطنين الفلسطينيين . فكما تعلمون ، لقد اضافت اسرائيل في ذلك اليوم فصلا جديدا الى سجل ممارساتها المشينة حين ارتكب أحد مواطنيها جريمة بشعة ضد مجموعة من العمال الفلسطينيين الذين كانوا قادمين من قطاع غزة للعمل في اسرائيل ، حيث أطلق عليهم النار قرب تل أبيب فقتل ثمانية منهم ، وجرح عشرة آخرين . وحين تظاهر المواطنون الفلسطينيون في الضفة الغربية وقطاع غزة في نفس اليوم احتجاجا على ذلك فتحت القوات الاسرائيلية النار عليهم في عملية ارهاب جماعية فقتلت سبعة وجرحت عدة مئات . وحدث نفس الشيء صباح اليوم التالي ، حيث قتلت القوات الاسرائيلية اربعة مواطنين فلسطينيين وجرحت ما يزيد على المائة . ومازالت هذه الممارسات مستمرة حتى اليوم .

انه ليس بوسع أي إنسان ذي ضمير حي ، ولا أية جهة مسؤولة تحترم مبادئ السلوك المتحضر إلا أن تستنكر هذه الاعمال الإجرامية أشد الاستنكار ، وتعمل على وضع حد لها ، بل وتطالب بمعاقبة اسرائيل على ارتكابها . إذ أنه من غير المعقول أن تظل مثل هذه الاعتداءات الاسرائيلية تهر دون حساب من المجموعة الدولية ، وبالذات مجلس الأمن بحكم ملاحياته والتزاماته الدولية ،

وإنه لامر مرفوض تماما أن ترتكب اسرائيل مثل هذه الاعمال البشعة ثم تختبئ وراء حجج واهية كالقاء اللوم على الاختلال العقلي لأحد مواطنيها ، سواء كان مدنيا أو عسكريا ، عاملا أو مسرّحا . إن مثل هذا التبرير لا يخفف أبدا من مسؤولية اسرائيل ذاتها عن مثل هذه الاعمال ، خاصة وأن اسرائيل قد لجأت الى هذه الحجة عدة مرات في السابق . ونحن ، نذكر ، بشكل خاص ، استخدام اسرائيل مثل هذا التبرير حين ارتكبت جريمة إحراق المسجد الأقصى المبارك عام ١٩٦٩ حيث ادعت أن أحد مواطنيها المختل عقليا فعل ذلك . كما أن هذا النوع من الجريمة ، وأعني المجازر ضد المدنيين العزل ، ليس طارئا على السلوك الصهيوني في فلسطين سواء قبل إنشاء اسرائيل أو

بعده . فمجازر دير ياسين وكفر قاسم وقبية مازالت حية في الذاكرة . ومازال الجميع يذكر المذبحة التي ارتكبتها اسرائيل في نحالين في العام الماضي .

إن العمل الإجرامي الشائن الذي اقترفته اسرائيل يوم الأحد الماضي ليس إلا حلقة في سلسلة التطرف والعنصرية الاسرائيلية ضمن إطار الحرب النفسية التي تنتهجها اسرائيل بهدف ارباب الفلسطينيين ودفعهم لترك موطنهم وإسكان المهاجرين اليهود الجدد على أراضيهم . وهو كذلك نتيجة طبيعية لموجة التطرف المتصاعد في اسرائيل التي تغذيها السياسات والمواقف المتعننة للاوساط الحاكمة فيها .

إنه لا يمكننا أن ننظر الى الجرائم الاخيرة إلا من خلال الإطار العام لممارسات اسرائيل ضد المواطنين الفلسطينيين من جهة ، وسلوكها تجاه السلام من جهة أخرى . فاسرائيل تتبنى شتى أنواع السياسات العدوانية والممارسات اللاإنسانية في الاراضي العربية المحتلة منتهكة كل المواثيق الدولية بهدف القضاء على كل شكل أيا كان من أشكال المقاومة لاحتلالها المرفوض تماما . وهي ، بشكل خاص ، تعمل بشتى الوسائل القمعية والتعسفية لإنهاء الانتفاضة الشعبية التي انطلقت في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ ثلاثين شهرا . هذا رغم أن اسرائيل تدرك تماما أن هذه الانتفاضة ليست حدثا عابرا تعود بعده الامور الى سابق عهدها ، بل أنها ثورة سلمية شاملة وعميقة الجذور عقدت العزم على تحقيق أهدافها المشروعة بإنهاء الاحتلال والتمتع بالحياة الحرة الكريمة في دولة مستقلة كباقي شعوب العالم رغم عناد اسرائيل ومكابرتها .

كما أن اسرائيل لا تدخر جهدا للعمل على قتل أية بادرة أمل للسلام ، مستخدمة في ذلك مختلف الاساليب كالغموض والتردد والمماطلة وحتى حل حكومتها والإبقاء عليها كحكومة مؤقتة لعدة أشهر ، كما هو الحال الآن ، وذلك بهدف كسب الوقت وتجنب مواجهة المشكلة الرئيسية بشكل مباشر وصريح ، وإيقاع أكبر ضرر ممكن بالمقاومة الفلسطينية الشعبية والسلمية ، وربما جر المنطقة برمتها الى حرب جديدة تظن اسرائيل أنها ستخدم أهدافها التوسعية في المنطقة .

لقد نبهنا مرارا الى ما يمثله استمرار النزاع العربي - الاسرائيلي من أخطار فادحة على المنطقة والعالم . وإنه لمن غير المعقول أن تترك منطقة الشرق الاوسط تدور في دوامة من العنف والتوتر وعدم الاستقرار بينما تجني كافة مناطق العالم تقريبا ثمرات الانفراج الدولي وتشهد تحولات جذرية تخدم قضايا السلام والتعاون والتنمية .

لذا فإن مجلس الأمن مطالب اليوم - أكثر من أي وقت مضى - بالنهوض بمسؤولياته تجاه تلك المنطقة والمبادرة باتخاذ الاجراءات اللازمة للمساعدة على التوصل الى التسوية السلمية المطلوبة . وأمام المجلس شبه اجماع دولي على أن الاطار المناسب لتحقيق تلك التسوية هو مؤتمر دولي يعقد تحت اشراف الأمم المتحدة وبمشاركة جميع الاطراف المعنية بها فيها منظمة التحرير الفلسطينية والدول دائمة العضوية في مجلس الأمن على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) والحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني . ولذا فإننا نأمل أن يقوم المجلس بالمبادرة الى عقد هذا المؤتمر بالسرعة الممكنة ، الأمر الذي يسهل التوصل الى التسوية المنشودة ، ويضمن الدعم الدولي لها ، ويوفر الضمانات اللازمة لأمن وسلام جميع دول المنطقة وشعوبها بما فيها الشعب الفلسطيني في دولة فلسطين المستقلة . ذلك أن مثل هذه التسوية هي الحل الوحيد للمشاكل التي تعاني منها المنطقة - وخاصة الاراضي الفلسطينية المحتلة - والناجمة عن الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية .

وريشما يتم التوصل الى ذلك ، فإنه من الضرورة بمكان أن يقوم مجلس الأمن باتخاذ الترتيبات اللازمة لتأمين الحماية الدولية للمواطنين الفلسطينيين الراضحين تحت الاحتلال ، لأنه إن لم يتم عمل ذلك ، وبشكل سريع ، فإنه لن يكون هنالك ما يمنع اسرائيل من معاودة ارتكاب جرائم بشعة بحق الشعب الفلسطيني شبيهة بالمجزرة الاخيرة وربما بشكل أكثر دموية وعلى نطاق أوسع . وفي هذا النطاق ، فإنني أود أن أشير الى التقرير القيم الذي قدمه سعادة الأمين العام السيد خافيير بيريز دي كوييار الى مجلس الأمن قبل ما يزيد على عامين - الوثيقة S/19443 - والذي تضمن عددا من التوصيات لتأمين الحماية للمواطنين الفلسطينيين تحت الاحتلال والتي عجز المجلس ،

للأسف ، عن تبنيها في ذلك الوقت بسبب معارضة إحدى الدول الدائمة العضوية في المجلس ، علما بأن الانتفاضة كانت حينها في بدايتها . ولو أن المجلس تمكن وقتها من تبني تلك التوصيات لما وصل الوضع الى ما هو عليه الآن ، ولكن تم انقاذ الآلاف من الضحايا الذين استشهدوا أو جرحوا أو اعتقلوا وعذبوا بيد البطش الاسرائيلية خلال الثلاثين شهرا الماضية .

كما أن من الضروري أيضا إيفاد لجنة تحقيق دولية الى اسرائيل والاراضي الفلسطينية المحتلة للتحقيق بشكل واف في الاحداث موضوع البحث ليتسنى للمجتمع الدولي الاطلاع على حقيقة ما جرى ، وليتمكن مجلس الأمن ، على ضوء ذلك ، من اتخاذ الاجراءات اللازمة التي تردع اسرائيل عن معاودة ارتكاب مثل هذه الجرائم ، وتضمن التزامها بالمكوك الدولية ذات العلاقة وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة .

ختاما ، فيني أود أن أؤكد مرة أخرى أن أية إجراءات يتم اتخاذها بغرض تأمين الحماية للمواطنين الفلسطينيين تحت الاحتلال لا يمكن أن تكون إلا إجراءات مسكنة وخطوة مرحلية الى أن يتم التوصل الى حل جذري للمشكلة ينهي الاحتلال الاسرائيلي ويضمن للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة . وأمام المجلس اليوم فرصة للمباشرة في العمل بهذا الاتجاه نرجو أن لا تضيع كسابقاتها من الفرص العديدة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الاردن على الكلمات

الرقيقة التي وجهها اليّ .

السير كريستين تيكيل (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن

الانكليزية) : السيد الرئيس ، نرحب بكم في منصبكم السامي . إن مجلس الأمن مؤسسة مرنة . وقد انطلق تحت قيادتكم كما لو كان على بساط سحري عبر المحيط الاطلسي الرمادي اللون من نيويورك الى جنيف لإجراء هذه المناقشة الهامة . وإنني أتمنى لكم الخير في مسؤولياتكم . وأشكر أيضا سلفكم ، صديقنا وزميلنا الممثل الدائم لاثيوبيا ، لعمله القيم خلال شهر نيسان/ ابريل .

وأرحب أيضا بالممثل السوفياتي الدائم الجديد ، وهو رجل متميز دوليا وزميل أرحب به غاية الترحيب في المجلس .

ونقدم تهانينا أيضا الى الممثل الدائم للجمهورية اليمنية بمناسبة توحيد بلاده . إن هناك روابط تاريخية طويلة الاجل بين بريطانيا وشرطي اليمن ، وبخاصة الجنوبي ، الذي يجيء منه ممثل اليمن الدائم . إننا نعتبر توحيد بلاده قوة لتحقيق استقرار المنطقة ، ونرحب غاية الترحيب به ونهنئ كل الاطراف المعنية بإتمامه .

إن الحكومة البريطانية تشاطر المجتمع الدولي استياءه من مقتل سبعة فلسطينيين على يدي مدني اسرائيلي في "ريشون لتسيون" يوم ١٠ أيار/مايو . ولقد أعربت الدول الإشتراكية الأعضاء في المجموعة الأوروبية بالفعل عن مشاعرهم القوية بشأن الموضوع . ونلاحظ أن اتخاذ الإجراءات القانونية في اسرائيل ضد المدني قد بدأت فعلا .

وازاء الحالة المتفجرة في الاراضي المحتلة ، ليس من المستغرب أن كان من شأن هذا الحادث أن يثير مظاهرات تلقائية في الضفة الغربية وغزة وبين السكان العرب في اسرائيل نفسها . ونشعر بقلق عميق لأن رد الحكومة الاسرائيلية على هذه المظاهرات أسفر عن مزيد من القتلى ومئات من الجرحى من الفلسطينيين .

وإن هذا الحادث ليعد دليلا مقنعا - إذا كانت شمة حاجة الى دليل - على أن سياسة الامر الواقع ، سياسة الامل في أن المشكلة ستزول من تلقاء نفسها ، سياسة مفلسة . ونتيجتها الوحيدة المزيد من سفك الدماء . في بداية هذا العام ، ظهرت مبررات للتفاؤل : المقترحات التي اقترحتها حكومتا الولايات المتحدة ومصر لإقامة حوار اسرائيلي فلسطيني وفّرت أساسا واقعيا واعدت ببحث جديد في عملية السلام . وما يدعو للأسف أن اسرائيل لم تتمكن من العمل على أساس النقاط الخمس التي اقترحها وزير خارجية الولايات المتحدة ، وأن أزمة اسرائيل السياسية جمعت جميع أنواع التحرك منذ منتصف آذار/ مارس .

ورب ضارة نافعة إذا ما استخلت اسرائيل من هذه المأساة أن عدم فعل شيء ، وإغفال الحقيقة ، لا جدوى منهما ولا يمكن أن يستمر . إن التطلعات الفلسطينية لا يمكن أن تقمع . ويجب فتح الحوار بين اسرائيل ووفد فلسطيني تمثيلي حقيقي ذي مصداقية . وهذا الحوار ، الذي أكرر أنه البديل الوحيد عن المزيد من سفك الدماء ، ينبغي أن يكون طريق التقدم نحو مؤتمر دولي للتوصل الى تسوية دائمة في الشرق الاوسط . وهذا يجب أن يقوم على أساسيات ثلاث : الأرض مقابل السلام ، الأمن لاسرائيل ، تقرير المصير للفلسطينيين .

تأمل حكومة بلادي أن تجعل المساواة الأخيرة إسرائيل تدرك مدى الضرر الذي يلحقه مد نطاق المستوطنات اليهودية الى ما وراء حدود ١٩٦٧ بأي فرصة للسلم ، وبعبارة أخرى ، مد نطاقها الى الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان . إن هذه المستوطنات غير شرعية . ولا تقل لا شرعيتها عندما يكون المستوطنون من اليهود السوفيات المهاجرين حديثا الى إسرائيل . ونرحب بالاستعداد الجديد من جانب الحكومة السوفياتية للسماح للمواطنين اليهود بالمغادرة الى إسرائيل أو الى أي مكان آخر اذا رغبوا في ذلك . ولكن من المجحف تماما أن تكون حرية اليهود السوفيات على حساب حقوق وديار وأرض أهالي الأراضي المحتلة .

وسنكون على استعداد للنظر في مقترحات من أجل زيادة مشاركة الأمم المتحدة للتخفيف من حدة التوترات الخطيرة الحالية في الأراضي المحتلة وما وراءها . وفي الوقت نفسه تطلب الحكومة البريطانية من إسرائيل الاستجابة السريعة بطريقتين :

اولا ، يتعين على إسرائيل أن تمارس أقصى درجات ضبط النفس في الأراضي المحتلة وذلك للحيلولة دون وقوع المزيد من الخسائر في الارواح ومنع انتشار العنف . ومن نافلة القول إنه يتعين على الفلسطينيين أن يمارسوا حسا مماثلا بالمسؤولية . إذ أنه ليس في مصلحة أي من الطرفين تعميق الخلاف بينهما عن طريق زيادة العنف .

ثانيا ، ينبغي لإسرائيل أن تتحرك بسرعة نحو تشكيل حكومة قادرة ومصممة على المضي قدما بعملية السلام . ولا يمكن البدء بإزالة أوجه الاحتياط والفضب التي تعتبر الاحداث الأخيرة من الاعراض المساوية لها إلا باحراز تقدم في هذا الاتجاه . وفي الوقت الذي يساعد فيه الحوار على تحقيق تغيير سلمي في أجزاء عديدة من العالم ، ولاسيما أوروبا الشرقية والجنوب الأفريقي ، فإنه من غير المقبول تماما الدفع بالحجة القائلة أنه من المستحيل أن تجتمع الحكومة الاسرائيلية بوفد فلسطيني تمثيلي يحظى بالمصادقية .

أحث إسرائيل على أن تجرب هذا المقترح وان تفعل ذلك الآن .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المملكة المتحدة

على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو السيد سعود محمد العصيمي ، وزير الدولة في الكويت .

السيد العصيمي (الكويت) : يسرني وأنا أخطب مجلسكم الموقر اليوم

وهو يناقش أهم موضوع يمس الامن والسلام في منطقة الشرق الاوسط ويلقي بظلاله على الامن والسلام العالميين أن أشكر لكم دعوتي للتحديث أمام مجلسكم ، وأن نهدثكم لتوليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر . فقد تميزت رئاستكم بالحكمة والمهارة اللتين تعكسان مؤهلاتكم ومقدرتكم العالية . واني أشعر باعتران لبلدكم الصديق فنلندا الذي تربطه بهيلادي ، الكويت ، علاقات الصداقة والاحترام المتبادلين ، كما لايفوتني أن أشكر سلفكم سعادة المندوب الدائم لاثيوبيا على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال الشهر المنصرم .

ان انعقاد مجلس الامن خارج نيويورك ، حيث مقره الدائم ، لهو حدث وتعبير عن موقف . الحدث هو خطورة الموضوع الذي يناقشه والذي لا يحتمل تأخير ، والموقف هو رفض مجلس الامن لاية قيود أو عراقيل تضعها الدولة المضيفة أمام المشاركين في مناقشات المجلس . إن مسؤولية الدولة المضيفة بموجب اتفاق المقر واضحة ولا يجب تأويلها لخدمة سياسات أو استجابة لضغوط داخلية . ولذلك تطالب الكويت بعدم وضع أي عراقيل مستقبلا أمام سهولة ويسر أداء الامم المتحدة لمهامها المنصوص عليها في الميثاق .

لقد جاء مجلس الامن الى جنيف ليستمع الى ذلك الخطاب الهام والجامع الذي القاه أمامكم قبل قليل رئيس دولة فلسطين ، السيد ياسر عرفات . لقد وضع الرئيس عرفات مجلسكم الموقر أمام مسؤولياته التاريخية . فهذا المجلس يعالج القضية الفلسطينية منذ نشأتها وحتى الان واصدر بشأنها العديد من القرارات التي تعالج مجمل القضية ، كما تعالج بعض جوانبها ، انطلاقا من الدور التاريخي للمنظمة الدولية حيال مسألة فلسطين . الا أنه مع مزيد من الاسف ، فلا القرارات نُفذت ولا القضية حُلّت . بل على العكس من ذلك ازدادت تفاقمها كلما ازداد البطش والصلد الاسرائيلي حدة وانتشارا . ولعل الجريمة التي ارتكبت في اسرائيل ، تلك القوة المحتلة يوم الاحد الماضي ،

وما استتبعها من تصعيد في ممارسات القمع تعتبر حلقة في سلسلة متواصلة من السياسات الاسرائيلية التي تهدف الى اقتلاع الشعب الفلسطيني ، صاحب الحق والارض ، من بقية ارضه وزرع اليأس في نفوس البقية من سكان تلك الارض ، والتوسع على حسابهم ، واستيعاب المزيد من المهاجرين الغرباء محلهم . اننا في الكويت نعتبر أن جريمة يوم الاحد الماضي وما سبقها وتبعها انما هي جرائم تندرج وبكل تأكيد في سياق ارهاب الدولة المنظم وتعتبر عن السياسات العدوانية المبنية على الحقد الاعمى والعنصرية البغيضة التي تنتهجها اسرائيل .

إن الممارسات تلك لم تعجز فقط عن تحقيق أهدافها انما واجهها الشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال بانتفاضة عارمة دخلت الآن عامها الثالث وهي أصلب عودا واكثر شموخا وانتشارا وتصميما على تحقيق النصر . ولقد وجدت هذه الانتفاضة دعما فلسطينيا وعربيا وعالميا تعتبر له زاد يضمن له التوهج والاستمرار لحين تحقيق أهدافه المشروعة والمعترف بها ، وهي تخليص الشعب الفلسطيني من نير الاحتلال الاسرائيلي الفاسم واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف .

لقد أجمع العالم أن ازدياد حدة الممارسات اللاانسانية الاسرائيلية وتنوعها ، كالقتل والضرب وتكسير العظام وهدم المنازل على سكانها والطرده والابعاد . كل هذه الممارسات التي لا تميز بين طفل وشاب وشيخ ، ولا بين رجل وامرأة ، والتي تحصد كل ما هو فلسطيني انما تهدف في مرحلتها الراهنة وبمعصية هوجاء الى القضاء على هذه الانتفاضة الباسلة التي تعتبر تحديا تاريخيا لاسرائيل وسياساتها التوسعية ، ومن ثم اقتلاع الشعب الفلسطيني من ارضه تمهيدا لتوطين المهاجرين اليهود مكانهم . إن هذه الانتفاضة تذكر العالم كله بحقيقة عدم جواز الاستيلاء على الارض بالقوة أو استعباد الشعوب .

ومن هنا ، يبرز دور المجتمع الدولي بصفة عامة ودور مجلس الامن بصفة خاصة ، في تحمل مسؤولياته انطلاقا من ميثاق الامم المتحدة والقوانين الدولية . وتتمثل هذه المسؤولية في أعلى صورها في إرغام اسرائيل على الانسحاب الكامل من الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشريف وبقية الاراضي العربية المحتلة . الى حين أن يتم ذلك الانسحاب الكامل فإن مسؤوليات مجلس الامن تتحدد مرحليا في الخطوات التالية : أولا ، الإدانة والرفض الشديدين لاستمرار هذه الممارسات التي تمثل انتهاكا لمبادئ حقوق الإنسان والمواثيق الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . ثانيا ، دعوة الأطراف الاعضاء في اتفاقية جنيف الرابعة لاحترام بنود هذه الاتفاقية في جميع الاحوال وتحت أي ظروف ومنع أي طرف علاوة على السلطة المحتلة من عدم التقيد بأحكام هذه الاتفاقية يستوجب من كافة الأطراف الاعضاء الآخرين اتخاذ التدابير اللازمة الكفيلة بتطبيق أحكامها وفقا للقانون الدولي . ثالثا ، توفير حماية دولية وتحت رعاية الامم المتحدة للسكان الفلسطينيين في الاراضي المحتلة وذلك من خلال نشر قوات ومراقبين دوليين هناك . ولقد اتخذت الجمعية العامة للامم المتحدة العديد من القرارات بهذا الخصوص وكان آخرها القرار ٢/٤٤ بتاريخ ٦ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٩ . رابعا ، الوقف الفوري لبناء أي مستوطنات في الاراضي العربية المحتلة واعتبار كل ما أقيم منها حتى الآن غير قانوني ومن الواجب إزالته . خامسا ، دفع اسرائيل للاستئصال لقرار الامم العام بإرسال ممثل عنه لشؤون الاراضي المحتلة وعدم عرقلة مهمته المكلف بها من قبله .

لقد تزامنت المجزرة الاخيرة التي قامت في اسرائيل مع واحدة من أخطر الظواهر التي تمر في القضية الفلسطينية وهي ظاهرة تدفق المهاجرين اليهود السوفييات واستيطانهم في الاراضي الفلسطينية المحتلة .

إن التطورات السياسية الجديدة في العالم التي ترتب عليها تهجير اليهود السوفييات الى اسرائيل وتوطينهم في الاراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك القدس الشريف ، لتمثل خطرا كبيرا لا يهدد أمن ولامة الشعب الفلسطيني فحسب ، بل الامن القومي العربي ككل .

إن خطورة هذه الظاهرة تتضاعف لكونها تتم تحت غطاء وذريعة حقوق الإنسان . إن الضمير الإنساني يرفض هذه الذريعة التي تتم على حساب حقوق الإنسان لشعب آخر هو الشعب الفلسطيني وحقه في البقاء والحياة في أرضه وأرض آبائه وأجداده . إن توطيئـ المهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة يشكل تقويضاً لعملية السلام وتهديداً لجميع الجهود التي بُذلت حتى الآن لحل الصراع العربي الإسرائيلي وجوهره القضية الفلسطينية .

إن مجلسكم الموقر ، وبالأذات الاعضاء الدائمون فيه مطالبون ، ومن واقع مسؤولياتهم الخاصة في حفظ الأمن والسلام في العالم ، بالضغط على إسرائيل لعدم توطيئ اليهود في الأراضي العربية المحتلة ولعدم تقديم أي نوع من المساعدة المادية أو العينية لمثل هذا التوطيئ ، وباعتبار أي تغيير في الوضع الديموغرافي للأراضي العربية المحتلة أمراً باطلاً ويتناقض تناقضاً صارخاً مع التزامات إسرائيل بصفقتها سلطة احتلال .

إن النضال الفلسطيني ، أسوة بكل حركات التحرير الأصلية في التاريخ ، يستهدف من خلال تحقيق مطلبه المشروع في بناء الدولة المستقلة المساهمة في انتشار السلام وترسيخه وليبرهن الشعب الفلسطيني على ذلك قام مجلسه الوطني بمبادرته التاريخية في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٨٨ التي انطلقت من قرارات مجلسكم والشرعية الدولية . لقد تجاوزت هذه المبادرة ، التي أيدتها جميع الدول العربية ، مع متطلبات المجتمع الدولي . وبدلاً من أن تتجاوز معها إسرائيل عملت باستمرار على إجهاضها وذلك بهدف إرضاخ الشعب الفلسطيني تمهيداً لإزالته كشعب وتمهيداً للضم النهائي لأرض فلسطين وتهويده من خلال الهجرة الجماعية السوفياتية في هذه المرحلة بالأذات وهجرات أخرى في مراحل لاحقة . إن ما تسعى إليه إسرائيل ليس اعتبار نفسها دولة قائمة بحدود معترف بها ، بل نواة لمشروع صهيوني .

إن المجتمع الدولي ممثلاً في مجلس الأمن مطالب أن يضع حداً لهذا المشروع الاستعماري التوسعي الخطير الذي يهدد الأمن والسلام في المنطقة ويفقد السلام فرصة التحقيق والانجاز لأن السلام يتحقق فرصه بمقدار ما يتحقق للشعب الفلسطيني تأمين

حقوقه المشروعة وعلى رأسها حقه في قيام دولته المستقلة على تراب وطنه وقبل فوات الاوان .

إن الطريق الى ذلك رسمته قرارات الأمم المتحدة ومن بينها القرار الخاص بمقعد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط الذي تحضره جميع الاطراف بها فيها دولة فلسطين .

إن العالم وهو ينعم بغية بعض الانفراجات والحل السلمي لبعض المشاكل الاقليمية الدولية المستعصية التي كان آخرها مشكلة ناميبيا ، ليعز علينا أن نرى هذا الغيء لا يمتد الى منطقتنا . إننا وفي الوقت الذي نهذئ فيه شعب ناميبيا على استقلاله الذي تم بمساعدة وجهود الأمم المتحدة لا نرى أن هذا النموذج العادل والمجرد يعتبر صيغة مناسبة لتطبيقها على الاراضي العربية المحتلة . ومن هنا ، يأتي دور مجلسكم الموقر ليمد الغيء والانفراج الى منطقة الشرق الاوسط .

دعونا نعمل معا لتكون بداية التسعينات بداية فيها يعود الحق الى اصحابه وترتفع رايات السلام في أرض السلام ، أرض فلسطين المستقلة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر وزير دولة الكويت على

عبارات الشناء الطيبة التي وجهها إليّ ،

السيد ريفاس (كولومبيا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) : سيدي الرئيس ،

أود في مستهل كلمتي أن أعرب عن ارتياح وفدنا بأن يراكم تتراسون مداولاتنا . فبفضل توجيهكم القدير لا ريب في أنها ستحقق كل الاهداف التي ننشدها .

بقلق وانشغال عميقين نحضر اليوم هذا الاجتماع لمجلس الامن المكرس لدراسة الحالة القائمة في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وهي الحالة التي تدهورت تدهورا بالغا بسبب مضاعفات العمل الذي قام به مؤخرا شخص يفترض بأنه مختل عقليا . هذا العمل المخيف يخطرنا الى رفض الاسلوب الذي يجري به قمع التذمر الشعبي .

ووراء هذا التطور المأساوي يمكن أن نشبين بوضوح تطور الصراع الذي امتد ما يزيد عن ٤٢ سنة ، والذي مازال يقتضي حلا دائما وعادلا . إن كولومبيا تعترف بموقفها المتوازن من المشكلة العربية الاسرائيلية . وهي تعترف بحق اسرائيل في العيش داخل حدود آمنة معترف بها دوليا بمنأى عن التهديدات وأعمال العنف . وبالمثل فإنها تؤيد تطلع الشعب الفلسطيني الى انشاء دولته الخاصة به في المنطقة وتقرير مصيره بنفسه .

ومع ذلك فإننا ندرك كيف تتواتر أعمال العنف في الأراضي المحتلة ، وندرك عدم الاكتراث الواضح الذي تقابل به دولة اسرائيل نداءات المجتمع الدولي المتكررة بتطبيق اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب على الأراضي الفلسطينية المحتلة ، واستمرار تلك الدولة في ارتكاب سياساتها وممارساتها ضد السكان المدنيين وانتهاكها لحقوقهم وحررياتهم الأساسية ، والمبادئ الأساسية للقانون الدولي . إن السلطات الاسرائيلية لم تتمكن حتى اليوم من ضمان أي انضباط من جانب قواتها الامنية .

ويتعين على دولة اسرائيل أن تدرك الطابع السياسي للانتفاضة في الأراضي العربية المحتلة ، وأن تتصرف على هذا الأساس . إن الطريقة التي تحاول بها قمع الانتفاضة قوبلت برفض عالمي ، إذ أنها لا تساعد على تهيئة مناخ الثقة اللازم لإيجاد حل للمشكلة في اطار المفاوضات التي حدد المجتمع الدولي معالمها بالفعل . وتأسف حكومة كولومبيا أسفا عميقا لهذا التصاعد الجديد في عمليات العنف والقمع التي يرتكبها الجيش الاسرائيلي ، وتأسف بصفة خاصة لعدم وجود قرار سياسي حقيقي باتخاذ خطوة حاسمة نحو عملية سلام فعالة تسمح للشعب الفلسطيني بتحقيق أقدم تطلعاته .

وقد أعربت كولومبيا أكثر من مرة عن معارضتها لسياسة إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة . وإذا كنا لا نتجاهل حق الشعب اليهودي في الاستيطان في الأراضي الاسرائيلية ، فإننا لا نقبل أن توامل السلطات الاسرائيلية السماح لتدفقات المهاجرين الجدد بالاستيطان في الأراضي المحتلة ، بما يترتب على ذلك من عواقب وخيمة بالنسبة للتكوين الديموغرافي لتلك المناطق .

ويطلب تعدد أوجه النزاع وتعقده أن يتخذ المجتمع الدولي إجراء فوريا لحمل اسرائيل على قبول عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط ، تحت إشراف الأمم المتحدة ، وبمشاركة الاعضاء الدائمين في مجلس الأمن ، الى جانب جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني .

ونحن نؤكد هنا من جديد على اقتناعنا بأن اعتدال قوات الامن الاسرائيلية في مواجهة تحرك الفلسطينيين لدعم مطالبهم لا غنى عنه لتهيئة مناخ الثقة وحسن النية الذي ينبغي أن يسود طاولة المفاوضات .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كولومبيا على الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي نائب وزير خارجية اسرائيل ، السيد بنيامين نتنياهو . أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد نتنياهو (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : تعتقد اسرائيل أنه ليس هناك مبرر لعقد هذه الجلسة الخاصة لمجلس الامن . نقول هذا لاربعة أسباب :

أولا ، إن المجلس لم ينعقد لتعزيز السلم والامن ، وإنما لتعطيلهما . لقد انعقد لإلهاب العواطف والتحريض على العنف . وهذا يتضح بجلاء من دراسة المواقف المختلفة التي يتخذها كل من اسرائيل والجانب العربي تجاه الهجمات على اليهود ، ومن المقارنة بين ردود أفعال العرب على الهجمات على العرب .

ولابدأ بمثلين أخيرين . فلدينا العديد والعديد من الامثلة على هجمات من العرب على اليهود ، ولكنني سأستشهد بحادثي هجوم وقعا مؤخرا على حافلتين . الاول كان حادث بشع دفعت فيه الحافلة رقم ٤٠٥ في طريقها من تل أبيب الى القدس ، الى هوة موت بعد أن قتل فلسطيني قائدتها بسكين . ومات ستة عشر شخصا من الركاب الابرياء بعد معاناة رهيبه ، وجرح ٢٥ آخرون ، جميعهم من اليهود .

الحادث الثاني وقع بعد بضعة أشهر في الاسماعيلية بمصر ، تعرضت فيه حافلة سواح اسرائيلي لهجوم من جانب فلسطينيين مدججين بالسلاح ، أمطرا الحافلة بوابل من الرصاص . وكنت بنفسني واقفا أسفل سلم الطائرة التي عادت بالجثث . ولن أشقل على المجلس بسرد التفاصيل . وجرح سبعة عشر آخرين ، وبعضهم كانت جراحهم خطيرة - وكلهم من اليهود .

فماذا كان رد اسرائيل على هاتين المذبحتين المروعتين ؟ هل نأديننا بالانتقام ؟ هل حرضنا سكاننا ومواطنينا على القيام بأعمال الشغب ضد العرب المقيمين بيننا ؟ لا ، لم نفعل شيئاً من هذا القبيل . دعونا الى ضبط النفس . وقلنا مسراراً وتكراراً إن الأعمال الفردية - مثل حادث الحافلة رقم ٤٠٥ - التي يرتكبها فرد عربي واحد مجنون لا تنعكس على كل المجتمع العربي .

وفي الحالة الأخرى التي لم تكن تتعلق بمسألة جنون - وإن كنت غير متأكد من أن الأمر كان كذلك في الحالة الأولى أيضاً ، ولكن ليس هذا هو المهم الآن - عندما كان من الواضح أن القاتلين كانوا مبعوثين من منظمة إرهابية ، تحليلنا بضبط النفس مرة أخرى . وحققت النداءات مفعولها . فلم يكن هناك عنف أو انتقام .

فماذا كان رد العرب على نفس المذبحتين - مذبحتي قتل العرب لليهود ؟ هل كانت منظمة التحرير الفلسطينية للقتلة واعتبرتهم أبطالاً ، ووعدت ، عن طريق راديو المنظمة من بغداد ، وإذاعات أخرى تابعة لها ، بمزيد من الأعمال البطولية من هذا النوع . وقوبل هذا بتأييد محموم من معظم العوام العربية . وبصوت خافت أكثر جاذبية للغرب قال بسام أبو شريف "هذا هو رد الفعل الإنساني الطبيعي للحرمان والقمع . وعلى أية حال ، سيكون هناك المزيد" . أي ضبط نفس هذا !

وربما نتساءل : ماذا عن العدالة ، ماذا عن تقديم أولئك القتلة للعدالة ؟ العكس من ذلك ، لم يقدموا للعدالة بل وجدوا الملجأ ، وحظوا بالترقية .

وقد كان بعض أعضاء المجلس حاضرين ، ويذكرون مناقشتنا لحادثة القتل في السفينة السياحية أكيلي لاورو . وأذكرُ ضعاف الذاكرة أن ذلك كان قتلًا لرجل مُسن متقاعد في كرسي للمقعدين . لقد قُتل أولاً ثم أُلقي من على متن السفينة وتشقَّى فيه قتله . أما من قام بتخطيط تلك الجريمة ، وهو رجل يُدعى أبوعباس ، فقد أُدين في محكمة ايطالية على عملية القتل . ماذا حدث له ؟ لقد نال ترقية في منصبه في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية . ويعمل الآن يدا اليمنى لياسر عرفات . وأفترض أنه لو كان لعرفات أكثر من يدين لاصبح هذا الرجل مقرباً له بدرجة أكبر .

إنهم يتكلمون عن العدالة ، إلّا بالنسبة للقتلة في مصر . وهناك حقيقة بشعة واحدة تبرز في وجه العدالة : فطوال تاريخ النزاع العربي الاسرائيلي الذي استمر عدة عقود لم تُعاقب ولم تُحاكَم حكومة أو هيئة عربية رسمية أي إرهابي عربي واحد على قتله لليهود . هذا ما يحدث عندما يقتل العرب اليهود .

ولنر الآن ما يحدث عندما يقتل يهودي العرب . ولندرس رد فعل الجانبين .

لقد قال الرئيس مبارك بعد أن احتاج جندي مصري في رأس بركه وقتل سائحين اسرائيليين : "السوء الحظ هذه الامور تحدث . ولكنها لا تمثل البلد بمرمته" . وقد صدق . فهذه الامور تحدث ، تحدث في الولايات المتحدة وبريطانيا ، وأخشى أن أقول إنها تحدث في كثير من البلدان الاخرى الممثلة هنا اليوم . ولكنها من النادر أن تحدث في اسرائيل . إنني أحاول جاهداً أن أجد حالات أخرى مماثلة في تاريخنا . ولكنها حدثت في الاسبوع الماضي ، مرة واحدة .

ماذا كان ردنا عندما احتاج فرد مجنون واحد وقتل هؤلاء الافراد الابرياء ؟ هل قلنا "إن هذا رد فعل إنساني طبيعي على حالة الحصار التي يفرضها العرب علينا ، على الحروب الخمس التي شنوها علينا ، على الخمسة عشر ألف اسرائيليين الذين قتلوهم والذين يجعلون من اسرائيل الآن أسيرة حزينة كبيرة واحدة" ؟ بطبيعة الحال لم نقل ذلك .

ما قلناه هو ما شعرنا به . شعرنا بالصدمة . شعرنا بالنفور . شعرنا بالحزن . شعرنا بالاسى لضحايا هذا الحدث البشع . إن قائدي اسرائيل ، الرئيس ورئيس الوزراء ، أعرب كل منهما عن الصدمة . وقال السيد شامير "هذا عمل إجرامي . عمل مجنون يسبب صدمة" . وقال أيضا "إنني حزين لقتل الافراد الابرياء واغتتيالهم ، لا لخطأ ارتكبه . ولا يمكننا أن نسمح لهذا العمل بأن يحدث لدينا مرة أخرى على الاطلاق" . وقد قبضنا على المجرم فوراً ، وسنقدمه للعدالة . هذا كان رد فعل الحكومة .

ماذا كان رد فعل شعب اسرائيل ؟ كان الصدمة والحزن والنفور والاسى ، نعم ، ولكن كانت هناك أيضا جماهير تتدفق الى المستشفيات ، وتتمل بالمستشفيات ، وتتطوع بالدم لمساعدة الضحايا العرب .

وماذا كان رد الفعل العربي ، إن يوم المأساة بالنسبة لافراد كثيرين في جميع أنحاء العالم كان يوم بهجة للبعض ، يوما يمثل فرصة لمنظمة التحرير الفلسطينية ولكثير من الانظمة العربية . ولم تكن هذه فرصة لشجب العنف ولكن لاثارته ، لا لكبحه ولكن للحض عليه . وقال ياسر عرفات "هذه فرصة سانحة لنا . إن هذه الحادثة نقطة بداية جديدة وتساعد جديد" . ولهم طرقهم . لقد قيل للسكان الفلسطينيين : "لقد كانت اسرائيل وراء ما حدث . لقد نظمت اسرائيل هذا القتل الجماعي" . واعتقد أن سفير البحرين استعمل نفس اللغة تقريبا عندما طلب عقد هذه الجلسة .

وكثير من الفلسطينيين صدقوا هذا الهراء ، هذه الإشاعة المظلة المستحيلة التي أطلقتها منظمة التحرير الفلسطينية . لقد خرجوا الى الشوارع وهاجموا السيارات الاسرائيلية بقنابل مولوتوف اليدوية وبالحجارة وأود أن أعدد حجم الحجارة . إنها ليست صغيرة كمنغضة السجائر التي أحملها الآن ، ولكنها أكبر منها بثلاث مرات . لقد تكلمت مع والد طفل يبلغ من العمر أربعة أشهر ، أحكام سيمون طوف . كانا في سيارة عندما اخترق جلود صخر صغير يبلغ حجمه ثلاث مرات حجم منغضة السجائر هذه زجاج السيارة الامامي المقوى وصدم رأس الطفل الذي يبلغ من العمر أربعة أشهر وحطّم جمجمته . إن الاطفال من الجانبين قد أصيبوا بالاذى .

لقد هاجموا بقنابل مولوتوف والصخور ثم بدأوا بثورة من الاضرابات والحرائق .
وتدخلنا كما يجب علينا ، فحقنا وواجبنا وفقا للقانون الدولي هو أن نستعيد
النظام . ومن المحتمل عندما نقوم بذلك أن ينتج عدد من الخسائر ، كما يحدث كثيرا في
المظاهرات ، وأن يصاب أيضا بعض المتفرجين الأبرياء .

إننا نأسف بشدة لحدوث أية خسائر في الأرواح ، عربية كانت أو يهودية . ولكن
يجب أن أقول للمجلس أن منظمة التحرير الفلسطينية بدورها كانت تملي من أجل هذه
الدماء بنفس الطريقة التي يملي بها المزارع من أجل نزول المطر بعد جفاف طال
أمده ، لأن الانتفاضة كانت في ذبول . أو على وجه أدق ، قد انقسمت على نفسها . ففي
الشهور الستة الأخيرة ، وفقا لكل تقارير الهيئات الدولية المسؤولة ، بما فيها
الهيئات التي تنتقد اسرائيل بشدة ، لم تتسبب في ثلثي الاصابات وحالات القتل بسبب
الانتفاضة القوات الاسرائيلية أثناء مواجهتها للفلسطينيين بل تسببت فيها فرق القتل
التي تتبع منظمة التحرير الفلسطينية ، والتي تفتال المنظمة عن طريقها نفس الناس
الذين تزعم أنها تمثلهم ، من ممرضات وأطباء ومدرسين ونساء حوامل . ولا يطلق الرصاص
على رؤوسهم أو أعناقهم ، ولكن يُطاح برؤوسهم وتُدحرج لكي يراها الجميع في أزقة
الاسواق في نابلس .

ولتغذية الانتفاضة والحملة الإعلامية العالمية ضد اسرائيل والحروب السياسية
وغيرها ضد الدولة اليهودية ، تحتاج منظمة التحرير الفلسطينية الى سفك الدم العربي
بيد اليهود ، وكلما زاد الدم كان ذلك أفضل . إنها تحتاج الى دم يكفي لتأجج
العواطف في الأراضي وتعبئة الجبهة العربية الدولية ضد اسرائيل وعقد هذا العرض
المؤسف الذي يجري هنا في جنيف اليوم .

وبعد أن حرّضت منظمة التحرير الفلسطينية على العنف وشجعتة وهيأت له ، مما
أدى الى انتشاره الى أقصى مدى ممكن ، عقدت الآن مجلس الأمن لتدين اسرائيل على
تهديته . فعقد مجلس الأمن سيشير المزيد من العنف بطبيعة الحال ، لأنه لا يمكن أن
تكون هناك سوى رسالة واحدة يصدرها هذا الاجتماع الى مرتكبي العنف .

وهذا هو السبب الأول في وجوب عدم عقد هذه الاجتماعات . فيجب على مجلس الأمن ألا يساعد على إذكاء العنف .

ولكن هناك سببا ثانيا ، وهو أن هذا الاجتماع محاولة مكشوفة لانتهاك القانون الدولي ، وعلى وجه الدقة للنيل من حق اسرائيل وواجبها ومسؤوليتها في حكم هذه الأراضي . واتفاقية جنيف، الرابعة صريحة صراحة مطلقة بشأن هذا الموضوع . إنني أسمع المطالبات في المجلس بشأن مراقبين ، والتأكيد هو أن اسرائيل لم تكبح جماحها بما فيه الكفاية عندما أخدمت العنف . إنني أود أن أدرس هذا الافتراض . ففي وجه عنف شديد من الفوغاء ، وفي وجه مظاهرات جماعية ، كان عدد القتلى في كل يوم من الأيام القليلة الأخيرة ٦ و ٤ وصفر وصفر و ٢ . إن كل خسارة في الأرواح مأساة ، ولكن يجب أن نسأل كيف يقارن هذا بسجل بلدان أخرى .

وعلى سبيل المثال ، ربما يقدم سفير الاردن ، الذي سبقني ، بعض السجلات ، ولكن اذا لم يفعل فإنني سوف اذكر بعض الامثلة على كيف قمعت الاردن العنف . لم يكن لديها انتفاضة ، ولكنني سأعطي أمثلة على الطريقة التي عالجت بها مشكلة الاضطرابات في نفس الاراضي المعنية عندما حكمتها طوال ١٩ سنة .

في تشرين الاول/اكتوبر ١٩٥٤ ، قتلت القوات الاردنية في يومين ٩٠ شخصا وجرحت ١١٧ آخرين . وفي ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٦٣ قتلت تلك القوات ١٢ شخصا وجرحت ١٨٥ آخرين . وفي ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ ، قتلت وجرحت ٥٠ شخصا . ولا اذكر أن أحدا - حيث أنه في عام ١٩٦٦ اعتقد أن منظمة التحرير الفلسطينية كان من الممكن أن تكون أي شخص - طالب بانعقاد مجلس الأمن أو بإرسال مراقبين .

وفي أوائل الثمانينات اشتركت زمر مختلفة من منظمة التحرير الفلسطينية في مذبحة داخلية ، نجم عنها قتل آلاف الفلسطينيين . ولم تكن هناك دعوة الى انعقاد المجلس أو إرسال المراقبين .

ولا اذكر أية دعوة الى انعقاد المجلس في عام ١٩٨٢ ، عندما قتلت سورية في عصر يوم واحد أكثر من ١٠ ٠٠٠ شخص في حماة . ولا اذكر أي طلب بانعقاد المجلس في عام ١٩٨٨ ، عندما قمعت الجزائر شكلا خاصا بها من الانتفاضة ، وقتلت ٥٠٠ شخص في يوم واحد .

إننا لا نريد أن نقارن بالحكومات العربية . فهي في النهاية دكتاتوريات . إننا نود أن نقارن بالديمقراطيات التي ننتهي اليها . فالسؤال إذن كيف تقوم الديمقراطيات في أمريكا الشمالية والجنوبية وأوروبا وآسيا بمعالجة الامتدادات . لقد مرت بنزاعات إثنية وحركات انفصالية وعنف عنصري . ما الذي فعلته عندما حدث ذلك في مدنها الرئيسية وأسواقها التجارية وأماكن العبادة فيها ؟ لست متأكدا من أنني أود أن اذكر كل مثال أو أن أشير الى بعضها بالاسم ، ولكن أعضاء المجلس يعرفونها . فهناك حالات شهدتها الديمقراطيات قمعت فيها أعمال العنف هذه باصابات من الجرحى والقتلى يفوق عددها في يوم واحد مجموع اصابات الانتفاضة خلال سنتين ونصف السنة .

ويوجد حاليا صراع في اقليم متنازع عليه يتصل بإحدى الديمقراطيات في آسيا . وقد فقد ٤٦٠ شخصا ارواحهم منذ بداية السنة ، منهم ٦٠ في يوم واحد قبل بضعة أيام . وفي افريقيا قُتل بالامس ٥٠ طالبا بالرصاص . ولم يكن هناك أي طلب الى مجلس الامن بالانعقاد . ولم تكن هناك دعوة الى إرسال مراقبين .

وبالتالي يبدو أننا نعالج هنا ثلاث مجموعات من المعايير التي تحاسب بها البلدان - مجموعة للاكتاتوريات العربية ، ومجموعة أخرى للديمقراطيات ، وثالثة ، وهي فريدة ، لاسرائيل .

حسنا ، أعضاء المجلس ، أود أن أباغكم بأن اسرائيل على استعداد لأن تحاسب بمعيار أعلى ، ولكن لا بمعيار مزدوج ، وبالطبع لا بمعيار ثلاثي .

لماذا طلب العرب إرسال مراقبين ؟ يقولون إنهم يريدون حماية السكان الفلسطينيين . حمايتهم من من ؟ لقد وصل مجموع الفلسطينيين الذين قتلوهم في العام الماضي الى ٢١٦ شخصا . هل يريدون المراقبين لهذا الغرض - لحماية الفلسطينيين من منظمة التحرير الفلسطينية ؟

يقولون إنهم يريدون إدخال المراقبين لرصد الاحداث ، وللتأكد من بقاء الامور على ما يرام ، وكان الاراضي بحاجة الى مراقبين . إن فيها الآلاف من مذييعي الاخبار ، وطواقم المصورين ، والصحفيين ، وكذلك مئات السياسيين والسناتورات والدبلوماسيين ، وربما بعض الحاضرين هنا ، سواء في تغطيتهم لتلك الاراضي أو في زيارتها بصورة منتظمة . وبالمثل ، للسكان الفلسطينيين الحرية في الإعراب عن مظالمهم ، في المؤتمرات الصحفية وفي الصحف - واعتقد أنه توجد حوالي اثنتي عشرة صحيفة لم تكن بالطبع موجودة في ظل الحكم الاردني . ويوجد عدد لا يحصى من البيانات الصحفية الموجزة للصحافة وحتى أمام المحكمة العليا الاسرائيلية . وكل هذا لم يحدث قبل عام ١٩٦٧ ، قبل "الاضطهاد" الاسرائيلي .

لا بد أن هذه الرقعة من الارض هي أكثر رقعة تذكر في الاخبار وتراقب وترصد ، وبالتالي ليست بحاجة الى مراقبين اضافيين ، مع أننا لا نمنع أبدا أي فرد من القدوم إليها .

ما هي إذن حقيقة الدعوة ، السبب الحقيقي ، وراء هذه المحاولة لإرسال ، أو إدخال ، مراقبين للأمم المتحدة ؟ السبب هو سلب حقوقنا وواجباتنا بمقتضى القانون الدولي بوصفنا السلطة القائمة بالادارة المسؤولة في الاراضي . إن اتفاقية جنيف الرابعة تخول بصورة محددة السلطة القائمة بالادارة بأن تحافظ على وجود حكم منظم للأراضي وأن تكفل أمن قواتها ومنشأتها وخطوط مواصلاتها . وهذه السلطات معطاة للسلطة القائمة بالاحتلال وحدها وليس لأحد آخر .

أما بالنسبة للمراقبين ، فلا نعرف أية سابقة لارسالهم للمساعدة على حماية السكان المدنيين في نزاعات داخلية أو في ما يسمى بالأراضي المحتلة . فإذا حدث أن أرسل مراقبون ، فقد أرسلوا لمراقبة هدنة أو اتفاقية سلام أبرمت بالفعل ووافقت عليها جميع الأطراف المعنية . ولا شيء من هذا ينطبق هنا . وستكون النتيجة الوحيدة لإدخال مراقبين للأمم المتحدة تقديم محرضين مهنيين مع حافز وتركيز اضافيين لتشجيع العنف وإشارته ، وتفتيت السابقة الدولية والقانون الدولي . وهذا هو السبب الثاني لكي يرفض المجلس هذه الفكرة . ولكن إذا لم يفعل ذلك فإن اسرائيل سترفضها .

سمة سبب ثالث لعدم انعقاد المجلس ، وأعتقد أننا ندين لمنظمة التحرير الفلسطينية في جعله واضحا للغاية . والسبب هو أنه سيكون نقطة انطلاق للحرب الشاملة على الهجرة اليهودية . وأشير الى أنهم يتكلمون عن الأراضي . هذا ما يهمهم : الأراضي ، يقولون هنا ، وفي العالم العربي يقولون شيئاً آخر . هنا يقولون "إننا لسنا ضد الهجرة الى اسرائيل ، وإنما الى الأراضي فقط ، لأن اسرائيل توجه هذا الفيض البشري الى الأراضي ، مشردة العرب ، الفلسطينيين ، ومزعزعة استقرار الاردن" . ويقال لنا ، حتى من الجهات الأكثر احساساً بالمسؤولية في العالم العربي ، "إن هذا سيؤدي الى الحرب" . هذا مدهش . لقد سمعت هنا قولاً بأنه لم يبق أرض في اسرائيل وأن الأراضي الوحيدة الباقية هي الأراضي الفلسطينية التي سيذهب اليها المهاجرون السوفييات . الى أين يذهبون ؟ إن ٩٩,٥ في المائة - في الحقيقة أكثر من ذلك بقليل ، اذا كنتم تصدقون - سيذهبون الى "الأراضي الفلسطينية" في تل أبيب وحيفا والقدس وبير سبع - كلها داخل الخط الأخضر .

إذا أراد المجلس أن يعرف الحجم بالتحديد - ما هو العدد - الذي عبر الخط الأخضر ، الحزام العظيم ، الى يهودا والسامرة ، والضفة الغربية وغزة ، يمكنني أن أقول إنه يمل الى ما مجموعه ٢٠٠ شخص . وهذا هراء ، ولكنه هراء خطير . إنه هراء مفرض .

وإذا أراد المجلس أن يعرف الغرض ، فمنظمة التحرير الفلسطينية ستقوله - ولكن ليس في جنيف . ستقوله ، على سبيل المثال ، في المجلة ، وهي صحيفة سعودية ، جاء فيها في ١٣ آذار/مارس من هذا العام - وهنا اقتبس أبو مازن ، عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية وعضو اللجنة المركزية لفتح :

"عندما بدأت اسرائيل كان عدد سكانها ٦٠٠ ٠٠٠ نسمة . وأنا متأكد من أنه لو بقي العدد كما كان في الماضي لما تمكنت اسرائيل من الاستمرار لفاية الآن . إن الهجرة الى اسرائيل مثل الشريان الهام الواصل الى قلب الانسان . إنه يغذي اسرائيل في اقتصادها وفي جنودها وفي عمالها وفي مزارعيها ."

بالضبط . هذا هو سبب شن هذه الحرب ضد الهجرة ، لا حرب ضد الاراضي ، وإنما حرب ضد الهجرة الى اسرائيل . وبالمناسبة ، هذه الحرب ليست حرباً جديدة : لقد بدأت في عام ١٩٢٢ ، عندما ارسل العرب وفدا الى تشرشل ، الذي طردهم ، واستمرت في عام ١٩٣٦ ، عندما بدأت أعمال الشغب العربية ، وبعدها في الخمسينات ومرة أخرى في عام ١٩٨٢ ، عندما نجحوا في جعل الامم المتحدة تتخذ قراراً ضد الهجرة الى اسرائيل . ولم يرد في أي من هذه الحالات ذكر للأراضي .

وبعد ذلك ، في آب/أغسطس ١٩٨٩ ، في مؤتمر فتح ، شكلوا لجنة خاصة لتنظيم الحرب ضد الهجرة . ولم يرد أبدا ذكر الاراضي . وقد عرفوا أنهم لا يستطيعون أن يتكلموا بهذا الشكل أمام العالم المتحضر ، وبالتالي قاموا بطبخ هذه الفكرة الجديدة . ولكنهم سيحاربون ، لأنهم يشنون حربا ضد بقاء إسرائيل ذاته وضد حقها ، الذي هو كحق أي دولة أخرى ذات سيادة ، في أن تقبل سكانا ، وفي أن تستوعب هؤلاء السكان ، وسيستخدمون وسائل أخرى .

وهم يهددون بذلك . فياسر عرفات يقول هذا في "المجلة" :

"أولا ، أود أن أقول بوضوح ، أطلقوا النار على المهاجرين اليهود الجدد ، سواء أكانوا من السوفيات أم من اليهود الغلاشا أو غير ذلك . أريدكم أن تطلقوا النار على الأرض أو في الهواء ، ولا يهم إذا كانوا يعيشون في يافا أو في أريحا . إنني أعطيك تعليمات صريحة بفتح النيران" .

وقد كان ذلك في ١٠ نيسان/أبريل ، منذ بضعة أسابيع لا غير .

إن الحقيقة هي أنهم لا يعيشون في أريحا ، ولكنهم يعيشون بالفعل في يافا . إن منظمة التحرير الفلسطينية قد طالبت هنا للتو بالحق في العودة . ولكن هذا يعني إغراق يافا وعكا وتل أبيب والقدس بملايين الفلسطينيين الذين أقسموا على تدمير إسرائيل ، كما يقولون . إن ما يريدونه هو أن يمنعوا إسرائيل من ممارسة حقوقها السيادية وأن يحققوا إستيعابنا عن طريق توسعهم السكاني الديمغرافي .

لقد نجحوا في ذلك ذات مرة ، لأنه منذ عام ١٩٣٦ وحتى ١٩٣٩ ، نجحت الحملة الرامية إلى وقف الهجرة اليهودية . وسلمت الدول الكبرى بهذا الوضع ولم تتشكل أي دولة يهودية وتطأيرت أرواح هؤلاء اليهود دخانا ، ليس في إسرائيل ، ولكن في "أوشفيتز" و "تريبلينكا" . ولكن هناك دولة يهودية اليوم وهناك حكومات مسؤولة ممثلة هنا لابد وأن تعرف الفرق ، ولا بد أن تكون قد تعلمت درسا من التاريخ . إننا سنقف ونصر على دعم جميع الحكومات المسؤولة ودعم حق كل يهودي في العودة إلى الوطن اليهودي .

إن هذه الحملة ضد الهجرة ، كما قلت ، تستخدم كذريعة لشن الحرب . وهذا يصل بي إلى السبب الرابع والآخر لعدم وجوب إنعقاد المجلس - لأنه افتتاحية لمجلس حرب سيجتمع في الأسبوع القادم في بغداد . وستكون قمة عربية ، تجتمع بناء على دعوة من صدام حسين وتحت إشرافه ، وهو الذي هدد منذ أيام بتدمير نصف سكان إسرائيل - وبالمناسبة ، بتهليل كبير من معظم العواصم العربية ، وخاصة التهليل البالغ الحماس من ياسر عرفات شخصيا ، الذي قال : "سنحرر القدس بمساعدة الماروخ العراقي (العابد)" .

أرجوا أن تتأكدوا من هذا : هناك طبول حرب تقرق في بغداد بالفعل . وفي ٨ أيار/مايو قال وزير خارجية صدام حسين ما يلي :

"إن الحرب مع إسرائيل حتمية . ويتوقع العراق أن ينضم إليه الجيش المصري خلال اسبوعين" .

وقال نائب رئيس وزرائه في ١٩ أيار/مايو ما يلي :

"لا يخامرني أدنى شك في أن هذا سيعني نهاية وجود إسرائيل" .

ودعا صدام حسين إلى إقامة جبهة شرقية ، باستخدام أراضي سوريا والأردن لتمكين الفرق العراقية الخمسين من الدخول في معركة مع إسرائيل .

وفي ٢٣ أيار/مايو ، وافق هاني الحسن الناطق بلسان عرفات على أن الجبهة الشرقية كانت من أهداف منظمة التحرير الفلسطينية ، ودعا سوريا إلى الانضمام إليها . فيا له من سلام ! ويا له من تغير ! ويا له من إنفراج ! إن التغير هو تغير تكتيكي - ما يمكن أن يقال هنا ، ولكن ليس الذي يحدث هناك .

وبالتالي لدينا أربعة أسباب لرفض هذا الاجتماع للمجلس . إنه دعوة لتحريض العنف . إنه تحد للقانون الدولي . إنه جزء من حرب شاملة ضد الهجرة اليهودية وافتتاحية لمجلس حرب .

وإزاء هذه التحديات الأربعة ينبغي أن يفعل مجلس الأمن ثلاثة أمور . أولا ، ينبغي أن يوجه رسالة واضحة إلى الديكتاتوريين . فالمجتمع الدولي ، وخاصة

المجتمعات الديمقراطية ، لديه سجل مأساوي في التعامل مع الديكتاتوريين . ولا ينبغي مهادنتهم ، ولا ينبغي مساندتهم ، وينبغي إيقافهم . أيها السادة أعضاء مجلس الأمن ، هل ستوقفونهم ؟ ما هي الرسالة التي ستترسلونها إلى بغداد ؟ ما الذي سنخلص إليه من هذا الاجتماع ؟ هل ستشجعونهم أم ستوقفونهم ؟ وإذا ما وضعتم إسرائيل في قفص الاتهام بناء على هذه الاتهامات الباطلة ، ماذا سيكون أثر ذلك ، في رأيكم ، على الاتجاه صوب السلم أو الاتجاه صوب الحرب في الشرق الأوسط ؟ لأن هذا هو ما ستموتون عليه ، وليس أي أمر آخر .

والامر الثاني الذي ينبغي أن نفعله في هذه القاعات هو الإصرار على الحقيقة ، لأن السلام الذي يقوم على الأكاذيب لن يدوم . لقد تكلم عرفات عن السلام هنا . لقد تكلم عنه اليوم وتكلم عنه منذ سنة خلت ، عندما قام بما سماه طفرته الشهيرة صوب السلام .

هذا بالطبع ما يقوله هنا ، ولكننا استمعنا إلى ما يقوله هناك ، وفي ١ أيار/مايو ، منذ ثلاثة أسابيع ، قال لوكالة الأنباء الليبية ما يلي :

"إن كفاح الشعب الفلسطيني يجب دعمه حتى يتم تحرير فلسطين الكامل ، من النهر إلى البحر . وسنقاتل حتى آخر رصاصة وحتى آخر نقطة دم" .

وهذا ما يقوله الرجل الأول في منظمة التحرير الفلسطينية . فماذا يقول الرجل الثاني ؟ وهو أبو أياد . في "الأنباء" ، التي تصدر في الكويت ، في ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وبعد الإحتفال الكبير هنا في جنيف ، قال ما يلي :

"في البداية ستكون دولة صغيرة ، ولكن بعون الله ستصبح كبيرة وتمتد إلى الشرق والغرب والشمال والجنوب . إنني مهتم بتحرير فلسطين خطوة خطوة" . وماذا يقول الرجل الثالث ، السيد فاروق قدومي ؟ في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٩ ، ومرة أخرى بعد الطفرة الشهيرة صوب السلم ، وفي هذه المرة في الإذاعة البريطانية - وفي الواقع ، الاقتباس الوحيد الذي لدي هنا ، ولدي العديد ، وقد أذاعته الإذاعة البريطانية ولكن في القسم العربي من الإذاعة البريطانية - قال بالعربية ما يلي :

"إن إستعادة ولو جزء من ترابنا لن يجعلنا نتخلى عن أرضنا الفلسطينية . سنضرب خيامنا قرب الاماكن التي يمكن أن تصل إليها رصاصاتنا . وستكون هذه الخيام القاعدة التي سننطلق منها فيما بعد لتنفيذ المرحلة التالية والمرحلة التالية والمرحلة التالية" .

وبعد ذلك هناك صغار المسؤولين . وعلى سبيل المثال ، فاروق نتشه ، ممثل منظمة التحرير الفلسطينية في المملكة العربية السعودية ، وعضو فتح ، شرح ما هو الفرق بين فتح والمتطرفين ، "حماس" ، على النحو التالي :

"إن حماس تقول إن كل فلسطين هي لنا ونريد تحريرها من النهر إلى البحر في معركة واحدة" .

ولكن "فتح" التي تقود منظمة التحرير الفلسطينية :

"تري أن الخطة المرحلية هي التي يجب أن تتبع . ويتفق الطرفان على الهدف النهائي . والفرق بينهما هو طريقة تحقيق هذا الهدف" .

وأعتقد أن عرفات قد لخص ذلك على أفضل وجه عندما ذكر في ٢ كانون الثاني/يناير لوكالة الانباء السعودية ما يلي :

"إن منظمة التحرير الفلسطينية لا تقدم صلح الضعفاء وإنما صلح صلاح الدين" .

وبالنسبة للذين لا يعرفون أقول لهم إن صلاح الدين في عام ١١٩٢ لم يتمكن من هزيمة الصليبيين ، فأبرم معهم معاهدة سلام وبعد ذلك جمع قواته وطردهم بعد فترة قصيرة من الأرض المقدسة . ولا نريد السلام مع صلاح الدين ، ولا نريد سلام القبور ، إنما نريد السلام فحسب .

وفي هذا الكفاية لعرفات صانع السلام . ولا يمكنني أن أترك هذه النقطة قبل أن أتكلم عن عرفات راسم الخرائط . لقد عرض علينا عمله . وأدعو من يريد من المهتمين أن ينظروا إلى هذه العملة . ان عليها رمزا قديما ذا خلفية قديمة . وأشك كثيرا في أنهم كان لديهم رسامو خرائط في ذلك الوقت . إن هذا الشمعدان اليهودي يرجع تاريخه إلى فترة المعبد الثاني ، أي منذ حوالي ألفي عام . ولست متأكدا أنهم كانوا يعرفون مخطط الشرق الاوسط في ذلك الزمان .

وإذا نظرت عن كثب فإنه لن يتعين عليك فحسب أن تتمتع بنظر شاقب للغاية بل وبقدرة استثنائية على الخيال وعلى التخلي عن الحقيقة والتحليق عاليا في عالم الاوهام . إن هذه ليست إلا نكتة .

ولكن شمة شيئا هنا لا ينطوي على مزحة . إذا كان الامر يتعلق بخريطة فهناك خريطة على الصفحة الاولى من الكلمة التي أدلى بها عرفات اليوم هنا في الامم المتحدة . وهناك رمز أود تكبيره نظرا لمفر حجمه . هذه هي صورة مكبرة لما تضعه منظمة التحرير الفلسطينية على أوراقها الرسمية ، وهي تشمل الاراضي "الممتدة بين النهر والبحر" ، كما قال عرفات مرارا ، أي الضفة الغربية وغزة ، بطبيعة الحال ، وكل ما يقع بينهما أيضا ، أي فلسطين ، على حد تعبيرهم ، وبعبارة أخرى ، إسرائيل وحيفا ويافا وتل أبيب والقدس .

وحيث أن المجلس قد يعتقد أن هناك فرقا بين المعتدلين والمتطرفين ، كما قيل لنا مرارا ، فقد جلبت معي هنا الخرائط والأوراق الرسمية التي تستخدمها كل الأحزاب المنتمية إلى منظمة التحرير الفلسطينية . كلها تستخدم نفس الخرائط . وبعض هذه الأحزاب ، مثل فتح ، تستخدم شعارا تتقاطع فيه البنادق والدماء والنار . وبعضها الآخر ، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ، يستخدم خريطة تشمل الأردن وعليها سهم يمتد من الأردن حتى البحر كمرحلة ثانية .

ومن المفهوم أنه ستكون هناك اختلافات بين الاصدقاء حول تحقيق الهدف التنظيمي ، غير أن الهدف لا يتغير . ومهما اختلفت التسمية فإن الهدف هو نفسه .

وإذا لم يرغب السيد عرفات في النظر إلى أوراقه الرسمية يمكنه إذن النظر إلى الرقعة الزرقاء الموجودة على كتفه . وهذه هي صورة مكبرة منها لكي تسهل عليكم قراءتها . إنها تشمل إسرائيل برمتها .

لسنا بحاجة إلى عملات قديمة وكلام تافه بل نحن بحاجة إلى حقائق . وإذا أردنا سلما حقيقيا فنحن بحاجة إلى الحقيقة التي يجب أن تكون أساسا يستند إليه هذا السلم .

والاقتراح الثالث والاخير الذي نتقدم به هو أن تؤيد هذه الهيئة القوى الحقيقية للسلم إبتداء من فهم الاسباب التي يمكن أن تؤدي إلى السلم والعلاقة بين السلم والعنف في الشرق الاوسط . لقد قيل لنا مرارا أن عدم إحراز التقدم صوب تحقيق السلم يؤدي إلى العنف . ومن المفهوم أنه يمكن للمرء أن يفكر بهذه الطريقة ، غير أن الأمر غالبا ما يكون على النقيض من ذلك في الشرق الاوسط . فغالبا ما يحول العنف دون إحراز التقدم صوب تحقيق السلم . وهذا صحيح سواء تعلق الأمر بصدام حسين أو القذافي أو الاسد الذين هددوا القادة العرب والحكومات العربية التي قد تميل إلى تحقيق السلم . وينطبق هذا أيضا على منظمة التحرير الفلسطينية وحماس وحملات الاغتيال التي يرتكبونها بحق الفلسطينيين الذين يؤيدون خطة السلام التي طرحناها لاننا اعتقدنا أن هناك سبيلا مختلفا يمكن أن نتبعه . نحن نعتقد أن هناك بديلا يمكن أن يحقق السلم . وإننا ملتزمون بذلك . وقد قمنا بتقديمه وهو يستند إلى أساسين . يتمثل الاول في إبرام معاهدات لعدم شن الحروب بيننا وبين الدول العربية . إن الدول العربية تتجه الآن إلى بغداد ، وإنني أتحداها بأن تصدر بيانا هناك ، وأطلب منها أن تعلن عن حسم نزاعها مع إسرائيل ليس بالطرق العسكرية بل بالوسائل السياسية ، ولا أطلب منها أن تقدم أي تنازل سوى أن تتعامل معنا سياسيا وليس عن طريق شن الحرب .

ثانيا ، لقد اقترحنا سبيلا صوب إيجاد حل سياسي بيننا وبين الفلسطينيين العرب في أراضي يهودا والسامرة وغزة . كما اقترحنا إجراء انتخابات حرة وإصلاح مخيمات اللاجئين وإعلان فترة من الحكم الذاتي تعقبها مفاوضات بشأن المركز النهائي لهذه الاراضي .

إننا نقول نعم للسلم مع الدول العربية ونعم لتحقيق تطلعات الفلسطينيين ولكن بما يتفق مع وجود إسرائيل ، أما إلقاء وجودها فهو ليس من التطلعات التي نقبلها .

إننا ملتزمون بخطة السلم التي طرحناها ، كما أن أي حكومة جديدة ، بعد تشكيلها ، ستلتزم هي الأخرى بها . إننا نرغب في السلم مع أعدائنا ، بيد أننا

لا نستطيع أن نفعل ذلك مع الذين يستخدمون كلام السلم بهدف الحرب بل مع الذين يرغبون حقا في السلم .

إن ذلك أقوى حلم لدينا وأسمى أمل لدينا وأعظم أمنية لنا . وليس شمة شعب يصلي من أجل السلم ويضحي من أجل السلم ويتوق إلى السلم أكثر من شعب إسرائيل . نحن على استعداد لأن نشد على يد أي عربي يشاظرنا هذه الرؤية . وعندما يستجمع هؤلاء العرب شجاعتهم لكي يشدوا على أيدينا بالمقابل ، وعندما يستجمعون إرادتهم لمقاومة صرخات الحرب التي يطلقها صدام حسين والقذافي وعرفات يمكننا أن نتوقع أن يرى العرب والإسرائيليون على حد سواء الرؤية الالغية للنبي أشعيا تتبلور في عصرنا هذا ووقتنا هذا .

السيد رجالي (ماليزيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : على الرغم من

أننا في الأسبوع الأخير من شهر أيار/مايو ، اسبحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أعرب لكم عن تهانينا على انتخابكم رئيسا للمجلس . لقد أدركت أعمال هذا المجلس بطريقة قديرة خلال الأسابيع الثلاثة الأولى من هذا الشهر ، ونظرا للظروف التي أدت إلى انتقال المجلس إلى جنيف ، فقد حالفنا الحظ في أن نراكم تتراأسون أعماله . وأود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن تقدير وفدي لسلفكم ، السفير تاديسي ، الممثل الدائم لاثيوبيا ، على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل .

وأود أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لكي أتقدم بالتهنئة إلى زميلي من الجمهورية اليمنية على قيام هذه الجمهورية بعد توحيد شطريها الذي يشكل مثالا حيا على الوفاق . إذا جاز لي الخروج عن النص الذي أعدته ، فإنني لا يمكنني أن أمتنع نفسي من محاولة الرد بعض الشيء على ما قاله ممثل إسرائيل للتو . وإنني واثق من أن الجميع سيحذون حذوي . إن عدم قدرة ممثل إسرائيل على فهم جوهر المسألة والنهج المحدود الاستبدادي الذي يلتمسه إزاء هذه المشكلة قد أذهلني حقا . فكأنه يقول إن الجميع أشرار إلا إسرائيل هي الخيرة . والحقيقة أنه ليس شمة بلد عربي يبطأ بأقدامه أرض إسرائيل ، وأنه ليست هناك مستوطنات عربية في أي جزء من أجزاء إسرائيل ولا يهود

محتجزين في الأراضي العربية ، بل هناك فلسطينيون خاضعون للجيش الاسرائيلي في اراض محتلة تابعة لفلسطين .

وخلاصة القول ، أنه ليس من حق اسرائيل أن تكون هناك ولا أن تقيم المستوطنات هناك ولا أن تسمح بالهجرة اليهودية إلى الأراضي المحتلة . وخلاصة القول أن على إسرائيل أن ترحل وأن تصنع السلم وتعيش في أمن وشرف مع جيرانها وتسمح للفلسطينيين باسترجاع أرضهم وإقامة دولتهم .

يمثل اجتماعنا في جنيف حدثا تاريخيا ، إذ أتاح لنا الفرصة للاستماع للمرة الاولى إلى البيان الهام الذي أدلى به قائد الشعب الفلسطيني ، الرئيس ياسر عرفات . وان انعقاد هذا الاجتماع بعيدا عن مقر الأمم المتحدة يؤكد الأهمية التي يوليها المجلس للمسألة قيد البحث .

إننا نجتمع هنا للنظر في آخر شكوى قدمت ضد اسرائيل ، وفي محنة الفلسطينيين سيئي الطالع على إثر المذبحة الوحشية التي ارتكبت يوم ٢٠ أيار/مايو ضد سبعة من الفلسطينيين الابرياء ، وللنظر في العمل الوحشي الذي قامت به السلطات الاسرائيلية لإخماد التعبير التلقائي عن الاحتجاج من جانب الفلسطينيين سواء في اسرائيل أو في الاراضي المحتلة . إن حدوث ذلك القتل في الوقت الذي لم يكن فيه مجلس الامن قد أكمل نظره في موضوع هجرة اليهود السوفيات ، أعطى بعدا إضافيا وحتمية إضافية لأعمال المجلس ، وأظهر مرة أخرى خطورة الحالة . ومن الواضح أن هذا الحادث الأخير دليل آخر على إفلاس السياسات والممارسات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة .

إن الوفد الماليزي يدين أعمال القتل والاعمال الوحشية التي ارتكبتها اسرائيل في أعقاب الحادث في اسرائيل وفي الاراضي المحتلة . إن مقتل سبعة من الفلسطينيين لا يمكن اعتباره حادثا منعزلا . وإنما ينبغي النظر إليه في إطار ثقافة العنف ومناخ الكراهية في اسرائيل . ليس الأمر أن شخصا واحدا مجنون ، وإنما يعد الحادث عَرَضًا لعلّة أكبر ، نتجت عن سياسات الكراهية الاسرائيلية والعنصرية والتطرف ، وكلها على حساب الفلسطينيين الذين لا يزالون - رغم المقاومة الباسلة والانتفاضة - بعيدين عن الحماية الدولية . ويجب إلقاء المسؤولية أيضا على الذين يمارسون سياسة الاسترضاء المستمرة وعلى الذين يقدمون دعما أعمى لاسرائيل ولتجاهل اسرائيل الفاضح لجميع الجهود الرامية الى إحلال سلام دائم في المنطقة .

إن سياسات وممارسات اسرائيل في الاراضي المحتلة موشقة من جانب المراقبين . ومن هذه الوثائق تقارير عن انتهاكات لحقوق الانسان نشرتها وزارة خارجية الولايات المتحدة ومنظمة العفو الدولية . لقد نشرت منظمة العفو الدولية ، على سبيل المثال ، قائمة طويلة من الافعال المسيئة ومنها اللجوء الى إطلاق النيران والفازات الخائقة بطريقة عشوائية والضرب وتكسير الاطراف ، والاعتقال والاحتجاز دون محاكمة والسجن وحظر التجول لمدد طويلة ، وإغلاق المنازل والمؤسسات التعليمية والاحتجاز - ناهيك عن أعمال الترحيل والفضوط النفسية والمادية التي تفرض على الفلسطينيين .

وكل هذه الافعال ترتكبها ما تسمى بالدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط ،
نصيرة حقوق الانسان .

إن مجلس الامن والمجتمع الدولي يدركان هذه الافعال تمام الإدراك . وهناك قدر
من اللوم ينبغي أن يلقى على المجلس والمجتمع الدولي لعدم تمكنهما من القيام بأي
إجراء فعال بشأن هذه الافعال . وإذا ظل المجلس غير قادر على التصرف ، أو منع من
اتباع طريق العمل اللازم ، ستواصل اسرائيل تصرفاتها حيث تصبح الوحشية والقمع وضعا
طبيعيا وفعلا لا إراديا .

وفيما يتعلق بالمسألة الاكبر الخاصة بمحنة الشعب الفلسطيني في الاراضي
المحتلة ، يجب على المجلس أن يفي بالتزاماته الادبية والقانونية لضمان حمايته .
وتدعو ماليزيا المجلس ، كما فعلنا مرارا في الماضي ، الى إدانة اسرائيل على
مواصلة سياساتها وممارساتها والى أن يطلب الى حكومة تل أبيب أن تمتنع عن الاستمرار
فيها . ويدعو المجلس أيضا الى أن يحث اسرائيل بشدة على الانصياع الى الالتزامات
الدولية بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت
الحرب ، التي لاتزال اسرائيل تتجاهلها باحتقار . ومن الامور الواضحة التي لا غموض
فيها إنه يجب على المجلس أن يدين ، بل ويعاقب اسرائيل على مواصلة انتهاكاتها
وإساءة معاملتها للشعب الفلسطيني .

وهناك تدبير إضافي آخر مطلوب على وجه السرعة ، هو إرسال بعثة مراقبة تابعة
للأمم المتحدة الى الاراضي المحتلة لرصد الحالة على الطبيعة . وينبغي لتلك البعثة
أن تكون في وضع ، ليس فقط لتبدي ملاحظات بشأن حالة حقوق الانسان ، وإنما لتقترح
أيضا الطرق والوسائل العملية لتخفيف محنة الفلسطينيين . ونحن نرى أن تقديم تقرير
شامل عن الحالة في الاراضي المحتلة سيوفر للمجلس معلومات مفيدة يمكنه أن يبنى
عليها طريق عمله في المستقبل . ويأمل وقد بلادي أن يكون قرار إرسال بعثة مراقبة
الى الاراضي المحتلة إحدى النتائج الهامة لهذا الاجتماع في جنيف . وينبغي للمجلس
عند النظر في الاقتراح ألا يقبل أي مواقف تمويقية من جانب اسرائيل . وسيكون دور

ومسؤولية بعض الدول الاعضاء في المجلس حيويين في هذه الحالة . إن دورها هنا جزء من التزامها الاكبر بتهيئة وإقامة سلام مشرف في الشرق الاوسط . وهذا لا يمكن تحقيقه إلا على أساس مفاوضات على قدم المساواة من أجل التوصل الى حل شامل وعن طريق عقد مؤتمر دولي .

لقد استمعنا توا الى نداء مؤثر من الرئيس عرفات يمثل تطلعات الفلسطينيين الطويلة الاجل نحو إقامة دولتهم ، وآمالهم المنشودة من أجل السلام . وسيتعين على المجلس أن يستجيب بالقدر المساوي . لا يمكن للمجلس أن يتجنب دوره في تسهيل حل النزاع ، بأن يظن مخطئاً أن آخرين لهم وضع أفضل أو قدرة أكبر على القيام بذلك . إن هناك موجة قوية نحو حل النزاع والسلم . ويجب أن يستفيد الفلسطينيون أيضا من عملية التقارب والنهج البناء الذي يميز الساحة الدولية . وسيكون من قبيل تزييف العدالة والكيل بمكاليين أنه بينما يعلي العالم مبادئ حقوق الانسان للجميع ، تنكر على الفلسطينيين حقوقهم غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقهم في أن تكون لهم دولة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل ماليزيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد فورونتسوف (اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية) (ترجمة

شفوية عن الروسية) : يسرني غاية السرور أن أهنيكم - سيدي الرئيس - الممثل الدائم لفنلندا ، البلد المجاور للاتحاد السوفياتي الذي يرتبط معه بروابط صداقة وتعاون وثيقة ، بمناسبة توليكم منصب رئيس مجلس الامن . وأود أيضا أن أقدم اليكم تقديري العميق لكلمات الترحيب الرقيقة التي وجهتموها لي في اجتماع سابق بدأت فيه عملي بمجلس الامن . وأود أيضا أن أشكر الزملاء الآخرين الذين هناوني بمناسبة تعييني الجديد .

وأرحب بتوحيد جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والجمهورية العربية اليمنية ونتمنى للشعب اليمني الصديق الازدهار والرفاه والنجاح على طريق التقدم .

أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بوجود رئيس دولة فلسطين ، ياسر عرفات الذي يضي حضوره أهمية خاصة على هذه الجلسة . أهنيئه على بيانه الممتاز والمقتنع والبناء الذي استمعنا اليه بانتباه شديد قبل هنيئة .

إن قرار مجلس الأمن بعقد هذه الجلسة في جنيف يدل على رغبته في الاستماع إلى ممثلي الأطراف المعنية كافة ، بما فيهم قائد منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني المناضل .

إن مجلس الأمن يجتمع في جنيف للنظر في الحالة في الأراضي العربية المحتلة فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب ضد الشعب الفلسطيني من قِبَل سلطات الاحتلال الاسرائيلية . لقد أشارت تلك الجرائم الوحشية استياء شديدا في الاتحاد السوفياتي . بدأت هذه الاحداث المأساوية بتاريخ ٢٠ ايار/مايو عندما قام رجل في اسرائيل يرتدي الزي العسكري باطلاق النار من بندقية هجومية على مجموعة من العمال الفلسطينيين . كان ضحايا ذلك العمل الارهابي من العرب - فقد قتل سبعة وجرح أحد عشر آخرين . وبالطبع فان أي اسرائيلي يفتح النار على عمال غير مسلحين يمكن أن يسمى بمجنون . ولكن ، كما تساءل الرئيس العربي عن حق في بيانه ، كيف يمكن إذن للمرء أن يصف الجنرالات الاسرائيليين الذين أصدروا الامر باطلاق النار على حشد من الناس من الطائرات العمودية ومن المدافع الرشاشة المركبة على الدبابات والمدرعات ؟

إن القوات الاسرائيلية تعمل بوحشية غير عادية . فقد قتل عشرات الفلسطينيين وجرح المئات منهم . والحالة آخذة في التدهور مع الاستمرار في تصعيد العنف . واليوم استمعنا من الرئيس عرفات الى ارقام رهينة عن عدد الذين قتلوا أو جرحوا على أيدي المحتلين الاسرائيليين في الاراضي الفلسطينية .

في ضوء تلك الحقائق جميعها التي تشير الى تصعيد حاد في العنف فان المرء لا يسهل إلا أن يتساءل عما إذا كان القادة الاسرائيليون يتوقعون توقعاً جاداً أن تزداد الهجرة الى بلادهم التي حولها هم أنفسهم الى منطقة حرب خطيرة ؟

إن الأحداث المأساوية التي وقعت في الايام القليلة الماضية في الشرق الاوسط هي نتيجة طبيعية للهوس العسكري المنتشر في اسرائيل ، والناجم عن السياسة التي تنتهجها سلطات ذلك البلد المتمثلة في تمعيدها لاحتلال الاراضي العربية والدوس بالاقدام على تطلعات الشعب الفلسطيني .

هناك قلق شديد إزاء الطريقة التي تواصل بها اسرائيل تحدي قرارات الامم المتحدة التي تدين أعمال السلطات الاسرائيلية ضد الفلسطينيين ، مما يؤدي الى وفاة المدنيين العزل . أود أن أقتبس جزءا من البيان الذي أدلى به وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية بتاريخ ٢٢ ايار/مايو :

"إن الاتحاد السوفياتي يدين بقوة الأعمال الاجرامية التي يرتكبها الجيش الاسرائيلي ويطالب بوقف العنف فورا . ولا بد من اتخاذ تدابير فعالة ، في جملة الامور ، في الامم المتحدة ، لحماية السكان المدنيين في الاراضي المحتلة" .

وفي هذا الصدد نود أن نشدد القول على اننا نؤيد انشاء آلية من المراقبين الدوليين يمكن أن تصبح بالتالي هيئة دائمة .

إن الجهود التي بذلت على مدى سنتين ونصف السنة حتى الآن لسحق الانتفاضة بقوة السلاح قد أثبتت أن السلطات الاسرائيلية عاجزة عن القيام بذلك . وفي الوقت نفسه فإن استمرارها في هذه الجهود يؤدي الى المزيد من تدهور الحالة ليس فقط في الاراضي المحتلة ولكن أيضا في المنطقة بأسرها والى دفع الجهود التي تهدف الى تحقيق تسوية للصراع في الشرق الاوسط الى طريق مسدود .

وفي هذا الصدد أود أن أعيد الى الأذهان أن الامين العام قد شدد في بيانه الذي يدين العنف ضد المدنيين الأبرياء في ٢٠ ايار/مايو في اسرائيل وفي الاراضي الفلسطينية المحتلة ، على أن عدم احراز تقدم نحو السلام قد أدى الى زيادة الشعور بالمرارة بين شعوب الشرق الاوسط وأدى أيضا الى زيادة التوتر في المنطقة .

ونرى أنه لابد لتل أبيب في نهاية الامر أن تنظر نظرة جادة الى حقائق الحالة وتعترف بأن الانتفاضة الفلسطينية ، من جهة ، والنهج البناء الذي تتبعه منظمة التحرير الفلسطينية ، الذي يحظى بتأييد دولي ، من جهة ثانية ، يفتحان الباب أمام ايجاد تسوية في الشرق الاوسط وتعبئة جهود جميع الاطراف المعنية لتحقيق تلك الغاية .

ذكر رئيس الاتحاد السوفياتي ، ميخائيل غورباتشوف في بيانه الصادر بتاريخ ١٥ ايار/مايو ما يلي :

"إن الشرق الاوسط هو الشغل الشاغل للمجتمع العالمي بأسره . لقد آن الاوان لادارة دفعة السفينة في الشرق الاوسط نحو السلم والاستقرار ونحو اقامة علاقات طبيعية بين الشعوب التي تسكنه . وهذا يعني ضمان التساوي في الامن والتساوي في الحقوق لجميع من يعيشون هناك ، وهو يعني أولا وأخيرا تهيئة الظروف للشعب الفلسطيني ليمارس حقه في تقرير المصير" .

إن موقف الاتحاد السوفياتي من ايجاد تسوية لمشكلة الشرق الاوسط ، وهو موقف طرح أثناء زيارة وزير خارجية اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السيد سفاردنادزي الى بلدان الشرق الاوسط في شهر شباط/فبراير من العام الماضي ، وورد بالتحديد في بيانه الذي أدلى به في القاهرة ، ثابت لم يتغير . إننا مقتنعون بأن الآلية العالمية التي تكفل تحقيق التسوية تكمن في عقد مؤتمر دولي تحت اشراف الامم المتحدة تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الامن . هذا هو السبيل الوحيد لاحلال السلام ، بأكبر قدر من السرعة والموثوقية ، في الشرق الاوسط . سلام يرتكز على قواعد القانون الدولي واقامة التوازن بين مصالح الاطراف ، وعلى المبادئ التي يعترف بها المجتمع العالمي . وفي هذا الصدد من الضروري أخذ العناصر الاساسية التالية في الحسبان :

أولا ، إن الاساس الاقليمي للتسوية وارد في قرار مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) ، الذي ينص على انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي التي احتلتها اسرائيل في عام ١٩٦٧ وما بعدها .

ثانيا ، إن حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ينبغي تنفيذه بنفس القدر الذي ينفذ عنده حق الشعب الاسرائيلي .

ثالثا ، إن جميع أطراف الصراع لها الحق في الوجود السلمي والامن داخل حدود معترف بها دوليا ويجب أن تتقيد بمبادئ المساواة والامن المتكافئ وعدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام الاستقلال السياسي والسيادة وعدم استعمال القوة .

إن الاتحاد السوفياتي مستعد لتأييد أي مقترحات بئاءة ومنها ، في جملة أمور ، المقترحات المرحلية التي تهدف الى تحقيق تسوية شاملة . إن جزءا من العمل الذي سيضطلع به للاعداد لعقد مؤتمر دولي يمكن أن يكون ثنائيا أو متعدد الاطراف للتوصل الى قاسم مشترك لعملية السلام مقبول لدى جميع الاطراف . ويتشاطر ذلك النهج العديد من البلدان العربية ، وبخاصة كما لوحظ في الاعلان السوفياتي المصري عن نتائج الزيارة الاخيرة التي قام بها الرئيس المصري حسني مبارك الى اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، فقد جاء في الاعلان :

"إن الحالة الناشئة في الشرق الاوسط تقتضي تعبئة جهود جميع الاطراف المعنية على أساس ثنائي ومتعدد الاطراف ، باستخدام آليات المنظمات الدولية ، وأولا وأخيرا الأمم المتحدة" .

إن دور الأمم المتحدة دور ذو أهمية خاصة في إيجاد الحل . ولكن لابد لنا أن نعترف بأننا لم نستغفد جميع الفرص . إن الأمين العام للأمم المتحدة ، خافيير بيريز دي كوييار ، في تقريره عن أعمال المنظمة إلى الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة اضطر إلى القول

"إن محاولاتي المستمرة لتمهيد السبيل أمام عملية تفاوض فعالة ، والتي شملت اتصالات متكررة على أعلى مستوى مع الأطراف المعنية مباشرة ومع أعضاء مجلس الأمن الدائمين ، قد برهنت حتى الآن على عدم جدواها ، بصورة محبطة للأمال" .
(A/44/1 ، ص ١٠)

تشاطر ذلك النهج بلدان عربية عديدة ، كما ورد ، بصفة خاصة ، في البيان السوفياتي المصري عن نتائج الزيارة الأخيرة التي قام بها رئيس مصر ، حسني مبارك ، إلى الاتحاد السوفياتي الذي قال :

"إن الحالة الناشئة في الشرق الأوسط تقتضي تعبئة جهود جميع الأطراف المعنية على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف ، مع استخدام آليات المنظمات الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة" .

ونحن مقتنعون أنه من واجب الأمم المتحدة ومجلس الأمن الاستفادة القصوى من إمكانيات المنظمة لصالح تحقيق تسوية شاملة . ولعل من الخطوات الهامة في ذلك السبيل قيام مجلس الأمن على وجه الاستعجال ببدء العمل التحضيري من أجل عقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الأوسط .

وعلى الرغم من جميع الأحداث المأساوية ، بما فيها أحداث الأيام القليلة الماضية ، وعلى الرغم من جميع العقبات التي لا تزال تقف في طريق السلم ، ينبغي ألا ننسى أن الأساس السياسي لإيجاد تسوية سلمية موجود بالفعل . وتتمثل عناصره الأساسية في : استعداد منظمة التحرير الفلسطينية لإجراء محادثات مع تل أبيب في إطار مؤتمر دولي على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، ورغبة الشعب الفلسطيني في التعايش مع إسرائيل في ظل السلم والأمن ، وتأييد المجتمع الدولي الواسع

(السيد فورونتسوف ، اتحاد
الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية)

للمقترحات الرامية الى سرعة القيام بعقد المؤتمر الدولي المعني بالشرق الاوسط ،
والحالة الجديدة التي ظهرت في عملية السلم نتيجة للانتفاضة ، والموقف الواقعي
البناء الذي اتخذه المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة عشرة ، الامر الذي
يمكن أن يعطي دفعة قوية لجهود السلم التي يبذلها المجتمع الدولي في الشرق الاوسط .
والمهمة الرئيسية اليوم هي عدم إضاعة الفرص المتاحة وعدم السماح بالركود
وبوجه خاص عدم السماح بالتراجع ، في السعي من أجل السلم ، وتجنب تفاقم الحالة في
المنطقة نتيجة لاستمرار الدوائر الحاكمة في اسرائيل في انتهاج موقف متشدد متطلب .
وختاماً أود أن أؤكد على أننا ، في الاتحاد السوفياتي ، ننظر الى الانتفاضة
الفلسطينية بوصفها شهادة على تصميم الشعب الفلسطيني على أن يقرر مصيره بنفسه .
ونحن نتضامن تضامناً كاملاً مع الانتفاضة . ونرى أن استمرار اسرائيل في احتلال الأراضي
العربية المستولى عليها نتيجة للاعتداء أمر غير مقبول وليس له ما يبرره . ونطالب
بتهيئة الظروف التي يمكن فيها للشعب الفلسطيني أن يمارس حقه في تقرير المصير .
ونحن نرى أنه ينبغي للمجتمع الدولي ، وللمجلس الامن في المقام الاول ، أن يتخذ
تدابير فعالة لحماية الشعب الفلسطيني .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية على العبارات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد دنغ يوانهونغ (الصين) (ترجمة شفوية عن الصينية) : بداية أود

أن أهنيكم ، سيدي الرئيس ، بمناسبة تبوئكم رئاسة مجلس الامن لهذا الشهر . إن
خبرتمكم الشرية ومهاراتكم الدبلوماسية ستفيد في القيام بنجاح بإنجاز المهام
الجسيمة لمجلس الامن في هذا الشهر .

أود أيضاً أن أشكر صاحب السعادة السفير تيسفاي تاديسي ممثل اثيوبيا على
أدائه البارع في ادارة أعمال مجلس الامن عن الشهر الماضي .

ويود وفد الصين أن يفتنم هذه الفرصة لكي يزوجي تهانيه الحارة الى ممثل
اليمن بمناسبة مولد جمهورية اليمن الجديدة الموحدة . ونبتهل أن تنعم جمهورية
اليمن الصديقة بالرخاء وأن ينعم شعبها الشةيق بالرفاه .

بناء على طلب الدول العربية ، قرر مجلس الامن عقد هذه الجلسات في جنيف ، بعد تذليل صعاب عديدة ، وذلك للنظر في الحالة المتردية في الاراضي العربية المحتلة والاستماع الى بيان السيد عرفات رئيس منظمة التحرير الفلسطينية . وهذا امر لازم كل اللزوم . وهنا يود وفد الصين أن يحيي الرئيس عرفات وأن يرحب بوجوده .

إن مسألة قيام اسرائيل بالتوطين المكثف للمهاجرين اليهود في الاراضي العربية المحتلة قيد نظر المجلس منذ شهر آذار/مارس من هذا العام . وقد أعلن وفد الصين عن موقفه المبدئي بشأن هذه المسألة بوضوح تام . وما فتئت الاطراف المعنية تجري مشاورات من أجل التوصل الى مشروع قرار . لكن من المؤسف أنه قبل أن ينتهي المجلس من مداولاته بشأن هذا البند وقعت مأساة قتل فيها في يوم واحد أكثر من ١٢ من المدنيين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة . وتشعر حكومة الصين بالصدمة والغضب إزاء هذا وتود أن تسجل إدانتها القوية للسلطات الاسرائيلية على أعمالها الإجرامية في قمع الفلسطينيين .

وكما هو معروف للجميع أن اسرائيل ، بوصفها سلطة الاحتلال ، مسؤولة كل المسؤولية ، بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة عن سلامة السكان في الاراضي المحتلة . والضحايا الفلسطينيين في هذه الحالة كانوا جميعا من العمال المسالمين المستحقين للحماية . بيد أنهم قتلوا دون داع . وإن موجة غضب الشعب الفلسطيني الناجمة عن ذلك أمر طبيعي واحتجاجاتهم وتظاهراتهم لها ما يبررها تماما . بيد أنهم واجهوا اجراءات مشددة محمومة من جانب السلطات الاسرائيلية الامر الذي أدى الى اصابات لا تعد ولا تحصى بين السكان الفلسطينيين . إن السلطات الاسرائيلية تنتهج على طول الخط سياسة مستبدة في الاراضي المحتلة في محاولة لإخماد الانتفاضة الفلسطينية بالقوة الفاشمة . وفي الوقت ذاته صعدت من جهودها في إقامة المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة التي تتسع لعدد متزايد من المهاجرين اليهود على أمل إدامة احتلالها . وعلاوة على ذلك فإنها تتعاضد عن قيام المستوطنين اليهود باستخدام القوة ضد السكان الفلسطينيين ، الامر الذي أدى الى تفاقم الحالة في الاراضي المحتلة . وما لم تغير السلطات

الإسرائيلية من سياستها الخاطئة فإن الحالة في الأراضي المحتلة ستستمر اضطراباً ،
الأمر الذي يهدد السلم والأمن في منطقة الشرق الأوسط بل وفي العالم أجمع .
إن الأحداث الأخيرة قد أوضحت مرة أخرى على نحو دامغ أن المخرج الوحيد فيما
يتعلق بمسألة الشرق الأوسط يكمن في استمرار الدفع قدماً بعملية السلم وتسوية قضية
فلسطين تسوية عادلة . ولسنوات الآن ، فإن المطالبة بعقد مؤتمر دولي لإيجاد تسوية
سلمية لمسألة الشرق الأوسط أخذت تقوى بشكل متزايد . وقد طرحت منظمة التحرير
الفلسطينية والدول العربية بمضة خاصة اقتراحات معقولة عديدة توفر الأساس السليم
لتسوية عادلة .

إلا أن الحكومة الاسرائيلية ، في تشبثها بسياسة العدوان والتوسع ، امتنعت بعناد عن إجراء أي حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، ورفضت فكرة عقد مؤتمر سلام دولي ، وعرقلت بذلك عملية السلم في الشرق الاوسط . ونحن نرى أن المجتمع الدولي ينبغي أن يتخذ خطوات فعالة للضغط على الحكومة الاسرائيلية حتى تضطر الى العدول عن سياستها الخاطئة والتوقف عن قمع الشعب الفلسطيني والالتزام باتفاقية جريف وضمن أمن السكان الفلسطينيين في الأراضي المحتلة ضمانا فعالا . وفي الوقت ذاته ينبغي للحكومة الاسرائيلية أن تثبت حسن نيتها تجاه تسوية قضية الشرق الاوسط ، بموافقتها على عقد المؤتمر الدولي وإجراء حوار مع منظمة التحرير الفلسطينية ، فهذا هو السبيل الوحيد لكسر الجمود الحالي وتحسين الوضع في الأراضي المحتلة .

في السنوات الأخيرة أسهم مجلس الأمن إسهاما إيجابيا في تسوية صراعات اقليمية وفي الحفاظ على السلم والأمن العالميين مما حدا الى الاشادة به على نطاق واسع . مع ذلك ، فمن دواعي الإحباط أن المجلس قد أخفق حتى الآن في القيام بالدور المنتظر منه فيما يتعلق بقضية الشرق الاوسط . وبالنظر الى طابع الاستعجال الذي يكتسه الوضع الراهن ، نعتقد أن المجلس ينبغي أن يفعل شيئا ملموسا في هذا الصدد . ونأمل أن تقوم جميع الدول الاعضاء ببذل جهود لمساعدة المجلس على الوفاء بمسؤولياته تجاه هذه القضية .

إن الصين ، حكومة وشعبا ، تتعاطف دائما مع الفلسطينيين ومع الشعوب العربية الأخرى ، وتؤيدهم في كفاحهم في سبيل استعادة أراضيهم السليبة وحقوقهم الوطنية المشروعة ، كما أنها تؤيد اقتراحاتهم المعقولة من أجل التسوية العادلة لقضية الشرق الاوسط . ونحن ندعو جميع الاطراف في هذه القضية وكذلك المجتمع الدولي إلى بذل جهود متواصلة لدفع عجلة عملية السلام في الشرق الاوسط ، وإيجاد حل عادل ومعقول لقضية فلسطين ، حتى يتسنى تغيير حالة الاضطراب التي طال أمدها في منطقة الشرق الاوسط مدة وإلى الأبد . والصين ، بوصفها عضوا دائما في مجلس الأمن ، ستواصل جهودها لتحقيق هذا الهدف السامي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الصين على

العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بلان (فرنسا) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد الرئيس ،

باسم وفد بلادي ، يسرني أن أهنيئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن . وهي رئاسة تضعكم في الفئة المختارة من رؤساء مجلس الأمن الثلاثة الذين ترأسوا المجلس في نيويورك وفي أماكن أخرى . وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر زميلنا الاشيوبي الذي يحظى هو الآخر بميزة نادرة وهي أن يتلقى خارج نيويورك التهاني التي توجه إليه الآن هنا في جنيف . أود أيضا أن أجدد لممثل الجمهورية اليمنية تهانيا لبلاده وأطيب تمنياتنا لها بالنجاح ، وأن أكرر عبارات الترحيب لزميلنا السوفياتي الذي انضم إلينا مؤخرا وأصبح الآن عضوا في نادينا ، وإن كنا نشعر أنه كان دائما معنا . إن سجله لا يضاهيه سجل آخر ، فقد حضر اجتماعات مجلس الأمن في مقرين مختلفين في غضون الايام الستة التي أعقبت توليه منصبه الجديد .

مرة أخرى يجتمع مجلسنا للنظر في الحالة في الأراضي المحتلة على أثر المصادمات الدامية التي وقعت فيها . ولكن هذا الاجتماع فريد في نوعه لأنه يعقد في جنيف بمشاركة رئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، وهذا يؤكد ، بغض النظر عما يجري هناك من أحداث لم يسبق لخطورتها مثيل ، أننا جميعا قد تبيّنا أن الحالة بلغت حدا من التوتر يتطلب إجراء عاجلا ، وإلا فسيُطاق العنان لسلسلة من العنف لا يمكن السيطرة عليها .

إن أصل المأساة عمل جنوني ارتكبه شاب اسرايلي يبلغ (٢١ عاما ، قتل بوحشية مجموعة من الفلسطينيين في ضواحي تل أبيب . وقد أشار هذا الحادث رجة عنيفة بين كل المجتمع الفلسطيني العامل في اسرايل ، والذي اندفع بأعداد غفيرة إلى الأراضي المحتلة يتأجج حزنا وغضبا . وسرعان ما اندلعت المظاهرات العنيفة التي واجهها الجيش الاسرايلي بكل عنف مما أدى الى سقوط أعداد كبيرة أخرى من الضحايا .

هذه الاحداث ليست سوى الاسباب المباشرة للمأساة ، ولكننا نرى ما وراءها ، في مناخ التوتر الشديد السائد في الاراضي المحتلة ، مشاعر الاحباط والجزع العميق السائدة بين السكان الفلسطينيين - ولاسيما الشباب منهم ، عندما لا يرون أي بصيص أمل يبشر بتحسين أقدارهم . إذ كيف يمكن أن يغيب عن بالنا أن هذا الاحساس بأن المرء لم يعد لديه ما يخشى أن يفقده يزداد حدة حينما تصاب الجهود المبذولة لبدء عملية التسوية بالشلل لشهور بسبب أزمة الحكومة الاسرائيلية .

إن المآزق السياسي الذي نجد أنفسنا فيه ، والذي يولد السلوك المتطرف ويزيد من حالة اليأس ويشعل الكراهية بين الناس الذين نطالبهم بأن يتعايشوا معا - يشير لدينا مزيدا من القلق . وقد حان الوقت لوضع نهاية لهذه الحالة التي أصبح فيها العنف يولد العنف . وقد أثبتت أحداث ريشون لتسيون أن الانتفاضة لم تفقد زخمها كما يود البعض أن يصدق . بل على النقيض من ذلك ، فإنها تنذر بأن تؤدي إلى عنف لا يمكن السيطرة عليه ما لم تجد أمامها منفذا سياسيا . وقد بدأت العدوى تنتشر بالفعل ، كما نرى من المضاعفات الناجمة عن الاحداث الاخيرة والتي تعدى نطاقها الاراضي المحتلة .

وقد دأبت فرنسا في جميع المناسبات ، بمفردها أو مع شركائها الاوروبيين ، على مطالبة الحكومة الاسرائيلية - بلا توقف - بالتقيد بالتزاماتها بموجب القانون الدولي ، واتخاذ خطوات حازمة نحو التسوية .

وفي أعقاب مأساة ريشون لتسيون ، أعربت فرنسا عن استهجانها وإدانتها لهذا العمل الإجرامي ولأعمال القمع ، وأعربت عن تعاطفها مع الاسر المكلومة ومع الاممة الفلسطينية بأسرها . وقررت إرسال بعثة يرأسها وزير الدولة بمكتب رئيس الوزراء المسؤول عن العمل الانساني ، وذلك لتقديم التعازي ، وتقييم الحالة وما تستدعيه من متطلبات . ويقوم الدكتور كوشنير حاليا بتنفيذ مهمته . كما أفصحت فرنسا ، الى جانب شركائها في المجموعة الاوروبية ، عن آرائها بشأن التطورات الاخيرة ، ودعت إلى الالتزام بجدية بعملية السلام التي تعد السبيل الوحيد إلى الوفاء بالتطلعات

المشروعة للشعب الفلسطيني ، كما دعت المجموعة الأوروبية ودولها الاثنتي عشرة إلى تعبئة المساعدة اللازمة لحالة الطوارئ التي يتطلبها الوضع ، وقد تم تخصيص ٥٠٠ ألف وحدة من وحدات عملة المجموعة الأوروبية لهذا الغرض .

أما مسؤولية مجلسنا فهي أولا وقبل كل شيء منع زيادة التدهور في حالة المواجهة والحيلولة دون ما سترتب على ذلك بالضرورة من سقوط مزيد من الضحايا . وبلوغا لهذه الغاية ، يتعين عليه ، بالتالي ، أن يطلب من اسرائيل ، بأقوى العبارات ، أن تحترم بالكامل الالتزامات التي تفرضها اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب على السلطة القائمة بالاحتلال . لكن واجبه يفرض عليه أن يفعل أكثر من ذلك إزاء التهديد المستمر الذي تنطوي عليه الحالة ، كما أن بعض المقترحات التي قدمها السيد ياسر عرفات في هذا الصدد جديرة بالدراسة .

ولا جدال في أن المجتمع الدولي من واجبه أن ينظر على سبيل الاستعجال في الوسائل التي تكفل قدرا أكبر من الحماية للمدنيين الذين تتعرض أرواحهم للخطر في الوقت الحالي . وفي هذا الصدد ، ينبغي النظر في إرسال بعثة من الأمم المتحدة لتقصي الحقائق في أقرب وقت ممكن ، وذلك لمتابعة وتطوير الأفكار التي طرحها الأمين العام في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ ، والخروج بمقررات محددة ، مثل وزع مراقبين من الأمم المتحدة في الأراضي المحتلة .

ونحن ندعو اسرائيل إلى قبول مبدأ إرسال مثل هذه البعثة ، والسماح لمبعوثي

الأمم المتحدة بالقيام بمهمتهم في ظل ظروف ملائمة .

ولكن الطريق الوحيد المؤدي إلى تهدئة الحالة بصفة دائمة هو المفاوضات التي تفضي إلى بدء عملية سلام حقيقية . إذ أنه عندما تتفاقم الاخطار في منطقة مضطربة أصلا ، يصبح من الضروري ، أولا وقبل كل شيء - بل من الأساسي ، توفير الإطار السياسي الذي لابد بالضرورة أن يؤدي إلى اقامة حوار ، حتى لا تظل اليوادر المشجعة التي سجلها المجتمع الدولي بأسره بكل ارتياح في نهاية عام ١٩٨٨ عديمة الجدوى .

ومن خلال هذا الحوار يجري التعهد بالسعي الى تحقيق تسوية سلمية . وبالنسبة لفرنسا ، فإن هذا يجب أن يقود الى عقد مؤتمر دولي تشترك فيه جميع الاطراف المعنية ، بما فيها بالطبع منظمة التحرير الفلسطينية والاعضاء الدائمون في مجلس الأمن . وهذا هو الطريق الوحيد الذي نوفي بمقتضاه بتوقعات السكان الذين أصيبوا فعلا بالإحباط من جراء سنوات صعبة نتيجة للاحتلال ، السكان الذين يريدون الحصول على حقوقهم المشروعة .

ولن تدخر فرنسا وسعا في الإسهام في تحقيق تلك الغاية بالاعتماد بمصفة خاصة على المبادئ التي حددتها لنفسها ، مع جميع شركائها الاوروبيين ، والتي وردت في إعلاني الدول الإثنى عشرة الصادرين في مدريد في حزيران/يونيه الماضي وفي ميثاق اسبورغ في كانون الاول/ديسمبر الماضي . وهذه المبادئ تقوم على أساس متطلبات الأمن والعدالة ، الأمن لدول المنطقة ، بما فيها اسرائيل ، التي يجب أن تتمكن من العيش في أمن كامل وداخل حدود آمنة ومعترف بها ، والعدالة للشعب الفلسطيني الذي يجب ، شأنه في ذلك شأن أي شعب آخر ، أن يكون في موقف يسمح له بممارسة حقه في تقرير مصيره بحرية ، مع كل ما يتضمنه ذلك . والشعب الفلسطيني له الحق في أن يكون له وطن وأرض ، وله الحق في أن ينظم نفسه في إطار الهياكل التي يختارها . ولا احتاج الى التذكير بأننا نرى أنه لا يمكن على الإطلاق الفصل بين هذه المبادئ . فحقوق البعض يجب ألا تمارس على حساب حقوق الآخرين . وعلى ضوء هذه الاهداف ستحدد فرنسا موقفها إزاء النص الذي قد يطرح على المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل فرنسا على الكلمات

الرفيعة التي وجهها اليّ .

السيد فورتييه (كندا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : هذه هي

المناسبة الرسمية الاولى التي تدلي فيها كندا ببيان أمام مجلس الأمن في شهر أيار/مايو ، فاسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لاهنئكم ، سيدي الرئيس ، على توليكم رئاسة هذه الهيئة خلال هذا الشهر الذي شبت حتى الآن أنه شهر حافل بالاحداث .

ويسرنا أن نلاحظ أن مجلس الأمن قد بين قدرته ، تحت رئاستكم ، على الاستجابة بابتكار ومرونة لمواجهة أخرج المواقف بسرعة .

وأود أيضا أن أشيد بسلفكم ، السفير تاديسي ، ممثل اثيوبيا ، للطريقة الكريمة المخلصة التي أدار بها أعمالنا أثناء شهر نيسان/ابريل .

وأرحب أيضا بزميلنا الجديد ، ممثل الاتحاد السوفياتي ، الذي أصبح عضوا في نادينا هذا الاسبوع .

وأخيرا ، أود أن أهنئ اليمنيين على اتحادهما . ونتمنى للبلد الموحد الازدهار ولشعبه السلام والسعادة في منطقة تعرضت ، لسوء الطالع ، لاضطرابات كثيرة .

إننا نجتمع هنا في جنيف لننظر مرة أخرى فيما يبدو أنه حلقة مفرغة من العنف والموت لا تزال تجتاح الأراضي المحتلة . والاحداث التي وقعت أخيرا في هذه المنطقة تبين مرة أخرى أن مأساة بدأت بعمل رجل واحد يمكن أن تشعل بسرعة وعاء بارود من العنف والشار . وقد أعربت كندا بالفعل عن صدمتها للقتل الوحشي لسبعة مواطنين فلسطينيين على يد اسراييلي يُدعى بأنه مجنون ، قرب تل أبيب يوم ٢٠ أيار/مايو ، وما حدث عقب ذلك من موت وإصابة أعداد أخرى في الأراضي المحتلة . والعدد الكبير من المصابين المدنيين من جراء الذخيرة الحية التي أطلقتها القوات المسلحة الاسرائيلية تقلقنا بوجه خاص .

إن عدد المناسبات التي دعونا فيها كل الاطراف الى ممارسة ضبط النفس والبدء فورا في إجراء حوار سلمي مثمر بعضها مع البعض تذكرة مؤلمة لافتقارنا الى النجاح حتى الآن في التوصل الى تسوية دائمة للنزاع العربي الاسرائيلي .

والاحداث الاخيرة لا تؤدي إلا الى زيادة إحباط جميع الراغبين في السلام بحالة لا تزال تضيع فيها حياة المتفرجين الأبرياء ويمنع فيها المدنيون ، كبارا وصغارا على السواء ، من بناء مستقبل منتج لأنفسهم في ظروف يسودها السلم والأمن . وكما قال وزير الدولة للشؤون الخارجية في كندا في البرلمان الكندي أمس ، إن كندا مقتنعة بأن الجمود الحالي يؤدي الى خلق ظروف تتزايد خطورتها ويشكل

ضغوطا على قدرة القيادة المعتدلة للجانبين على ممارسة كبح الجماع . إن البداية المبكرة لحوار اسرائيلي فلسطيني ، وفقا لما أوضحه وزير خارجية الولايات المتحدة بيكر ، من الامور الضرورية جدا ، لانه أكثر البدائل قابلية للتطبيق ، ويمكن عن طريقه تحقيق تسوية سلمية عادلة وشاملة ودائمة .

إن لكندا خبرة إيجابية طويلة في بعثات المراقبين وحفظ السلام التابعة للأمم المتحدة . ويمكن مشاهدة أعضاء القوات المسلحة الكندية اليوم وهم يؤدون واجباتهم في الجولان ولبنان وسيناء والعراق . والواقع أن كندا شاركت في كل قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في الشرق الاوسط . وساندنا أيضا ممارسات المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة . وقد دلت هذه الخبرة بوضوح على أنه في الظروف المناسبة ، يمكن للمجتمع الدولي أن يقوم بدور مفيد في تهدئة المنازعات وتسويتها . ونتيجة لذلك ستكون كندا على استعداد لأن تناقش مع أعضاء المجلس الآخرين ، خلال هذه المناقشة ، البدائل التي يمكن للأمم المتحدة من خلالها أن تخفف من حدة الوضع في الأراضي المحتلة . ولئن كنا لا ننادي في الوقت الحاضر بآية صيغة محددة ، فإنني أمل أننا ، نتيجة للمقترحات التي قدمت الى المجلس والمقترحات التي قد تقدم خلال هذه المناقشة وبعد انتهاء مداولاتنا ، سنتعرف ، كمجموعة وبالإجماع ، على بدائل بقاء عملية . وعندما يتوصل المجلس الى هذا التوافق في الآراء ، فإننا نشق ، بل ونؤمن بأنه سيحمل على التعاون الكامل من كل أطراف النزاع في هذه المنطقة التي عانت لمدة طويلة . إن الوضع الحالي لا يمكن أن يستمر ولا يجب أن يستمر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كندا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو ممثل المملكة العربية السعودية ، الذي يرغب في الادلاء ببيان بوصفه رئيسا للمجموعة الاسلامية في نيويورك . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد شهابي (المملكة العربية السعودية) : سعادة الرئيس ، يسرني

أن أهنيكم على رئاستكم مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أعبر عن شكرنا وتقديرنا لحسن ادارتكم لأعماله ، وأن أشكر سلفكم المندوب الدائم لاثيوبيا ، على الحكمة والمقدرة التي أدار بها أعمال المجلس الشهر الفائت . ويسرني أن أخطبكم باسم بلادي ، وبمفتي رئيسا للمجموعة الاسلامية في مقر الأمم المتحدة في نيويورك .

ويسعدني أن أرحب بالرئيس ياسر عرفات ، رئيس دولة فلسطين ، وقد استمعتم الى كلمته القيمة يرتفع بها صوت الشعب الفلسطيني المناضل ، ينادي المجتمع الدولي أن يرقى الى مستوى مسؤولياته تجاه الحق الفلسطيني وتجاه واقع ما يجري على أرض فلسطين ، وهذه قوافل الشهداء تسير على أرض الكفاح والشهادة كل يوم ، الى هذا اليوم ، والى الغد القريب والبعيد ، حتى يعود الحق لذويه .

وندعو مجلسكم الموقر أن يستجيب لاقتراحات الرئيس عرفات حرما على مصداقية الأمم المتحدة ودولها وحرما على مستقبل السلام بالمنطقة .

وأغتنم فرصة أول كلمة من على منبر الأمم المتحدة لي بعد إعلان الوحدة اليمنية لأهنئ مرة أخرى ممثل جمهورية اليمن ، عضو المجلس ، والشقين أن الدولة الشقيقة ستؤدي دورها التاريخي العريق لخير شعبها والشعب العربي والمجتمع العالمي . نجتمع اليوم في جنيف لأنه تعذر على الرئيس الفلسطيني أن يدخل الولايات المتحدة ، حتى يصل الى الأمم المتحدة . أما أن يحول النفوذ الصهيوني دون دخول أي شخص الى أي بلد ، فهذا من شأن ذلك البلد ، لو كان البلد هدفه ومقصده . وأما أن يحول النفوذ الصهيوني دون وصول شخصية كبيرة الى الأمم المتحدة ، فهذا إرهاب سياسي تمارسه المؤسسة الصهيونية ضد الأمم المتحدة ، وضد المجتمع الدولي بكامل هيئاته .

إن اتفاق المقر بين الأمم المتحدة والبلد المضيف قد خرق للمرة الثانية ، وللحيلولة دون وصول الرئيس عرفات بالذات الى الأمم المتحدة في نيويورك . إنها ممارسات الارهاب السياسي الصهيونية تتحدى سيادة الدول وتتعدى على المجتمع الدولي دون رادع ، وقد آن الاوان لردعها ووجب على المجتمع الدولي اتخاذ موقف حازم من ممارساتها على المسرح الدولي أيضا .

أما في فلسطين ما يجري على أرضها اليوم ، وهو موضوع اجتماعنا وسبب تداعينا لعقده بهذه السرعة ، فإن آلة الارهاب الصهيوني بكل مقوماتها ، الجيش الاسرائيلي ، الشرطة الاسرائيلية عمالات المستوطنين الصهاينة المسلحة ، تنظيمات القتل والارهاب التي تهاجم القرى والمدن تحت مظلة المؤسسة الاسرائيلية ، تنطلق كلها اليوم داخل اسرائيل وفي الاراضي التي احتلت عام ١٩٦٧ ، لتزرع الموت والدمار في صفوف شعب في بيته ، وعلى أرضه وأرض آبائه وأجداده . أي صورة للاستعمار الاستيطاني أوضح وأبشع . ثم هذه جماعات المهاجرين اليهود يجري تسييرها الآن من بلدان أوروبا الشرقية ، حيث تجري إشارة الغتن في تلك البلدان بدعوى سوء معاملتهم لليهود ولاضطرارهم الى الهجرة الى اسرائيل والاراضي المحتلة التي لا تتسع لمن فيها ، فكيف بالمهاجرين اليها ؟ تتحمل الدول التي تساعد هذه الهجرة ، بأي شكل من المساعدة ، مسؤولية كبيرة مع الدول التي تدعم اسرائيل في طاقاتها وامكانياتها الارهابية ، فيما تؤدي اليه هذه الهجرة وهذه الامكانيات من انتهاك صارخ لحقوق الشعب الفلسطيني . وقد قلنا في مناسبة سابقة في مجلس الأمن أن حقوق أي انسان تقف عند حدود حقوق الانسان الآخر ، وإن تعدت عليها فإنها أصبحت عدوانا يوجب الحساب ويستلزم العقاب .

نجتمع اليوم على عجل لننظر في ما يجري على أرض فلسطين ولندعو مجلس الأمن أن يتخذ موقفا حازما مما يجري . هذه ثورة عارمة في فلسطين . وهذه اسرائيل ، التي اغتصبت الأرض والماء والهواء ، ترتكب كل الجرائم التي في الكتاب . هنا نعود الى السؤال الاساسي : لماذا يثور الشعب في فلسطين ؟ ولماذا وكيف ترتكب اسرائيل هذه الجرائم ضد الحق والقانون والانسانية وما تزال ؟

أما لماذا يثور الشعب الفلسطيني ، فإنه شعب اغتصب وطنه ونهبت أرضه ، وحرم من ثروات بلاده ، حرم من حقه في الحياة الكريمة ، ليحل محله مهاجرون من الخارج . لقد أصبح العربي لاجئاً على أرض آبائه وأجداده ، لقد أصبح المواطن الفقير ، بينما المهاجر اليهودي الاسرائيلي يتمتع بخيرات بلده ، خيرات أرضه ومائه ، إنه معتدى عليه في عقر داره ، تصادر السلطات الاسرائيلية ممتلكاته وتمنعه من تحسين أوضاعه ، تحاربه في مجال الخدمة الصحية وتحرمه من أبسط مستلزماتها ، تحاربه في مجال الرعاية الاجتماعية ، تحاربه في مجال التعليم ، تحارب المدارس والجامعات ، المدرسين والدارسين ، والتعليم - مثلاً على ذلك ينص الأمر العسكري الاسرائيلي رقم ٨٥٤ الصادر في ٨ تموز/يوليه ١٩٨٠ ، أنه يتعين على جميع مؤسسات التعليم العالي ، سواء أكانت قائمة في تاريخ الأمر أم لا ، أن تحصل على ترخيص من الحاكم العسكري لكي يتسنى لها أن تعمل ، وينبغي على جميع المدرسين أخذ موافقة من الحاكم العسكري ومكتبه قبل أن يتمكنوا من الحصول على وظيفة في الجامعة أو الاستمرار في مثل هذه الوظيفة .

وبالإضافة الى ذلك ينبغي على جميع الطلاب الأجانب ، "بما فيهم الطلاب القادمون من قطاع غزة" هكذا يقول الامر ، أهالي غزة أصبحوا أجانب في الضفة الغربية ، أن يحصلوا على تراخيص لتمكينهم من الدراسة في الجامعات . إنها تحارب طاقاته التجارية وإمكانياته الصناعية لتحوله تابعا ثانويا للاقتصاد الاسرائيلي وعاملا يوميا في مراكز الصناعة الاسرائيلية . لقد اغتصبت أراضيها ، إغتصبت مياه الري ومياه الشرب لتحويلها السلطات الاسرائيلية الى المستوطنات الصهيونية . فقد العربي الامن والامان في بيته وأقيمت المعسكرات الكبيرة لسجن الفلسطينيين وصودرت المدارس لتصبح سجونا للمواطنين ، وسنت القوانين والانظمة لتصبح سلاحا بيدي الجلادين الذين حولوا فلسطين الى غابة فقدت فيها القيم وانتهكت فيها كل الحقوق تحت مختلف الاسباب والدعاوى الباطلة التي لا يقبل بها أي مواطن آخر منكم في العالم هذا اليوم ، لقد اعتدوا على المقدسات ، وتذكرون عدوانهم في الشهرين الاخيرين على بعض الاماكن المسيحية ، وهم يبيتون أخطر النوايا للاعتداء على المقدسات الاسلامية ، والتي نحذرهم من نتائجها الخطيرة . لهذا شار المواطن الفلسطيني ، شار الطفل واليافع والشيخ ، شار الرجل والمرأة ، ولا بد لشورتهم أن تنتصر .

أما لماذا ترتكب اسرائيل كل هذا ، فالامر واضح : إنها تريد البقاء على الاحتلال وابتلاع الوطن الفلسطيني كاملا بدعاوى كلها باطلة ، كلها مخالفة لكل ما تقوم عليه شرائع اليوم ، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة . وكلها يقف في طريقها واقع الحق العربي والاسلامي ولا سبيل لها إلا محاولة طمس وقائع هذا الحق بكل الوسائل التشريعية والانسانية . ويزيد الصورة سوءا ما تشعر به السلطات الاسرائيلية من حصانة من العقاب ومن عجز المنظمة الدولية حتى عن تطبيق ميثاقها على المخالفات الاسرائيلية .

وتعرفون حضرات الاعضاء أن اسرائيل أفسدت وتفسد كل محاولات ومبادرات السلام العربية ، وآخرها التي تقدم بها الفلسطينيون ، فماذا تريد اسرائيل إذن ؟ كم هي محاولات السلام وكم هي محاولات التسوية التي رفضتها وترفضها ؟ كم هي التنازلات العربية التي لم تقدرها ، فماذا تريد إذن ؟ وهل تظن اسرائيل أنها ستستطيع فرض سلام اسرائيلي على المنطقة . إنهم يجهلون ، إنهم ينكرون عبر التاريخ .

إننا نهيب بالمجلس الموقر أن يعالج الموقف الخطير في فلسطين ، ومضاعفاته ، بشكل عاجل ، ولي ملء الشقة بحكمتمكم أن يتوصل المجلس الى نتيجة مقبولة .
وتقف المملكة العربية السعودية بقيادة خادم الحرمين الشريفين ، الملك فهد ، تعزز موقف الشعب الفلسطيني وتؤيد حقوقه الكاملة وتطالبكم والمجتمع الدولي بأن يفي المجتمع الدولي بالتزاماته كاملة لإحقاق الحق وإقامة السلام في فلسطين .
وتحية من هنا الى الشعب الفلسطيني المناضل يضرب أروع أمثلة التضحية ويحقق أرفع مثل الجهاد ، ولا بد للحق أن يينتمر .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل العربية السعودية
على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي .

السيد ألكون دي كيسادا (كوبا) (ترجمة شفوية عن الاسبانية) :
بالرغم من أنه قد أتيحت لي الفرصة في جلسة سابقة في هذا الشهر لاهنتكم ، سيدي الرئيس ، على الطريقة التي تديرون بها عمل مجلسنا ، وكذلك لأشيد عن استحقاق ولاعرب عن التقدير الخاص للغاية للسفير تاديسي ممثل اشيوبيا ، على الطريقة التي وجه بها عمل مجلسنا في شهر نيسان/ابريل ، أعتقد أنه من الملائم في هذه المرة أن أكرر تهنئتي لكم ، سيدي ، على الطريقة التي تناولتم بها حالة بالغة الصعوبة ، وخاصة فيما يتصل بعقد هذا الاجتماع الهام في جنيف .

وبالاضافة الى ذلك أود أن أقول ، وكما نعرف جميعا ، أن الظروف الخاصة التي تحيط بعملية التمكن من عقد هذه الجلسة للمجلس قد عنت للكثيرين منا قدرا كبيرا من التوتر ومن المشقة ، على الأقل على الصعيد الشخصي ، ولكنه من الواضح ، سيدي ، أن مثل هذا قد كان صعبا عليكم أنتم بالذات واستطعتم أن تواجهوا الصعاب بامتياز ومهارة جلبا لكم الاحترام والتقدير التامين من جميع أعضاء المجلس .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بممثل جمهورية اليمن وأعبر عن ارتياح وفدي لهذا الحدث التاريخي الذي وقع منذ عدة أيام ، ألا وهو توحيد الشطرين السابقين لتلك الأمة العربية . ونتمنى لذلك البلد مستقبلا حافلا بالسعادة والحبور والتشجيع ،

ونحن على ثقة من أن اليمين بهذه القوة المجددة ستواصل الاسهام بالاسلوب البارز
المعهود عنها دوما في عمل المجلس وعمل منظمتنا .

ومن المهام السارة بالنسبة لي أيضا أن أرحب بالسفير بيوري فوروننتسوف ، الذي
انضم الى مجلسنا بصفته ممثلا جديدا للاتحاد السوفياتي . وبالرغم من أننا لم نسمع
بمعرفته شخصا من قبل ، فإننا نعرف أن خبرته الواسعة وحياته المهنية الدبلوماسية
الباهرة ستثريان دونما شك عمل مجلسنا .

إن نائب وزير خارجية اسرائيل ، بعد أن أعرب عن اهتمامه بدعوة المجلس له
 للمشاركة في عملنا ، قد قدم تقريراً مسهباً عن أسباب ظنه أن الاجتماع الذي أراد أن
 يدعى اليه لم يكن ينبغي أن ينعقد . ووجدنا يخالفه في رأيه الى حد كبير ويعتقد أنه
 ليس من واجب المجلس أن يجتمع فحسب ولكن كان على هذا المجلس وعليه التزام بأن يتخذ
 إجراء . كما أود أن أقول إن المجلس ما برح هذا الواجب يترتب عليه منذ زمن طويل .
 فمن واجب هذه الهيئة أن تتصرف بغية وضع حد نهائي للعنف الاجرامي الذي يستعمل
 بطريقة عشوائية ضد الشعب الفلسطيني . ولقد كان على هذا المجلس ولا يزال الالتزام
 بالتصرف لكفالة السلم والامن في الشرق الاوسط . ولقد كان عليه ولا يزال واجب التصرف
 بغية كفالة أن تحترم الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني في نهاية الامر . وبالإضافة
 الى ذلك ، كان على المجلس ولا يزال الواجب الخاص جدا ، واجب أن يتصرف اذا أردنا أن
 نحصل على أي احترام للقانون الدولي .

كنت أتساءل خلال رحلتي ليلة أمس من نيويورك إلى جنيف ما الذي يمكن أن يعتقد الناس في المستقبل عندما يحاولون أن يحلّوا بعض الظروف التي أحاطت بهذه الرحلة الطويلة التي قمنا بها جميعاً في الأيام القليلة الماضية . وربما سيكون من الصعب للغاية على المؤرخين في المستقبل أن يوضحوا كيف أن المجلس ، الذي أنشئ وفقاً للميثاق بغية "ضمان القيام بالعمل السريع والفعال" استغرق وقتاً طويلاً ليعقد هذا الاجتماع بعد استلامه الرسالة المؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ من الممثل الدائم للبحرين لدى الأمم المتحدة التي يطلب فيها "أن يعقد مجلس الأمن اجتماعاً على الفور" . كيف يُعرّف المجلس واجباته وكيف يفسر لفظة "على الفور" . وربما سيسجل المؤرخون في المستقبل أن الأسباب التي جعلت عملية انعقاد جلسة فورية أمراً معقداً ومضنياً تتمثل بالقرار المتخذ في وقت مبكر من بعد ظهر هذا اليوم ، حين اجتمع المجلس أخيراً ، وقرر ، بأغلبية ١١ صوتاً مقابل صوت واحد ، قبول الطلب الذي قدمه المراقب الدائم عن فلسطين بتوجيه الدعوة إلى سعادة الرئيس ياسر عرفات للمشاركة في مناقشة المجلس الحالية .

لقد اضطر أعضاء المجلس إلى القيام بكل هذه المناورات المعقدة للاجتماع هنا في جنيف تنفيذاً لولاية المجلس التي أناطها الميثاق به لأن البلد الذي صوت ضد هذا الطلب هو نفس البلد المضيف لمقر الأمم المتحدة ، وبطبيعة الحال ، لمجلس الأمن .

نشهد الآن ، كما أشار عن حق متكلمون سابقون ، مثلاً آخر على الأعمال التعسفية والانتهاكات التي يقوم بها البلد المضيف لمقر الأمم المتحدة . فبعد عبور المحيط الأطلسي على وجه الاستعجال لعقد هذه الجلسة ، وبسبب الظروف التي نعرفها جميعاً ، سنضطر إلى العودة على وجه السرعة إلى نيويورك محاولة منا للوفاء بالتزامنا الذي تفرضه علينا الولاية المنوطة بنا .

لكننا ونحن نجتمع هنا ندرك حقيقة أن المجلس ، عند عقد هذه الجلسة ، قد ابتكر ، على الأقل ، صيغة أتاحت لنا فرصة تاريخية لاستقبال الرئيس عرفات والاستماع إلى وصفه التفصيلي للمشكلة التي تحظى بالاهتمام البالغ لهذا المجلس . فقد قدم

الرئيس عرفات اقتراحات هامة للغاية يؤيدها وفدي . وإنني أعتقد أن هذا الاجتماع بإتاحته هذه الفرصة وبثغلبه على العقبات التعسفية التي وضعت في طريق المجلس ، يمثل حدثا تاريخيا بحد ذاته .

ولهذا السبب بالذات ، فإن الأمر لا يقتصر على الحالة الحرجة في الأراضي العربية المحتلة ، بما في ذلك ، الجرائم المرتكبة يوميا بحق الشعب الفلسطيني ، وعلى واجب المجلس في إيجاد حل لها ، أو على الأقل المساعدة في إيجاد حل لها ، بل يتجاوزها إلى تعريض مصداقية مجلس الأمن وسلطته للخطر .

لقد قدم الرئيس عرفات مقترحات عديدة ، إذ طلب أن يطلع الأمين العام ، أو مبعوثه الخاص ، بمهمة دائمة تتمثل في إجراء الاتصالات اللازمة لتحقيق السلم فسي المنطقة وتسوية هذه المشكلة . وطلب من المجلس اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ، وهي مسؤولية تتحملها الأمم المتحدة منذ عقود ، بل منذ قيام هذه المشكلة . كما طلب الرئيس عرفات أن يتخذ المجلس قرارا لوقف التدفق الجماعي للمستوطنين إلى الأراضي المحتلة . وهنا أيضا ، لن يكون من السهل على المؤرخين في المستقبل أن يفسروا طريقة معالجة هذه المشكلة التي استغرقت هذه الهيئة ، المكلفة بالعمل الفوري والفعال ، أربعة أشهر في دراستها . وفي ظل هذه الظروف ، أعتقد أن الطلب من هذه الهيئة اتخاذ قرار بشأن هذا البند ليس طلبا غير معقول .

لقد طلب الرئيس عرفات إجراء مشاورات ومفاوضات تؤدي إلى عقد مؤتمر دولي في وقت مبكر . وحث على اتخاذ خطوات للنظر في تطبيق العقوبات الواردة في الفصل السابع من الميثاق . واقترح تشكيل لجنة لتقصي الحقائق للنظر في الجرائم المرتكبة ضد الشعب الفلسطيني . وكل اقتراح من هذه الاقتراحات يقع تماما في مجال مسؤولية هذا المجلس . ولذلك فإن وفد بلادي يعتبر أنها ينبغي - بل يجب - أن تعتمد هذه الهيئة . نود أيضا أن نعرب عن اتفاقنا مع المبدأ الرئيسي الذي ذكره الرئيس عرفات عندما قال إن للشعب الفلسطيني الحق المقدس في مواصلة مقاومته وأن حقه في الدفاع عن النفس مستمر في كفاحه البطولي ، كما استمر حتى الآن عن طريق انتفاضته ، كما يشهد العالم بوضوح .

إننا نعرب عن تضامننا مع الشعب الفلسطيني ومقاتليه البواسل من أجل الحرية ، الذين يواجهون ويقاومون بشجاعة جرائم المحتلين المهائنة وأعمالهم الوحشية . وإننا نكرر أن وفد بلادنا سيواصل بذل قصارى جهده للعمل على امتثال هذا المجلس لالتزاماته بموجب الميثاق للقيام بالإجراء السريع الفعال . وسنعمل أيضا على أن يتولى المجلس مسؤوليته ، التي أوكلتها إليه الغالبية العظمى من سائر أعضاء الأمم المتحدة بأكثر الطرق وضوحا ومباشرة العام تلو العام في الجمعية العامة وعن طريق أجهزة أخرى . لقد أعربت عن تأييدها لاحترام حقوق الشعب الفلسطيني ، وطالبت بإنهاء احتلال الأراضي المحتلة وطلبت إحراز تقدم في البحث عن حل عادل ودائم للنزاع . وإن لأولئك الأعضاء في المنظمة الحق في أن يطلبوا اضطلاع مجلس الأمن بتلك الالتزامات وأن يحاول دون محاولة أي عضو ، مهما كان قويا ، التصرف بطريقة ما للسيطرة على المجلس أو كما لو كانت له صلاحية أكبر من تلك التي أعطاه الميثاق لنا جميعا بمفئتنا أعضاء في المجلس .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كوبا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إلي .

السيد الالفي (الجمهورية اليمنية) : السيد الرئيس ، يطيب لي ان

اجدد لكم تهانئنا بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر . ولقد اكدتم بما تتميزون به من خبرة واسعة وقدرات دبلوماسية اهلتيكم لإدارة اعمال المجلس وتحقيق النجاح فيها . ويسعدني ان اراكم في الرئاسة وانتم تمثلون فنلندا المديقة ، تلك الدولة التي طالما ساهمت في عمليات حفظ السلام وسعت من اجل تعزيز الأمن والسلام الدوليين .

كما انتهز هذه الفرصة أيضا لاجدد تقديرنا لسلفكم سعادة المندوب الدائم لاثيوبيا السفير تغاي تاديسي على حسن إدارته لاعمال المجلس مما يعكس المزايا والخصال العالية التي يتحلى بها ، الامر الذي أسهم في تحقيق النجاح فيما تناوله المجلس خلال رئاسته .

واجدها مناسبة سعيدة جدا ان اجدد الترحيب رسميا بسعادة السفير يوري فورزنتسوف المندوب الدائم الجديد للاتحاد السوفياتي مؤكدا له باننا على استعداد تام للعمل المشترك معه وخاصة ان ذلك يترجم العلاقات المتينة التي تربط بلدينا .

كما انتهز هذه المناسبة - ولقد كان يودي ان يكون ممكنا - ان اتقدم بالشكر وبالتقدير لكل من شاركوا شعبنا اليمني بتهانئهم ومشاعرهم الطيبة - فردا فردا - في افراحه بعيده الكبير وابتهاجه بالمناسبة التاريخية العظيمة التي تم فيها إعلان الجمهورية اليمنية ، وبذلك تحققت الوحدة اليمنية التي مثلت الهدف الاستراتيجي العظيم لشعبنا اليمني وثورتي ٢٦ ايلول/سبتمبر و ١٤ تشرين الاول/اكتوبر الخالدتين . وإذا كانت الجمهورية اليمنية تمثل بداية تطور نوعي في التاريخ اليمني المعاصر يدخل به اليمن مرحلة حضارية جديدة في تاريخه تسهم في خلق الاستقرار الشامل في اليمن ، فإننا أيضا حريصون على الالتزام باحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وتعزيز علاقات بلادنا مع الدول الاخرى على قاعدة الاحترام المتبادل للسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتبادل المنفعة بما يخدم مصلحة شعبنا اليمني ويصم في بناء الوطن المزدهر الذي تستند حضارته إلى قاعدة تاريخية .

ليست هذه هي المرة الاولى التي يناقش فيها مجلس الامن الاوضاع في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . فلقد وقف المجلس امام هذا الموضوع في أكثر من مناسبة ، إلا أن ما يميز هذه المناقشات ويبرز أهميتها وخطورة الاوضاع في تلك الاراضي هو حضور الرئيس ياسر عرفات ، رئيس دولة فلسطين ليعرض على المجلس شخصيا مدى الخطورة التي وصلت إليها هذه الاوضاع ، بما يهدد مصير الشعب الفلسطيني وبقائه ، وما يمكن أن تجره من مخاطر على السلام في الشرق الاوسط ، الامر الذي أدى إلى طلب عقد اجتماع فوري لمجلس الامن للنظر في جريمة القتل الجماعي التي ارتكبتها إسرائيل ضد أبناء الشعب الفلسطيني . ولقد تضمنت كلمة الرئيس ياسر عرفات جملة من المقترحات العملية تتعلق بالوضع الخطير في الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . ونحن بدورنا نؤيد تلك المقترحات العملية والضرورية ، كما يهمننا في نفس الوقت أن نؤكد على جملة من الامور يمكن أن نلخصها في الآتي .

أولا ، إن جريمة القتل الجماعي العشوائي التي اقترفتها إسرائيل تندرج ضمن مخطط مدروس يهدف إلى تصعيد العنف من أجل تنفيذ استراتيجية ترمي إلى القضاء على الانتفاضة الفلسطينية وتمهيد الأرضية للمزيد من الهجرة الجماعية اليهودية واستيطانهم في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . والادعاء بأن هذه الجريمة حادث فردي يعتبر محض افتراء لأن الحقيقة تؤكد أن ما حدث يمثل ترجمة حقيقية لما يندرج ضمن السياسات والممارسات الإسرائيلية الاستيطانية التوسعية التي تهدف إلى إفراغ الأراضي الفلسطينية والعربية من أبنائها الأصليين .

ثانيا ، إن عدد القتلى من أبناء الشعب الفلسطيني العزل على أيدي قوات الاحتلال والذي شمل الأطفال والشيوخ والنساء يدل على أن هذه الجرائم التي تُقترف على مرأى ومسمع المجتمع الدولي تهدف إلى إبادة الشعب الفلسطيني .

ثالثا ، إن الأحداث الخطيرة التي شهدتها الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة تعكس استهزاء إسرائيل بالالتزامات التي تتحملها بوصفها الدولة القائمة بالاحتلال بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب . ودون شك ، فإن صرف النظر عما تقتترفه إسرائيل يشكل عاملا تشجيعا للتمادي في خرق التزاماتها .

رابعا ، خلال السنوات العشر الأخيرة شهد العالم متغيرات هامة وتاريخية . فقد انتهت سياسة المواجهة بين الدولتين العظميين ، وولت الحرب الباردة ، وبدأت مرحلة الوفاق والتعاون الدولي . كما أخذت نيران الحرب في أكثر من مكان . ولكن الحالة في الشرق الأوسط لا تزال كما هي يشوبها التوتر .

وفي السنوات العشر الأخيرة ، حدث أيضا متغيرات سياسية هامة على الساحة العربية . فقد تقدم العرب بمشروع سلام كامل أساسه التعايش والتفاوض بين دول المنطقة ولكن إسرائيل لم تستجب لذلك المشروع . وفي السنوات العشر الأخيرة أثبت الشعب الفلسطيني قدرته على خوض نضاله الوطني بجميع الوسائل ، بما في ذلك الانتفاضة المجيدة . كما أثبت قدرته على صنع السلام عن طريق التفاوض . فاعترف بالقرار ٢٤٣ (١٩٦٧) كأساس لحل النزاع ، ولكن إسرائيل ظلت على موقفها ترفض السلام وترفض الاعتراف

بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره . وفي السنوات الاخيرة ولدت دولة فلسطين المستقلة واعترفت بها معظم دول العالم . وبدأت حتى الولايات المتحدة تتحاور معها . ولكن إسرائيل لا تزال ترفض التفاوض مع الفلسطينيين . تغير العالم كثيرا ، يا سيادة الرئيس ، في السنوات العشر الماضية ، ولا تزال إسرائيل ترفض الاعتراف بأنها تحتل الأراضي العربية والفلسطينية . وهي تسعى بشكل حثيث لنشر مستوطناتها في تلك الأراضي في أسرع وقت ممكن لاستباق مساعي السلام بالأمر الواقع القائم على التوسع .

خامسا ، إن الانتفاضة السلمية للشعب الفلسطيني تجسد رفض هذا الشعب الصامد للاحتلال ، الأمر الذي جعل سلطة الاحتلال الإسرائيلية تصعد من وسائل القمع التي تستخدمها إلى مرحلة خطيرة . وليس من أحد يستطيع أن يقف ساكتا دون أن تهز مشاعره صور العنف والقمع اليومية التي تمارسها إسرائيل ، بل وتتمعن في تميعها قوات الاحتلال الإسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني العزل في الضفة الغربية وقطاع غزة .

إننا ندعو جميع الأطراف المعنية إلى تكثيف جهودها من أجل إيجاد حل شامل وعادل ودائم من خلال عقد المؤتمر الدولي بالسلم في الشرق الأوسط . ونحذر من أن صرف النظر عن رفض إسرائيل الموافقة على ضمان غير مشروط لحقوق الإنسان الفلسطيني وفشلها في ضمان حق تقرير المصير للفلسطينيين وحقوقهم في إقامة دولتهم الوطنية المستقلة يعيق الطريق أمام تسوية حقيقية وشاملة للقضية الفلسطينية ، ناهيك عن أنه يشكل خطورة بالغة على الوضع في منطقة الشرق الأوسط . وتزداد درجة هذه الخطورة وتهديدها في انفجار الوضع في المنطقة ، بحيث لا يمكن السيطرة عليه في ظل ازدهار التطرف والتعصب الإسرائيلي الذي يهدف إلى إفراغ الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة من سكانها وتشجيع تدفق عشرات بل مئات الآلاف من المهاجرين اليهود في هجرة جماعية منظمة ليستوطنوا تلك الأراضي دون أي حق قانوني أو شرعي ، وخاصة أن القوانين والسياسات الإسرائيلية تسمح بانتقال المهاجرين اليهود والسكان المدنيين إلى الأراضي المحتلة وإنشاء المستوطنات فيها ، بل وتقدم السلطات الإسرائيلية كل أشكال المعونات والتسهيلات المالية والإدارية لتشجيع الاستيطان اليهودي في المدن والقرى العربية .

وما فضيحة تمويل الحكومة الإسرائيلية لعملية الاستيلاء على الاملاك المسيحية في القدس إلا أحد الامثلة .

ويهمنا أن نؤكد بأن الموضوع الذي نتناوله بالغ الخطورة والتعقيد وأنه يرتبط بأبعاد ثلاثة هي الهجرة اليهودية والاستيطان الإسرائيلي والسلام في الشرق الأوسط . وفي ظل القوانين والممارسات الإسرائيلية لا يمكن الفصل بين هذه المسائل الثلاث أو معالجة كل منها على حدة ، فالهجرة اليهودية بالضرورة تؤدي إلى التوسع في بناء المستوطنات الإسرائيلية وزيادة التوتر بين الفلسطينيين واليهود وبالتالي تصعيد حدة المواجهة المسلحة ومن ثم الحرب .

كما يهمننا أن نؤكد على ضرورة احترام حقوق الإنسان وفقا للإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، وندعو إلى التعامل مع هذه المسألة على أساس عالمي وبشكل متوازن ومنصف ، إذ لا يجوز التمسك بالمنطق القانوني الذي يسعى إلى تبرير حق اليهود في الهجرة إلى إسرائيل بينما يتم تجاهل حق الفلسطينيين في العودة إلى مدنهم وقراهم والعيش بين أهلهم وذويهم ، وكذلك بالنسبة لأولئك المواطنين العرب المبعدين من الجولان وجنوب لبنان . ومن جانب آخر فإن حقوق الإنسان كالحرية لا يجوز أن يسمح بممارستها إذا كانت على حساب حقوق إنسان آخر ، وهذا هو الحال بالنسبة للشعب الفلسطيني حيث أن المستوطنات الإسرائيلية تمثل انتهاكا صارخا لحقوقه المدنية وحقه في تقرير مصيره .

إن مجلس الأمن ، وهو الجهاز الرئيسي المعني بالحفاظ على الأمن والسلام الدوليين ، مطالب بتحمل المسؤولية الملقة على عاتقه لمواجهة الوضع الخطير الذي وصلت إليه الحالة في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة . وهذا الوضع يفرض على مجلس الأمن أن يتخذ التدابير العاجلة لضمان الحماية اللازمة للشعب الفلسطيني الذي يبرز تحت الاحتلال ، كما يتطلب من الأطراف المتعاقدة في اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب أن تتخذ جميع التدابير اللازمة لاحترام تلك الاتفاقية .

ويهمنا أيضا أن نؤكد بأن الحماية الحقيقية للفلسطينيين لا يمكن أن تتحقق في النهاية إلا بممارستهم لحقهم في تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة .

كما أننا نناشد الدول عدم تقديم التسهيلات للهجرة المنظمة إلى إسرائيل طالما استمرت إسرائيل في سياستها الاستيطانية وندعو إلى التوقف عن أي دعم لإسرائيل يسهم في تماديها في استمرار تكريس احتلالها للأراضي العربية والفلسطينية بل وندعو إلى العمل الدولي الجاد والعاجل من أجل إيقاف وإزالة المستوطنات التي شيدتها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة وخاصة أن مجلس الأمن قد اعتبرها غير قانونية وغير شرعية .

وأخيرا فإننا ندعو مجلس الأمن إلى الاضطلاع بمسؤوليته واستخدام صلاحياته وإرغام إسرائيل على الالتزام بقراراته ، كما نرى أنه قد حان الوقت لعقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الأوسط تحت رعاية مجلس الأمن ، كخطوة أولى من أجل تحقيق السلام بمشاركة جميع الأطراف المعنية .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل اليمن على العبارات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد بفبيني أديتو نزينغيا (زائير) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) :

طوال شهر أيار/مايو ، الذي يشرف على الانتهاء ، ما فتئتم ، سيدي الرئيس ، رئيسا لامعا لمجلس الأمن ، وقد أثبتتم مهارتكم الدبلوماسية الأصيلة وتفانيكم لقضية السلم العالمي . إن بلدكم ، فنلندا ، ما فتئ يسهم بقوات صيانة السلم وعرضه ، وقد أثبت بذلك تفانيه لمثل ميثاق الأمم المتحدة ولقضية الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ويود وفدي أن يهنئكم ويتعهد بأن يقدم لكم تعاونه ومساعدته الكاملين . كذلك يود وفدي أن يهنئ سلفكم زميلنا البارز ممثل إثيوبيا ، السيد تيسفاي تاديسي ، الذي يرمز بلده إلى الوحدة الأفريقية ، وذلك للمهارة والتفاني اللذين تحلى بهما في أدائه لواجباته بوصفه رئيسا لمجلس الأمن خلال شهر نيسان/أبريل ١٩٩٠ . كذلك يود وفدي أن يرحب بالسفير الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية في مجلس الأمن .

منذ يومين ، إن اليمنيين ، اللتين كانتا قد انقسمتا نتيجة للأثار المدمرة المترتبة على الحرب العالمية الثانية وبزوغ ظاهرة الاستقطاب الشنائي في العالم ، اتحدتا وكونتا ، بروح من التعايش ، اليمن التي كانت قائمة قبل الحرب . ويود وفد زائير أن يفتتح هذه الفرصة لكي يتقدم ، عن طريق وفد اليمن في مجلس الأمن ، بأطيب تمنياته للحكومة الجديدة لليمن الموحدة بالنجاح في العمل الذي تقوم به لإعادة بناء الوحدة الوطنية والسلام الإقليمي لجمهورية اليمن الجديدة ، ونأمل في أن يعتبر شعب اليمن ذلك تعبيراً عن تشجيع زائير له في مهمته ، لأن زائير ، التي كانت قد قُسمت في أعقاب استقلالها مباشرة ، تدرك تماماً الثمن الباهظ لانقسام الشعوب والبلدان .

إننا نرى بزوغ عهد تاريخي جديد تتهاوى فيه تدريجياً شرور ومخلفات الحرب العالمية الثانية أمام مناخ الثقة والسلم الجديد في العالم . إن هذه الموجة الجديدة ما فتئت تنتشر في آسيا وذلك بتوحيد اليمنيين والحوار الجاري بالنسبة لكمبوتشيا وأفغانستان والكوريتين ، وهي تكتسح أوروبا ، حيث تصعد الدولتان الألمانيستان عملية التوحيد ، كما تكتسح إفريقيا حيث تتهاوى البانتوستانات أمام تيار التقارب بين السود والبيض ، ناهيك عن استقلال ناميبيا . فهل ستنتهي الموجة الجديدة عند عتبة مسألة الشرق الأوسط وجوهرها قضية فلسطين ؟ هل ينبغي أن نعتبر أن مسألة الشرق الأوسط ليست ذات أهمية للمجتمع الدولي ، ولا تشير اهتمام الدولتين العظميين وأعضاء مجلس الأمن الدائمين ؟ إن الدولتين العظميين ، منذ أن وقّعتا في ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ في واشنطن دي سي على معاهدة إزالة فتنة من الأسلحة النووية ، وفرتا حافزا جديدا للمفاوضات بشأن مسائل دولية رئيسية الأمر الذي أدى عموماً إلى تسويات سلمية مرضية .

وبالتالي فإن مسألة الشرق الأوسط ، التي نتجت مباشرة عن الحرب العالمية الثانية ومن ثم ينبغي إيلاؤها أرفع أولوية في الشؤون الدولية ، تقتضي من أعضاء مجلس الأمن إبداء اهتمام مستمر .

إن انتقال الجمعية العامة الى جنيف في دورتها الثالثة والاربعين في الفترة من ١٣ الى ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ ، وانعقاد مجلس الامن هنا اليوم بناء على طلب البحرين ، برهان ساطع على مدى اهتمام الدول الاعضاء بتلك القضية ، وإن كانت لم تتمكن بعد من إيجاد الحل الدائم . وقد بلغ شعور الشعب الفلسطيني بالإحباط تجاه المذابح التي تحدث في الاراضي العربية المحتلة ذروته عقب الاحداث التي وقعت في نهاية الاسبوع الماضي . كما أن انتهاكات حقوق الإنسان في تلك الاراضي لا تساعد على النهوض بالحوار أو السلام بين العرب واليهود ، بل إنها على العكس من ذلك تذكى نيران الكراهية ، وتشير المواجهة بين الطائفتين .

وعندما يحصي المرء عدد الضحايا الفلسطينيين الذين سقطوا في المواجهات التي حدثت منذ بداية الانتفاضة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٧ يدرك مدى خطورة الحالة السائدة في الاراضي العربية المحتلة . وبالتالي ، مازال وفدي يعتقد أن القرار ١٨١ (د - ٢) الذي اتخذته الجمعية العامة في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ - أي بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة - والذي يتعلق بمشروع تقسيم مع اتحاد اقتصادي بين الدولة اليهودية والدولة العربية الفلسطينية ، هو الاساس السليم الوحيد لإنهاء الصراع الذي ظل مستمرا طوال أكثر من ٤٣ عاما . ومن الضروري اتخاذ الخطوات المنصوص عليها في خطة التقسيم ، لإنشاء دولة فلسطينية ، كما كان الحال بالنسبة للدولة اليهودية .

وقد طلب القرار ١٨١ (د - ٢) بالفعل من المملكة المتحدة ، بوصفها السلطة المنتدبة على فلسطين ، ومن جميع أعضاء الامم المتحدة الآخرين ، فيما يتعلق بحكومة فلسطين المستقبلية ، أن تتبنى مشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي بين دولة يهودية من ناحية ، ودولة عربية فلسطينية من ناحية أخرى ، وأن تنفذ هذا المشروع . ووفقا لمشروع التقسيم مع الاتحاد الاقتصادي ، الوارد في القرار ١٨١ (د - ٢) ، كان على القوات المسلحة للسلطة المنتدبة أن تتم جلاءها عن فلسطين في أقرب وقت ممكن ، على ألا يتأخر ذلك في أي حال ، عن أول آب/أغسطس ١٩٤٨ ، وذلك لضمان الجلاء

عن منطقة واقعة في أراضي الدول اليهودية ، تضم ميناء بحريا وأرضا خلفية كافيين لتوفير تسهيلات لهجرة كبيرة . وكان المقروض أن تظهر الدولتان المستقلتان العربية واليهودية الى عالم الوجود في فلسطين بعد شهرين من إتمام جلاء القوات المسلحة التابعة للسلطة المنتدبة ، على ألا يتأخر ، في أي حال ، عن أول تشريين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ .

وكان القرار ١٨١ (د - ٢) محددًا ودقيقًا في دعوة لجنة الأمم المتحدة لفلسطين ، التي كانت تتألف من بنما وبوليفيا وتشيكوسلوفاكيا والدانمرك والفلبين - لدى وصولها الى فلسطين ، الى الشروع في تنفيذ الإجراءات لإقامة حدود الدولتين العربية واليهودية ، بحسب الخطوط العامة لتوصيات الجمعية العامة بشأن تقسيم فلسطين . وهكذا نرى أن مجلس الأمن تتوفر لديه المكوك القانونية الكفيلة بإحياء عملية إنشاء دولة عربية فلسطينية وفقا لاحكام ذلك القرار .

وعما قريب ستنقضي إحدى وأربعون سنة دون أن تتمكن الأمم المتحدة من التغلب على أشكال التنافس والتعنّت التي واجهت تنفيذ القرار ١٨١ (د - ٢) . وفي الفقرة ٥ يؤكد قرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) الحاجة الملحة الى التوصل الى تسوية عادلة ودائمة وسلمية للنزاع العربي - الاسرائيلي . ومن الاهمية بمكان أن نذكر بأنه وفقا للقرار ١٨١ (د - ٢) ، أوصي بأنه لا يُسمح ليهودي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة العربية المقترحة ، ولا لعربي بأن يجعل إقامته في منطقة الدولة اليهودية المقترحة ، وذلك لإقامة فاصل بين الدولتين .

وفي هذا السياق يأسف وفد بلادي لتوطين المهاجرين اليهود وإقامتهم في الأراضي العربية المحتلة ، بل من واجبنا أن نذهب أبعد من ذلك لنؤكد أنه وفقا للقرار المذكور ينبغي لكل من الدولتين الناشئتين عن التقسيم أن تقبل الالتزام بالامتناع في علاقاتها الدولية عن استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد السلامة الإقليمية للدولة الأخرى أو استقلالها السياسي .

أما الفصل الرابع (و) من ذلك القرار فقد منح كلا من الدولتين المعنيتين الحق في الدخول في عضوية الأمم المتحدة طبقاً للمادة ٤ من ميثاق الأمم المتحدة .
وعلى أن نعترف جميعاً بأن الأمم المتحدة حتى الآن لم تتمكن بعد من تنفيذ قرارها الذي اتخذته بنفسها في الدورة العادية الثانية للجمعية العامة التي عقدت من ٢٦ إلى ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ . وهذا يفسر سبب قيام الانتفاضة الشعبية الفلسطينية التي يتمثل هدفها الأساسي في الكفاح ضد ضم الأراضي الفلسطينية التي تحتلها دولة إسرائيل ، والمطالبة بإنشاء دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل . وبعبارة أخرى ، فإن الانتفاضة ترمي أساساً إلى الترويج لقبول خطة تقسيم فلسطين إلى دولة عربية وأخرى إسرائيلية .

وكان من المتصور في خطة تقسيم فلسطين إعطاء مدينة القدس مركزاً دولياً تحت إدارة الأمم المتحدة . وفي أعقاب احتلال إسرائيل للقطاع الشرقي من القدس في عام ١٩٦٧ ، أعاد كل من الجمعية العامة ومجلس الأمن من جديد التأكيد على موقفه بالنسبة لمدينة القدس ، بإعلان أن القانون الأساسي الذي اعتمده البرلمان الإسرائيلي في ٢١ تموز/يوليه ١٩٨٠ والذي يعلن القدس عاصمة لدولة إسرائيل لاغ وباطل . وطُلبَ أيضاً من الدول الأعضاء عدم قبول ذلك القانون الأساسي ، والامتناع عن إرسال بعثاتها الدبلوماسية إلى القدس .

إن حرمان الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في الاستقلال ، والاستيلاء على أرضه ، وطرد السكان والابتزاز والمذابح والمعاملة اللاإنسانية التي يتعرض لها ، واستمرار احتلال أراضيه ، كل هذا يشكل الأساس القانونية التي تبرر ضرورة أن يعيش الشعب الفلسطيني في وطنه بوصفه مجتمعا وكيانا وطنيا له هيكله الاجتماعي والاقتصادي الخاص به . والإرادة الجماعية للفلسطينيين ، سواء كانوا يعيشون في فلسطين أو خارجها ، هي أن يعتبروا منظمة التحرير الفلسطينية ممثلهم الشرعي الوحيد .

وتعتقد زائير أن الشروط الأساسية لوضع حد للنزاع العربي - الإسرائيلي هي كالتالي : أولاً ، ينبغي مطالبة دولة إسرائيل بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني

غير القابلة للتصرف في أن تكون له دولة وحكومة وأمة وفقا لخطة التقسيم الواردة في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) ، المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ .
ثانيا ، ينبغي حث العرب على قبول دولة اسرائيل داخل حدود معترف بها دوليا .
ثالثا ، ينبغي أن تفضلع الأمم المتحدة بدور رائد ، من خلال مجلس الأمن والأمين العام ، في إقناع جميع الدول الاعضاء ، بما فيها دولة اسرائيل ، بقبول عقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الأوسط ، يحضره الاعضاء الخمسة الدائمون في مجلس الأمن ، وممثلون عن اسرائيل ، ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا للشعب الفلسطيني ، وسائر الأطراف المعنية مباشرة بالنزاع مثل سوريا ولبنان على وجه الخصوص . وسيكون دور هذا المؤتمر تنفيذ القرار ١٨١ (د - ٢) بحذافيره ، وتوفير ضمانات السلم لدول المنطقة كافة ، مع ضمانات من الولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية .

ويود وفد بلادي مرة أخرى أن يوجه نداء عاجلا الى دولة اسرائيل وحكومتها ، بوصفها السلطة القائمة باحتلال الاراضي الفلسطينية ، بالامتناع الغوري والدقيق لاتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، ووضع حد لسياساتها وممارساتها التي تتعارض واحكام تلك الاتفاقية .
وستواصل زائير تقديم دعمها الكامل للشعب الفلسطيني الذي يناضل في سبيل استقلاله ووحدته وهويته .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل زائير على الكلمات

الرفيقة التي وجهها الي .

المتكلم التالي ممثل الجمهورية العربية السورية . أدعوه الى شغل مقعد على

طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد المصري (الجمهورية العربية السورية) : أود في البداية أن

أعبر لكم باسم وفد بلادي وباسمي شخصيا عن تهانئنا المخلصة لرؤاستكم مجلس الامن لشهر

أيار/مايو الحالي ، ونحن على ثقة تامة من أن ما تتمتعون به من خبرة دبلوماسية

وحكمة سياسية لهو ضمان لانجاح أعمال هذا المجلس لاسيما في هذا الوقت بالذات الذي

تتصاعد فيه الممارسات الاسرائيلية القمعية ضد أبناء شعبنا العربي في الاراضي

العربية المحتلة مما يشكل تهديدا خطيرا للأمن والسلم الدوليين . وانه لهما يعطينا

الارتياح لرؤاستكم أنكم تمثلون بلدا تميز بدور فعال ورائد في عمليات صيانة السلم

للأمم المتحدة .

وإنني لانتبهز هذه المناسبة لأعبر لسلفكم سعادة سفير اثيوبيا السيد تاديسي عن

تقديرنا البالغ لرؤاسته الحكيمة والناجحة لمجلس الامن في شهر نيسان/ابريل الماضي .

ولا يفوتني أن أسجل لجميع أعضاء هذا المجلس الموقر تقديرنا الخاص للقرار

الحكيم الذي اتخذوه بعقد اجتماع لمجلس الامن هنا في جنيف لتمكين سيادة الرئيس

الفلسطيني ياسر عرفات من مخاطبة هذا المجلس ، أعلى هيئة دولية معنية بإقرار الحق

وصيانة السلم في العالم .

في عطلة نهاية الاسبوع الماضي شهد العالم مجزرة بشعة ارتكبتها جندي اسرائيلي

ضد فلسطينيين مسالمين ذهب ضحيتها سبعة أشخاص وجرح آخرون ، تلتها حملة وحشية

مסعورة شنتها قوات الاحتلال الاسرائيلي ضد أبناء الشعب الفلسطيني في الاراضي

الفلسطينية المحتلة ذهب ضحيتها عشرات القتلى والجرحى الامر الذي هن الضمير الانساني

وعرى مرة أخرى طبيعة اسرايل وأهدافها التوسعية وممارساتها القمعية ، وأن أحدا

لا يمكن أن يفصل هذه الممارسات الوحشية عن المخطط الشامل الذي يسعى حكام تل أبيب

(السيد المصري ، الجمهورية
العربية السورية)

إلى تنفيذه لخلق جو من الذعر والإرهاب في الأراضي العربية المحتلة لأرغام سكانها العرب على النزوح خارجها لتفريغها وتمكين المهاجرين اليهود من استيطانها .

إن جميع الشعوب المحبة للسلام في العالم تتطلع اليوم إلى مجلس الأمن بآمال وتوقعات كبيرة بأنه سيتمكن أخيراً من الاضطلاع بمسؤوليته واتخاذ التدابير والاجراءات الفعالة والعاجلة لوضع نهاية للمجازر الجماعية التي ترتكبها إسرائيل ضد سكان الأراضي العربية المحتلة التي تحولت إلى معسكر اعتقال كبير وساحة مكشوفة تمارس فيها قوات الاحتلال الاسرائيلية مجازر دموية ضد سكانها العرب العزل وتنتهك أبسط حقوقهم الانسانية وتهدم بيوتهم وتقتل أطفالهم ونساءهم عن عمد وتصميم .

إن على مجلس الأمن أن يرى الأمور بوضوح وأن لا يفرق نفسه في بحور من الغموض والالهام حول رغبة حكام تل أبيب في السلام . إن سياسة إسرائيل كانت وما زالت تقوم على رفض السلام لأنه يتعارض مع أهدافها التوسعة ولأن إسرائيل تريد الأرض بدون سكان ، وتريد تحقيق حلم الدولة اليهودية من النيل إلى الفرات (إسرائيل الكبرى) . وعلى سبيل المثال نذكر موقف إسرائيل المعارض من قرارات الأمم المتحدة ، ومن الأمم المتحدة ودورها بصورة خاصة .

لقد اتخذت الجمعية العامة ومجلس الأمن القرارات العديدة التي طالبت إسرائيل بالالتزام الدقيق بأحكام اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب والمؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . ونخص بالذكر من هذه القرارات قرار الجمعية العامة د إ ط - ٢٢٥٣/٥ المؤرخ في ٤ تموز/يوليه ١٩٦٧ ، وقراري مجلس الأمن ٢٣٧ (١٩٦٧) المؤرخ في ١٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧ ، و ٤٦٥ (١٩٨٠) المؤرخ في ١ آذار/مارس ١٩٨٠ المتخذين بالإجماع ، وكذلك قرارات مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) و ٦٠٧ (١٩٨٨) و ٦٠٨ (١٩٨٨) التي اتخذت في أعقاب الانتفاضة الفلسطينية الباسلة ضد الاحتلال الاسرائيلي والتي أكد فيها المجلس من جديد على أن اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ تنطبق على الأراضي الفلسطينية المحتلة والأراضي العربية المحتلة الأخرى ، وطلب بشدة من إسرائيل ، السلطة القائمة بالاحتلال ، أن

تتقيد بالتزاماتها الناشئة عن الاتفاقية المذكورة ، ووضع المجلس في اعتباره أيضا الحاجة الى النظر في اتخاذ تدابير تكفل الحماية المحايدة للسكان المدنيين الفلسطينيين ، واعتبر ان سياسات اسرائيل وممارساتها الحالية لا بد وان تسفر عن عواقب وخيمة بالنسبة الى المساعي التي تبذل من أجل تحقيق سلم عادل وشامل في الشرق الاوسط ، وشجب بشدة ما تتبعه اسرائيل من سياسات وممارسات تخرق حقوق الانسان للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة وبصورة خاصة اطلاق قوات الاحتلال الاسرائيلية النار مما أدى الى قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزل .

ومع كل ذلك فإن هذا الوضع المأساوي للرازيين تحت الاحتلال الاسرائيلي ما زال يتكرر كل يوم منذ أكثر من عامين ونصف . ولقد أثبتت انتفاضة أبناء شعبنا العربي في الأراضي العربية المحتلة الباسلة لأكثر من عامين ونصف جملة من الحقائق التي ينبغي أن يضعها مجلس الأمن في اعتباره . ومن بين هذه الحقائق : أولا ، إن انتفاضة الشعب الفلسطيني بطبيعتها هي ثورة قومية ضد الاحتلال الاسرائيلي ، وهد أهدافه التوسعية والاستيطانية ، ثانيا ، إن هذه الانتفاضة ، جنباً إلى جنب مع المقاومة البطولية في الجولان العربي السوري وجنوب لبنان المحتلين ، ستستمران على الرغم من جميع الممارسات القمعية الاسرائيلية ، ثالثاً ، إن الكفاح ضد الاحتلال الاسرائيلي ووحشيته لن يتوقف في أية حال حتي يتحقق تحرير الأراضي العربية المحتلة واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية وبناء دولته المستقلة ذات السيادة فوق ترابه الوطني ، رابعاً ، إن جميع المحاولات التي بذلت لمحاصرة الانتفاضة بمختلف الذرائع والحجج ، أو بالتلويح بآمال ووعد ، قد بءت بالفشل ، خامساً ، إن السلام لا يمكن أن يتحقق في المنطقة إلا إذا كان شاملاً وبعيداً عن أي مشاريع وصفقات منفردة وجزئية ، سادساً ، إن التدابير الاسرائيلية القمعية التي تشكل جريمة إبادة الجنس البشري المعاقب عليها دولياً تهدف إلى تفريغ الأرض المحتلة من سكانها العرب وتحقيق مزيد من التوسع الاسرائيلي في المنطقة .

إن اسرائيل تسعى إلى تحقيق برنامجها التوسعي الاستيطاني في الأراضي العربية ، متحدية بذلك إرادة المجتمع الدولي وميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . ولقد عملت ضمن إطار هذا البرنامج التوسعي العدواني على ضم القدس العربية ، وضم الجولان العربي السوري وتصعيد سياسة الاستيطان في الأراضي الفلسطينية والأراضي العربية المحتلة الأخرى . وأدخلت جنوب لبنان ضمن نطاق هذا البرنامج التوسعي العدواني بعد أن قامت بسرقة مياهه وتحويلها إلى داخل فلسطين المحتلة . إن السلم والأمن في منطقة في غاية الحساسية والتوتر ، كمنطقة الشرق الأوسط ، لا يمكن أن يتحققا إلا من خلال مؤتمر دولي يعقد بإشراف الأمم المتحدة وبمشاركة

الدولتين العظميين ، أو الاعضاء الدائمي العضوية في مجلس الامن ، وكافة الاطراف المعنية ، ويكون هدفه تحقيق انسحاب اسرائيل الكامل من جميع الاراضي المحتلة وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الشابتة .

إن اسرائيل ماضية في تنفيذ مخطتها التوسعي . وقد أكدت ذلك في العديد من المناسبات . وتمسكت ومازالت تتمسك بلاءاتها : لا للإنسحاب من الاراضي العربية المحتلة ، ولا لوقف بناء المستوطنات فيها ، ولا للدولة الفلسطينية ؛ ولا للمؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط .

ولقد حدد بن غوريون في عام ١٩٤٨ أن انتصار اسرائيل النهائي سيتحقق عن طريق الهجرة اليهودية المكثفة . وبعد أربعين عاما أكد اسحق شامير في تصريح لاعضاء حزبه "الليكود" ، نقلته وكالة الانباء الفرنسية في ١٥ كانون الثاني/يناير الماضي ذات الهدف بقوله ، "إن الهجرة اليهودية المكثفة تتطلب إقامة اسرائيل الكبرى" . أي أن شيئاً لم يتغير في عقلية حكام تل أبيب منذ بن غوريون وحتى شامير ، مروراً بجميع من توالوا على الحكم في تل أبيب الذين يجمعهم هدف واحد هو اكتساب الأرض بالقوة وإقامة اسرائيل الكبرى .

إن مفهوم اسرائيل للسلام هو المرادف العملي للتوسع والهيمنة وهو مفهوم قائم على أساس فرض الامر الواقع وفرض الحل الذي يضمن استمرار هذا الامر الواقع ، وبالتالي فإن أول ما يتطلبه المنطق الاسرائيلي هو إلغاء دور الامم المتحدة إلغاء تاماً في أية عملية لتحقيق السلام . ومثل هذا الإلغاء يعني إلغاء القانون الدولي بالنظر الى أن الامم المتحدة هي الجهاز الدولي الاكثر ملاءمة لتطبيق وحماية قواعد القانون الدولي .

إن من المسؤوليات الرئيسية لمجلس الامن أن يتحرك فوراً لوضع حد لهذه الانتهاكات والممارسات واتخاذ الإجراءات ، ومن بينها تطبيق الفصل السابع من ميثاق الامم المتحدة على اسرائيل لإرغامها على الالتزام التام بقرارات الامم المتحدة وقواعد القانون الدولي ، والانسحاب الكامل وغير المشروط من جميع الاراضي الفلسطينية

والأراضي العربية المحتلة الأخرى . وما لم يتم ذلك فإن الوضع الخطير المتفجر الناجم عن الاستمرار في احتلال الأراضي العربية واستيطانها وتجاهل حقوق الشعب العربي الفلسطيني سيؤدي إلى مزيد من المخاطر على الأمن والسلم الدوليين .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الإنكليزية) : أشكر ممثل الجمهورية العربية

السورية على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي سعادة السيدة عبسة كلود ديبالو ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . أدعوها إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانها .

السيدة ديبالو (السنغال) ، رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : باسم اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، التي يشرفني ويسعدني أن أترأسها باسم بلادي السنغال ، أرحب بالمشاركة الشخصية لفخامة الرئيس ياسر عرفات في هذه الجلسة لمجلس الأمن ، المكرسة مرة أخرى للأحداث المساوية التي وقعت أخيراً في الأراضي الفلسطينية المحتلة . إن بيانه الهام يبين بصورة بليغة خطورة الوضع في تلك المنطقة ، حيث تواصل السلطة القائمة بالاحتلال ، إسرائيل ، تمشياً مع موقفها القائم على التحدي والاستفزاز ، الإبقاء على مناخ الإرهاب والعنف الذي يحفز حدوث مثل تلك المآسي . وهذا يدل على تجاهل إسرائيل التام للرأي العام الدولي ، وللقرارات ذات الصلة العديدة الصادرة عن الجمعية العامة ومجلس الأمن ، ولاحكام اتفاقية جنيف الرابعة المؤرخة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب .

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

إن انعقاد هذه الجلسة يأتي استجابة فورية للطلب العربي ، وأعتبر أن المشاركة الكبيرة للوزراء وغيرهم من الشخصيات البارزة هي دليل إضافي على الاهتمام بإيجاد حل عاجل وإيجابي لهذه المشكلة . ولهذا من المأمول أن تؤدي مداولات المجلس إلى تدابير فورية وحاسمة ومحددة لكفالة الحماية اللازمة للمدنيين في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولتمكينهم من الاستمادة السريعة لممارسة الحقوق الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير والاستقلال .

وأشعر أن هناك المزيد مما يبهر آمالي ، سيدي الرئيس ، بغض خصالكم الإنسانية والأخلاقية والفكرية ومهارتكم الخاصة . والهيئة التي تتمتع بها بلادكم ، فنلندا ، ستساعدكم بالتأكيد على توجيه العمل الحساس الذي يضطلع به مجلس الأمن صوب تحقيق أهدافه .

وكما أكدت على إلزامي بالتعاون التام ، أود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ بحرارة سلفكم ، السفير تسفاي تاديبي ، الممثل الدائم لاثيوبيا ، على الطريقة الفعالة والكفؤة إلى حد كبير التي اضطلع بها بمهامه في الشهر الماضي . كما أهنئ وفد اليمن على وحدة جمهورية اليمن .

أشكر جميع أعضاء المجلس على تمكيني ، بمفتي رئيسة اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف ، من الانضمام إليهم في الإعراب عن سخطنا إزاء الأحداث المأساوية التي وقعت منذ ٢٠ أيار/مايو .

يوامل الرأي العام العالمي إدانة سياسات وممارسات إسرائيل الرامية إلى تغيير التركيب الديمغرافي للأراضي الفلسطينية المحتلة ، ومع ذلك فإن قادة إسرائيل قد أطلقوا العنان لقمع أشد وحشية وقسوة مما مضى : فبالصرف الاعمى الذي قامت به القوات الإسرائيلية المسلحة ، قتل العديد من المدنيين الفلسطينيين عن عمد ، وأصيب ما يزيد عن ٨٠٠ فلسطيني بجراح خطيرة . وما هي الجريمة التي اقترفوها ، سوى أنهم تظاهروا احتجاجاً على اغتيال الفلسطينيين السبعة في صباح ٢٠ أيار/مايو على يد جندي إسرائيلي سابق ؟ وهذه المذبحة قد صوّرت على أنها عمل قام به رجل مجنون . واعتقد أن رد فعل الحكومة الإسرائيلية - القمع القاسي والوحشي وفرض منع التجول في غزة

(السيدة دبالو ، رئيسة اللجنة

المعنية بممارسة الشعب الفلسطينيلحقوقه غير القابلة للتصرف)

والضفة الغربية - كان عملا اضافيا من الاعمال القاسية . إنه يمثل تحديا للمجتمع الدولي ، وللجمعية العامة ومجلس الأمن ، ويبرهن مرة أخرى أن اسرائيل ترفض رؤى متعمدا أن تشترك في جهود الأمم المتحدة الرامية الى تشجيع الحل التفاوضي للمشكلة عن طريق عقد المؤتمر الدولي المعني بالسلام في الشرق الاوسط . وعلاوة على ذلك ، فإن هذه الحالة تفرض تهديدا خطيرا على السلم والأمن في الشرق الاوسط ، حيث يمكن أن تتفجر حرب جديدة إذا لم نتوخ الحذر .

وفي الرسالة المؤرخة في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، التي وجهتها الى الأمين العام ، بالنيابة عن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . فيما يتصل بهذه المسألة ، أعتقد أنني أكدت بما فيه الكفاية على جميع هذه الاعتبارات بغية استرعاء انتباه مجلس الأمن إليها . وأود فقط أن أضيف أنه في الوقت الذي يقوم فيه الشعب الفلسطيني ، عن طريق ياسر عرفات ، رئيس هذا الشعب ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية ، ممثله الشرعي الوحيد ، بفتح الطريق أمام عملية الحوار ، يبدو أن اسرائيل قد آثرت العنف والمواجهة . إن اسرائيل تقول مرة أخرى إنها لا تريد الامتثال للأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب ، والمادة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، أو المشاركة في مبادرات السلم الخاصة بالشرق الاوسط .

إن اللجنة ترى أن الأمم المتحدة ، وخاصة مجلس الأمن ، يجب أن تقبل هذا التحدي بأن تجعل اسرائيل ، طبقا لاتفاقية جنيف ، تكفل سلامة السكان المدنيين الفلسطينيين وتنضم الى توافق الرأي الدولي القائم باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٤٢/٤٤ المؤرخ في ٦ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، بشأن العقد العاجل للمؤتمر الدولي المعني بالسلام في الشرق الاوسط . وعلاوة على ذلك ، فإن الاطراف المتعاقدة السامية في اتفاقيات جنيف يجب أن تسهم اسهاما إضافيا في الجهود الرامية الى كؤالة احترام اسرائيل الدقيقة لهذه الصكوك .

إن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على ثقة من أن مجلس الأمن سيتخذ قرارات تتماشى مع الرأي العام ، ونأمل أن يجري ارسال

(السيدة ديالو ، رئيسة اللجنة
المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف)

مراقبين على وجه السرعة الى الاراضي الفلسطينية المحتلة لاستعادة السلم والامن ،
الذين لا يمكن بدونهما أن يكون هناك أمل واقعي في تحقيق تسوية سلمية للصراع في
الشرق الاوسط . وهذا هو الموقف الوحيد الذي يمكن أن نتخذه ، لان مصداقية المنظمة في
كفة الميزان - هذا فضلا عن خيبة الامل العامة التي يمكن أن تسود لو اتخذ قرار بخلاف
ذلك .

وباتخاذ قرارات حازمة ، يجب على المجلس أن يجعل اسرائيل تفهم أنه
لا يمكنها - لا بقوة السلاح ، ولا بالقمع الوحشي والدموي ولا بالتدابير التعسفية - أن
تقمع شعبا عازما على استرجاع أرضه المرازحة تحت الاحتلال وعلى الممارسة التامة لجميع
حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف في دولة كاملة السيادة وفي الحرية والاستقلال .
كما يجب على اسرائيل أن تفهم أن الشعب الفلسطيني ، منذ بدء الانتفاضة في ٩ كانون
الاول/ديسمبر ١٩٨٧ ، أشد عازما من أي وقت مضى على تحقيق خاتمة مرضية لكفاحه النبيل
المشروع ، بدون الاخلال بتحقيق حل عادل ودائم ومقبول للشعب الفلسطيني عن طريق
الحوار والتفاوض .

وأود في الختام أن أكرر ثقتنا التامة في أعضاء مجلس الامن ، إننا على يقين
من أنهم سيبذلون ما يلزم من الحكمة والحزم . إن القرارات التي سبتخذها المجلس
ستكون ذات أهمية كبرى ، لأنها يجب أن تسهم في توطيد التقدم الايجابي الذي نشهده
اليوم : في ميدان نزع السلاح ، ومع التفغيرات المشجعة الحاصلة في الشرق ، واستقلال
ناميبيا مؤخرا ، والتغيرات في جنوب افريقيا ، وإعادة توحيد شطري اليمن وقرب توحيد
جمهورية ألمانيا . هذه هي النتائج الملموسة للجهود الدؤوبة التي تبذلها الامم
المتحدة لتهيئة مناخ دولي أفضل ، ولتسوية الصراعات الإقليمية ، ولتحقيق عالم يسوده
السلم والامن والتعاون .

وبهذا سيكون من سوء الحظ حقا ألا تدخل ضمن هذه الحركة الدينامية إحدى أقدم
المسائل المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة ، مسألة الشرق الاوسط وقضية
فلسطين ، بل وأن تصبح بدلا عن ذلك مسألة معقدة الى درجة خطيرة بسبب عناد دولة
واحدة وتعميمها على انتهاك قواعد وأنظمة المجتمع الدولي بحماسة ، ولأن تلك الدولة ،

(السيدة ديبالو ، رئيسة اللجنة

المعنية بممارسة الشعب الفلسطينيلحقوقه غير القابلة للتصرف)

النادية للتاريخ ، مستمرة في أن تلحق بسكان عزل جميع أمداف الغطائع كذلك التي كان الشعب اليهودي نفسه ضحيتها .

إزاء هذه الحالة ، وفي الوقت الذي يجتمع فيه هذا المجلس ونشهد فيه تدهورا مستمرا للحالة ، يجب علينا أن نفعل كل ما يمكننا فعله لكفالة أن تتمكن الاجيال المقبلة في الشرق الاوسط ، الذي هو مهد الاديان السماوية الثلاثة ، من التعايش السلمي بحرية واحترام متبادل ، وأن تتمكن من المشاركة في إقامة وتوطيد أسس السلم والعدالة والتعاون التي نكون قد حققناها لهم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر رئيسة اللجنة المعنية

بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الكلمات الرقيقة التي وجهتها الي .

المتكلم التالي هو سعادة السيد زبيل معروف ، الامين العام المساعد لشؤون فلسطين والقدس في منظمة المؤتمر الإسلامي ، الذي وجه المجلس اليه الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت . أدعو السيد معروف الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد معروف (منظمة المؤتمر الإسلامي) : أشكركم وجميع أعضاء مجلس الأمن لإتاحة الفرصة لي لأن أخطب مجلسكم الموقر . وبداية ، يشرفني أن أنقل اليكم تحيات معالي الدكتور حامد الغابد ، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، الذي شرفني بتمثيله في هذا الاجتماع الذي ينعقد لدراسة قضية تعتبرها الأمة الإسلامية قضيته الأولى ، وتعييرها كل اهتمامها ، ألا وهي قضية فلسطين ، قضية انتهاك حق فوق الإنسان الفلسطيني في أرضه ، قضية الجريمة المنظمة التي يمارسها الكيان الاسرائيلي ضد شعب فلسطين ، قضية النضال العادل والمشروع الذي يمارسه الشعب الفلسطيني والذي لن يتوقف إلا بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بعاصمتها القدس الشريف على أرض فلسطين .

واسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، وأنا أتقدم الى سعادتكم بتهاني الحارة لاعتلائكم سدة الرئاسة ، أن أعبر عن كبير أمني وثقتي بأن فترة رئاستكم لمجلس الأمن ستشهد المزيد من التفهم لعدالة القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، وإنني على ثقة بأن مجلس الأمن سيتخذ الاجراءات اللازمة والضرورية لتحقيق آمال الشعوب في العيش بحرية وكرامة ، وصون السلم والامن الدوليين اللذين يشكل السلام في الشرق الاوسط أحد ركائزهما الاساسية .

وأغتتم هذه المناسبة لاهنئ الجمهورية اليمنية على خطواتها التوحيدية التاريخية والتي نشق كل الشقة بانها ستكون إحدى أهم قواعد التقدم والتطور في المنطقة .

إن المجزرة الرهيبة والبشعة التي ارتكبها أحد الجنود الاسرائيليين منذ أيام ضد العمال الفلسطينيين ، وما تبعها من مجازر أخرى نفذها الجيش الاسرائيلي ضد المواطنين الفلسطينيين ، ليست إلا جزءا من مخطط إجرامي ينفذه الكيان الاسرائيلي الصهيوني بهدف إبادة الشعب الفلسطيني منتهكا بذلك كل الاعراف والمواثيق والقرارات الدولية التي تكفل لكل الشعوب حقها في تقرير مصيرها وحقها في أن تكافح من أجل حريتها واستقلالها .

إن مجزرة دير ياسين التي نفذها الرئيس الحالي للحكومة الاسرائيلية ، ومجزرة صبرا وشاتيلا التي نفذها الوزير ارييل شارون ، وغيرها من المجازر العديدة لا تختلف عن المجزرة الاخيرة ولن تختلف في محملتها عن الجريمة المنظمة التي تنفذها القوات الاسرائيلية بتصميم وإصرار على أرض فلسطين المحتلة ضد شعب فلسطين ، وليس مهماً عندهم إن كانت الجريمة ضد طفل أو امرأة أو شيخ عجوز .

القتل الجماعي بدم بارد ، ودفن الاحياء ، وتكسير العظام ، ومهاجمة المستشفيات ، ومنع الجرحى من العلاج والاعتداء المتواصل على حرية الفرد ، والسجون المليئة دوماً بعشرات الآلاف من المعتقلين ، وإبعاد المواطنين ، ومصادرة الاملاك ، ونسف البيوت ، وحرق المزروعات ، وانتهاك حرمة دور العبادة ، والاعتداء على التاريخ والتراث والثقافة ، كلها صفات يتميز بها النظام الاسرائيلي . وفي الحقيقة انها صفات لا بل سياسات تعكس طبيعة هذا النظام المتجه دوماً نحو العنف والارهاب المنظّم . هارباً ومحارباً لكل فرصة سلام تلوح في الافق . وكأنه يخاف الاستقرار والهدوء ويخشى أن يسود السلام والامن المنطقة التي يعيش فيها .

واضح أن الحكومة الاسرائيلية بممارساتها وسياساتها لا تريد السلام والامن للشعوب العربية ، وواضح أيضاً أنها لا تريد السلام لشعب اسرائيل ، ومصرة على أن تخلق دوماً الظروف التي تفرض على شعوب المنطقة بأسرها ، بما فيها الشعب الفلسطيني والاسرائيلي ، أن تكون في حالة توتر دائم تدمرها من أن ترعى مصالحها وتطور نفسها وتنمي مواردها وتدفعها الى القتال الدائم الذي بنتيجته سيخسر الظالم وينتصر المظلوم .

وما تقوم به حكومة اسرائيل اليوم من تجميع لمئات الآلاف من المهاجرين اليهود من مختلف أنحاء العالم ليصبحوا مواطنين في دولة اسرائيل ، وكما قال شامير "هجرة كبرى بحاجة الى اسرائيل كبرى" ، لا يعني إلا مزيداً من التوسع على حساب دول المنطقة ، وبذلك فإنها تدفع شعوب المنطقة ، بما فيها الشعب الاسرائيلي ، الى القتال الدائم وتحرمه من فرصة العيش بسلام .

إن اليهودي المهاجر من وطنه إنما هاجر بهدف تحسين أوضاعه الاقتصادية راغباً في العيش بحرية وكرامة . أليس من الظلم أن يسدوا الطريق أمام آمال وطموحات هذا اليهودي الإنسان وأن يجبروه على التوجه الى فلسطين المحتلة ، ويفرضوا عليه أن يحمل السلاح ليطرد به إنساناً من بيته ويصادر لقمة عيشه . إنهم يحولونه الى معتد وقاتل لآخيه الإنسان دون أي مبرر .

هذه هي سياسة الحكومة الاسرائيلية ، حرب دائمة ، و نار مشتعلة تاكل من الطرفين ، ولن تكون الفلبة لها ، لأنها ، وإن كانت تملك القوى العسكرية المتطورة التي يمكن لحلفائها تزويدها بها في أية لحظة ، يجب أن تتذكر أن الشعب الفلسطيني ومن خلفه الأمة الاسلامية بأسرها هو الأقوى لأنه صاحب قضية وحق ، وما كل من النضال منذ بداية هذا القرن رغم التضحيات الجسام التي تعرف حجمها اسرائيل .

وما الانتفاضة الفلسطينية المستمرة والمتصاعدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عامين ونصف إلا تمبير عن رفض الشعب الفلسطيني للاحتلال ، وإصرار منه على المضي قدماً في النضال والمقاومة مهما بلغت التضحيات حتى يتمكن من ممارسة حقوقه الوطنية الشابتة غير القابلة للتصرف والتي أقرها له المجتمع الدولي .

إن العالم بأسره اليوم يعلم حجم المأساة التي يمازيها الشعب الفلسطيني في الاراضي الفلسطينية المحتلة نتيجة لإرهاب الدولة المنظم الذي تمارسه السلطات الاسرائيلية ، وليس سرا أن نقول إن الأوضاع في الاراضي الفلسطينية المحتلة قد وصلت الى حالة من التوتر تنذر بعواقب وخيمة سيكون لها انعكاسات خطيرة على الأوضاع في منطقة الشرق الاوسط ، وبالتالي فإنها ستهدد السلام والامن الدوليين .

ولقد آن للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته وأن تعمل المجموعة الدولية جاهدة وبشكل جدي ، من أجل تحقيق السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط ، الذي يقوم على إجبار اسرائيل على الانصياع للقرارات العديدة التي اتخذت في كافة المحافل الدولية ، ووقف اعتداءاتها على حقوق الإنسان الفلسطيني ، وتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف .

لقد شهد المجتمع الدولي في الفترة الاخيرة انجازات عديدة لمناطق التوتر في العالم ، بهدف تثبيت الديمقراطية والمساواة وتمكين الشعوب من ممارسة حقها في تقرير مصيرها سواء كان ذلك في أوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية أو افريقيا . إلا أنه من المؤسف أن رياح التغيير هذه لم تهب بعد على منطقة الشرق الأوسط بسبب التعتن الاسرائيلي الذي لايزال يقف حائلا دون تحقيق السلام .

إن المبادرة السياسية التي تقدمت بها منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني ، والتي تبنتها منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية وأيدتها حركة عدم الانحياز ومنظمة الوحدة الافريقية ، وحصلت على دعم وتأييد معظم دول العالم ، أظهرت بوضوح نوايا الشعب الفلسطيني السلمية ورغبته في تحقيق السلام العادل والعيش بحرية وسلام مع بقية شعوب المنطقة .

ومع أن الولايات المتحدة الأمريكية ، التي يربطها باسرائيل حلف استراتيجي ، قد بذلت جهودها لتحريك ودفع جهود السلام الى الامام ، فإن الحكومة الاسرائيلية لاتزال ترفض ، وبعناد ، أي حركة باتجاه السلام ، لا بل نراها تزيد من عوامل التفجير في المنطقة .

فتوطين المهاجرين من اليهود في الاراضي الفلسطينية المحتلة ، والإصرار على الاستمرار في الاعتداءات الوحشية على الشعب الفلسطيني ، والتهديدات المستمرة للجمهورية العراقية والجماهيرية الليبية وغيرهما من الدول العربية ، ما هي إلا عوامل ستساهم حتما في تفجير الاوضاع ودفعها نحو الهاوية .

ومن هنا فإننا نؤكد على المسؤولية الأساسية لمجلس الأمن المنوط به كفالة السلم والأمن الدوليين وهو مدعو اليوم بالتحديد الى اتخاذ التدابير التي تجعل اسرائيل تطبق التزاماتها وواجباتها باعتبارها دولة قائمة بالاحتلال .

كما قلت في بداية كلمتي ، فإن منظمة المؤتمر الإسلامي ، التي تمثل ٤٥ دولة إسلامية ، تعتبر القضية الفلسطينية قضيتها الاولى ، وهي ملتزمة التزاما كاملا بالوقوف الى جانب الشعب الفلسطيني في نضاله العادل ، ومده بكل ما يحتاج من وسائل الدعم التي تمكنه من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف ، فوق أرض فلسطين وبقيادة منظمة التحرير الفلسطينية ممثله الشرعي والوحيد .

كما أننا ملتزمون بحماية مدينة القدس الشريف ومتعلقون بهذه المدينة التي تتبوا مكانة خاصة في وجدان أكثر من مليار مسلم باعتبارها أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين . إن هذه المدينة المحتلة تشهد يوميا الاعتداءات تلو الأخرى على مقدساتها الإسلامية والمسيحية على حد سواء ولا يمكن لنا باعتبارنا مسلمين ومسيحيين أن نقبل أن تدنس مقدساتنا وتصادر أراضينا لتقام عليها المستوطنات ويحرم أبناءنا مسلمين ومسيحيين من حقهم في العيش على أرض أجدادهم . إن اسرائيل تتحدى بذلك مشاعرنا جميعا وتضرب بعرض الحائط كل القرارات الدولية التي تعتبر القدس جزءا لا يتجزأ من الأراضي الفلسطينية المحتلة .

وعلى ضوء هذا الالتزام فإننا نرى أن تحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط يحتاج الى معالجة موضوعية وفورية لعوامل التفجير ، ومن هنا لابد للمجتمع الدولي أن يحقق الظروف المناسبة لتحقيق السلام في منطقة الشرق الأوسط ، وهي بنظرنا : أولا ، إلزام اسرائيل بوقف اعتداءاتها على الشعب الفلسطيني وذلك تطبيقا لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ الخاصة بحماية السكان المدنيين تحت الاحتلال ؛ وثانيا ، عدم السماح بتوطين المهاجرين اليهود في الأراضي الفلسطينية المحتلة ، وعدم السماح بإقامة مستوطنات جديدة ، واعتبار كل المستوطنات المقامة في الأراضي الفلسطينية

المحتلة ، بما فيها تلك المقامة في مدينة القدس الشريف ، باطلة وغير شرعية ويجب إزالتها ، وثالثا ، انسحاب القوات الاسرائيلية الكامل والغوري من جميع الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها القدس الشريف ، تطبيقا للقرارات الدولية الصادرة بهذا الخصوص ، ورابعا ، توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني بإرسال قوات دولية الى الاراضي الفلسطينية المحتلة ووضع هذه الاراضي تحت الإشراف المؤقت للأمم المتحدة تمهيدا لتمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة سيادته على أرضه ، وخامسا ، الإسراع في عقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط تحت رعاية الامم المتحدة وبمشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن وجميع أطراف النزاع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية وعلى قدم المساواة وعلى قاعدة تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة غير القابلة للتصرف .

رغم سرورنا بالحضور الى هذا البلد الكريم والمضياف ، فإننا كنا نتمنى أن تتيح الولايات المتحدة الأمريكية الفرصة لهذا المجلس أن يجتمع في نيويورك وبحضور الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات .

ومع كل ذلك ، فإننا من على هذا المنبر نتوجه بالنداء الى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن موقع الصداقة والحرص على وجود علاقة متينة وقوية بين الولايات المتحدة الأمريكية ومختلف الدول الإسلامية الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي ، ننشدها أن تبذل ما بوسعها لدفع جهود السلام ، وخاصة أن الجميع يعلم أن لدى الولايات المتحدة الأمريكية الكثير من الوسائل التي تمكنها من تذليل العقبات المنصوبة في وجه عملية السلام .

إن رفع مستوى الحوار بين الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة التحرير الفلسطينية واحترام خيار الشعب الفلسطيني بأن منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي والوحيد يخدمان قضية السلام ويدفعانها الى الامام .

ولا يغوتني أن أتوجه بالتحية والتقدير الى جميع الدول والقوى والشعوب المحبة للسلام في أوروبا وغيرها من قارات العالم ، والتي تحسست حجم المأساة والظلم

الذي يعانيه الشعب الفلسطيني ، فطورت مواقفها لخمرة الحق والعدل في منطقة الشرق الأوسط .

في بداية اجتماعات هذا المجلس الموقر استمعنا بكل اهتمام الى الرئيس الفلسطيني المناضل السيد ياسر عرفات الذي عبر بكل صدق ووضوح عن معاناة الشعب الفلسطيني ومموده وأمانيه وطموحاته في تحقيق السلام العادل والمشرق والدايم . لقد جاء الرئيس الفلسطيني الى هنا مدافعا عن الحق بكل ثبات ، وداعيا الى السلام بكل شجاعة ، ولا بد للمجموعة الدولية أن تقدر هذا الموقف كل التقدير ، وأن تتخذ الإجراءات العاجلة والفعلية لإنصاف الشعب الفلسطيني ودعم نضاله المشروع من أجل أن ينتصر الحق ويعم السلام ويسود الأمن في منطقة الشرق الأوسط .

اسمحوا لي من على هذا المنبر أن أتوجه بتحية الإجلال والإكبار الى أبطال الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في دولة فلسطين المحتلة الذين بإصرارهم على رفضهم للظلم والاحتلال إنما يضعون أسس السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الأوسط .

لقد جاء الرئيس الفلسطيني الى هنا مدافعاً عن الحق بكل شبات ، وداعياً الى السلام بكل شجاعة ، ولا بد للمجموعة الدولية أن تقدر هذا الموقف كل التقدير ، وأن تتخذ الاجراءات العاجلة والفعلية لانصاف الشعب الفلسطيني ودعم نضاله المشروع من أجل أن ينتصر الحق ويعم السلام ويسود الامن في منطقة الشرق الاوسط .

اسمحوا لي ، من على هذا المنبر ، أن أتوجه بتحية الإجلال والإكبار الى أبطال الانتفاضة الفلسطينية الباسلة في دولة فلسطين المحتلة الذين باصرارهم على رفضهم للظلم والاحتلال إنما يضعون أسس السلام العادل والشامل في منطقة الشرق الاوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بموافقة أعضاء المجلس اعتمد

تعليق الجلسة الان .

علقت الجلسة الساعة ٢١/٤٠ من يوم ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٠ ، واستؤنفت الساعة

٩/٢٥ من يوم ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٠ .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل

الإمارات العربية المتحدة . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد عبد الله (الإمارات العربية المتحدة) : السيد الرئيس ، أود

في مطلع كلمتي أن أشيد بجهودكم الجبارة وقيادتكم الحكيمة التي سمحت لمجلس الأمن الدولي بعقد جلسته هذه في جنيف للاستماع الى الرئيس ياسر عرفات ولبحث مسلسل الإرهاب والقتل والإبادة الجماعية التي تمارسها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني في فلسطين المحتلة وخارجها ولاتخاذ الإجراءات الرادعة لإيقاف هذه المجزرة المستمرة منذ أكثر من أربعين سنة .

إن المجزرة الأخيرة التي ذهب ضحيتها ١٤ عاملا فلسطينيا وما تبع ذلك من عنف منظم قامت به سلطات الاحتلال وذهب ضحيته مئات الأشخاص بين قتيل وجريح في يوم واحد فقط لا يمكن ردهما إطلاقا الى عمل فردي قام به شخص مختل عقليا .

فهل مذبحه دير ياسين كانت من صنع مجنون ؟ أم مذبحه كفر قاسم ؟ أم مسلسل الطرد والقتل الجماعي والقمع الوحشي ونسف المنازل وسجن الآلاف وإطلاق الرصاص الحي والقنابل المحرقة على النساء والأطفال والشيوخ وانتهاك حرمة الأماكن المقدسة والاعتداء على الأوقاف المسيحية والإسلامية وشن النفوس بالكراهية والحقد العنصري ضد السكان العرب وتسيير المظاهرات الصهيونية في القدس العربية لتحسين مشاعر الفلسطينيين ومصادرة الأراضي والمياه العربية وإنشاء المستوطنات لاستيعاب مزيد من اليهود لإحلالهم محل السكان الأصليين أصحاب هذه الأرض ، هل كل ذلك من صنع مجنون ؟

إن ما يجري في الأراضي العربية المحتلة ليس سوى حلقة في سلسلة من الجرائم التي ارتكبتها ولا تزال ترتكبها سلطات الاحتلال الاسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والتي تزايدت أعدادها وتنوعت وسائلها وتضاعفت ضحاياها منذ الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني التي بدأت منذ ثلاثين شهرا تقريبا .

إن ما يجري في فلسطين المحتلة هو من جرائم الحرب والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية ، بما في ذلك الإبادة الجماعية بمقتضى المادة الثانية من اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها .

إن استمرار العقلية الصهيونية العنصرية والمتسلطة والعسكرية هو الأساس في الرفض المستمر الذي تنتهجه السلطات الاسرائيلية لكافة مبادرات السلام والذي أوصل الوضع الى الطريق المسدود .

لقد أعلن رئيس الوزراء الإسرائيلي في مقابلة تلفزيونية منذ بضعة أيام أنه يرفض البحث إطلاقاً في مستقبل الأراضي المحتلة ، وأضاف "أنها أرض إسرائيل ولا سبيل إلى العودة عن ذلك إطلاقاً" ما هي إذا مبادرات السلام التي تعرضها إسرائيل ، أو بالأحرى ما هي مبادرات السلام التي قبلتها إسرائيل ؟ أي قرار دولي استجابت له ؟ أي نداء من جهة مسؤولة أو منظمة متخصصة أو هيئة دولية ردت عليه بالإيجاب ؟ ما هو السبيل إلى الخروج من الطريق المسدود هذا ؟ الجواب الوحيد الذي تعطيه إسرائيل فعليا هو المزيد من التدمير والعنف والقهر والطرده والإبادة ، واستمرار تدفق المهاجرين اليهود بالآلاف لإسكانهم في فلسطين المحتلة .

وقد تنبه المجتمع الدولي إلى أخطار هذه السياسة التي قد تؤدي إلى حرب شاملة مدمرة لا يمكن تصور عواقبها . لذلك لم تبق جهة مسؤولة إلا وبادرت بمشروع سلام يأخذ في الاعتبار حق جميع دول المنطقة في الوجود ، بما فيها دولة فلسطين ، وذلك في إطار حل شامل يأخذ في الاعتبار ضرورة انسحاب إسرائيل من كافة الأراضي العربية بما فيها القدس والجولان ، وإنشاء دولة فلسطين ممارسة للشعب الفلسطيني لكافة حقوقه بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير .

إن مبادرات السلام التي اعتمدها المجلس الوطني الفلسطيني والتي بموجبها تسم الإعلان عن قيام دولة فلسطين إنما هي مبادرة ينادي بها المجتمع الدولي بمعظم اتجاهاته . أما الانتفاضة الفلسطينية فما هي إلا تعبير وطني مشروع عن حق الشعب الفلسطيني في الحياة والحرية والكرامة والهوية والوطن .

يشهد العالم مؤخراً تغييراً جذرياً في العديد من بقاعه نتيجة لسياسة الانفراج بين الدولتين العظميين . فقد تمت تسويات سياسية لعدد من المنازعات الإقليمية . كما تجرى محاولات جادة ودؤوبة لتسوية عدد آخر من تلك المنازعات . وفي ظل هذا المناخ يسير العالم باتجاه إزالة الاستبداد والظلم وانتهاكات حقوق الإنسان . ويجري بعض من هذا حتى في جنوب افريقيا نفسها - رديف إسرائيل في العنصرية وانتهاكات حقوق الإنسان . أما إسرائيل فهي تسير في خط معاكس لحركة هذا التطور التاريخي الإيجابي ،

في الوقت الذي أبدى فيه الجانب الفلسطيني مرونة واستعدادا كبيرين لأجل الوصول إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة لنزاعه مع إسرائيل .

لقد خول ميثاق الأمم المتحدة مجلس الأمن مسؤولية رئيسية بالعمل على استتباب الأمن والسلم الدوليين ، كما منح الميثاق الدول الكبرى ذات العضوية الدائمة في المجلس مسؤولية خاصة في هذا الصدد . وتجاه ما يجري في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة من ظلم وقهر وإسالة دماء ، وتجاه تعنت إسرائيل هذا ورفضها لاية مبادرة سلمية من أية جهة جاءت أو صدرت ، يحق لنا أن نطلب من الحكومة الأمريكية أن تواكب غيرها من الدول الكبرى ، وأن تنضم إلى قافلة المجتمع الدولي في الضغط على إسرائيل - وهي القادرة على ذلك ، ودفعها نحو إجراء التسوية السلمية التي حددت الأمم المتحدة معالمها واسلوبها .

وإلى أن يتم الوصول إلى التسوية المنشودة فإن المجلس ، في ضوء التطورات على أرض فلسطين المحتلة ، مطالب بإلحاح الآن بتوفير الحماية الدولية والأمان للشعب الفلسطيني في أرضه المحتلة والتطبيق الفعّال والكامل لاتفاقية جنيف الرابعة ، والعمل على إيقاف الهجرة اليهودية إلى فلسطين .

أود في الختام أن أعرب باسم بلادي ، عن تأييدنا الكامل لما ورد في بيان الرئيس ياسر عرفات من استعراض شامل لمعاناة الشعب الفلسطيني وما تقدم به من مطالب مشروعة لإعمال حقوق الشعب الفلسطيني وفقا لمبادئ الشرعية الدولية والقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والقرارات الدولية ذات الصلة ، بالإضافة إلى ما عرض من خطوات إيجابية ومحددة لتحقيق السلام العادل والدائم في الشرق الأوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل الإمارات العربية المتحدة على العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي ممثل بنغلاديش . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد هارون الرشيد (بنغلاديش) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إن محنة فلسطين تعد من أكبر مآسي عصرنا . وقد ركز مجلس الأمن انتباهه مرات ومرات على

المسألة المدرجة حاليا على جدول أعماله . إلا أن الجهود التي بذلها حتى اليوم بلا كلل قد باءت بالفشل بسبب تعنت دولة واحدة - هي إسرائيل ، التي بسلوكها تهدد بتمزيق نسيج الاستقرار الهش في تلك المنطقة المتفجرة .

وقبل الدخول في أية تعليقات جوهرية أخرى ، أود ، سيدي الرئيس ، أن أعبر لكم عن مدى سرور وفد بلادي لرؤيتكم في مقعد الرئاسة . لقد سبقتكم سمعتكم إلى جنيف . ووفدي يثق تماما بقدرتكم على توجيه دفعة مداولاتنا حتى النجاح . ولا يفوتنا أيضا أن نشيد إشادة في محلها بسفير اثيوبيا على القيادة الحكيمة التي وفرها للمجلس في الشهر الماضي .

لا يتطلب الأمر سوى أن نفتح أية صحيفة ، أو ندير أي جهاز للراديو أو التلفزيون في أي مكان في العالم اليوم لنقرأ أو نسمع أو نشاهد مأساة الشعب الفلسطيني . وكانت مذبحة الأحد الماضي من أحلك الفصول التي يمكن تصورها في تلك المأساة . كانت إضافة جديدة إلى قائمة الجرائم التي ترتكب في حق الشعب الفلسطيني والتي تزداد طولا مع كل يوم يمر . فكيف نفسر لجيل الشباب أن الفاشية التي ندعي أننا قد استأصلناها على حساب ملايين الأرواح أثناء الحرب العالمية الثانية ما زالت موجودة ، وأن تلك التفضيحات راحت هباء ؟ كيف نفسر لأطفال فلسطين عجزنا أمام محنتهم التي لا تطاق ؟ كيف نؤكد أننا حققنا تقدما إيجابيا نحو السلام العالمي عندما نعجز عن وقف سفك الدماء في شوارع القدس وتل أبيب ؟

لقد قامت السلطات الإسرائيلية ، في تجاهل تام للرأي العام العالمي ولجميع معايير القيم الحضارية ، بطرد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء من ديارهم . ثم زادت إسرائيل من تفاقم الازمة بتوطين ألوف المهاجرين اليهود في الأراضي التي احتلتها دون وجه حق . ولم تعر تل أبيب أدنى التفات لنداءات ضبط النفس عندما سعت بطريقة وحشية غير إنسانية إلى قمع المقاومة السلبية الفريدة المعروفة بالانتفاضة . في كل مرة تنزّل فيها إسرائيل قرية فلسطينية من الخريطة ، تطبع بدلا منها صورة لا تمنحي من أذهاننا . وفي كل مرة تزهر فيها إسرائيل روحا فلسطينية - ربما تكون قد (طفأت ومضة) ولكن مكانها تضاء ألف شعلة للحرية .

ومع ذلك ، فمجرد اجتماعنا للتركيز على هذه المشكلة يعني أننا لسنا على استعداد للتخلي عنها . وهناك ثلاثة أمور تشجعنا . أولاً ، الحماس الذي لا يكل للانتفاضة التي ارتقت الى مرحلة أعلى ، والتي دعمتها العزيمة الصادقة للفلسطينيين من أجل التخلص من نير الاستعباد ، وثانياً ، الإحساس المتزايد بين المواطنين الاسرائيليين المحبين للسلام بلزوم ايجاد طريقة للخروج من هذا المأزق فوراً ، وثالثاً ، العناصر التي وردت في بيان الرئيس ياسر عرفات والتي تتضمن بذور السلام . ولن يستتب سلام حقيقي في العالم ما لم يعد الهدوء الى الشرق الاوسط . ولن يعود الهدوء الى الشرق الاوسط ما لم تحل القضية الجوهرية ، قضية فلسطين ، بطريقة عادلة وشاملة ودائمة . وهذا في الحقيقة أمر ليس بالعسير كما يبدو . وقد مهدت المنظمة العالمية الطريق المؤدي الى تحقيق ذلك . والخطوة الاولى هي عقد مؤتمر دولي طبقاً لقرارات الجمعية العامة في هذا الشأن . ولن يجدي اجتماع كهذا ما لم تمثل فيه فلسطين عن طريق ممثلها الشرعي الوحيد ، منظمة التحرير الفلسطينية . وترى بنغلاديش أن المؤتمر المقترح هذا أفضل أسلوب للخروج من هذا المأزق . ولمجلس الامن دور حاسم في هذا المجال . ونحن نحث الاعضاء على أن يأخذوا في الحسبان أن الوقت عامل له أهمية مطلقة .

إن العالم يتغير . ولا يمكن أن تقاوم اسرائيل تيار التغير هذا الى الابد . ولاشك في أن العقول السديدة بين مواطنيها تسلم بذلك . ويجب أن تعترف تل أبيب بواقع الأمور . فنحن جميعاً نجلس على بركان بصدد الشرق الاوسط . وما لم نأخذ حذرنا فقد يحدث انفجار هائل يحرقنا جميعاً في لهيب نيرانه . إن القدس تعني دائماً الحبيب والسلام . ويجب ألا تغير تل أبيب ذلك لكي تعني الكراهية والدمار ، ولا يمكن لها أن تفعل ذلك .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر مندوب بنغلاديش على

الكلمات الرقيقة التي وجهها اليّ .

المتكلم التالي ممثل العراق . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه .

السيد التكريتي (العراق) : السيد الرئيس ، يسعدني أن أهنئكم على رئاستكم للمجلس في هذا الشهر ، وأنا واثق من أن خبرتكم الدبلوماسية العريقة وحكمتمكم الشخصية وحسن إدارتكم ستضمن النجاح لأعمال المجلس في هذا الشهر . وبالمناسبة أهنئ ممثل اليمن الشقيق على إعلان توحيد شطري اليمن وإعلان دولة الوحدة . نتمنى للشعب اليمني الشقيق المزيد من التقدم والإزدهار .

مرة أخرى تكشف إسرائيل عن طبيعتها الإجرامية والإرهابية ، وإمعانها في تحديها للشرعية الدولية واستهتارها بكل الاعراف والمواثيق الانسانية ، وتضيف جريمة بشعة جديدة الى سجلها الإجرامي . فلقد اقترفت قوات الاحتلال الاسرائيلي مجزرة دموية في ٢٠ أيار/مايو ١٩٩٠ راح ضحيتها ٢٠ شهيدا والمئات من الجرحى من أبناء الشعب العربي الفلسطيني .

إن المجزرة التي اقترفت إسرائيل لا يمكن النظر اليها كعمل فردي ، بل هي جزء من الجو العام للعدوانية والتعصب الذي يقوده الكيان الصهيوني نفسه . وهي تندرج في سياق إرهاب الدولة المنظم ضد الشعب الفلسطيني في كل أرض فلسطين . والغرض من هذا الإرهاب هو تهجير الشعب الفلسطيني وإخلاء الأرض العربية لاقامة المستوطنين الأجانب . إن سياسة الإرهاب هذه تمثل عدوانا صارخا على حقوق الانسان للشعب الفلسطيني وخرقا فاضحا للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة ، وتشكل تهديدا خطيرا للامن والسلام في المنطقة وفي العالم .

إن هذا النمط من جرائم الإبادة الذي درجت عليه إسرائيل لن يوقف النضال الفلسطيني ، كما لم توقفه من قبل الاسلحة المحرمة من غازات سامة وكيميائية استخدمتها إسرائيل ضد هذا الشعب . بل على العكس من ذلك ، فقد فجر انتفاضة شعبية شاملة للتعبير عن ارادة الشعب الفلسطيني في رفض الاحتلال الاسرائيلي وتأكيد عزمه على استعادة حقوقه كشرط أساسي لإرساء قواعد السلام العادل والشامل في المنطقة ، بما يتفق مع مبادئ القانون الدولي وقرارات الامم المتحدة ، فاستقطبت هذه الانتفاضة تأييد العالم ودعم قوى الحرية والعدل والسلام .

إن السلطات الاسرائيلية ، بما فيها قادة الهاغاناه أمثال شامير وشارون ، والمنظمات الصهيونية الاخرى لا تتردد في اللجوء الى الاساليب الفوغائية لتبرير هذه المجازر بحجة أن أمثال هذه المجازر تحدث في مختلف دول العالم . ولكنها تحرص على عدم الإشارة الى ما فعلته قوات جنوب افريقيا في ناميبيا قبل أن تحقق ناميبيا استقلالها . إنني أذكر أمثال جنوب افريقيا لأنها أيضا كانت في الواقع قوات احتلال تقتل أبناء شعب آخر تماما كما تفعل سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني .

هكذا تغالط اسرائيل وتحاول خداع العالم للتغطية على جرائمها واصرارها على تحدي منظمة الامم المتحدة وقرارات مجلس الامن والاتفاقيات الدولية ، بما في ذلك مواثيق حقوق الانسان . ومع هذا تزعم السلطات الاسرائيلية ، بكل صلافة ، أنها تلتزم بقواعد الحضارة والديمقراطية . انها تزعم زورا كل ما تشاء ولكن تفضل السكوت عن احتلالها وضمها للأراضي العربية ونكرانها لحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني .

ان ممثل الكيان الصهيوني لا يتورع عن انتقاد تحذير العراق لاسرائيل ، إلا أنه يخفي نصف الحقيقة . فهو يذكر تهديد العراق لاسرائيل دون أن يذكر بأن تهديد العراق كان في حالة تكرار اسرائيل لهجومها على العراق ، كما فعلت عام ١٩٨١ . وهكذا يستخف ممثل هذا الكيان بمجلس الامن والمجتمع الدولي . كل هذه الجرائم والاعمال اللاشرعية ، وكل هذه الأكاذيب والفوغاشيات من قبل اسرائيل ، ولا يستحي ممثلها أن يقلب الحقائق ويظهر نفسه كالحمل الوديع ، ويرمي بأوزاره على ضحاياه من أطفال الانتفاضة والاقطار العربية التي تحتل اسرائيل جزءا من أراضيها أو تهاجمها دون أي سبب مشروع .

لقد لاحظتم ولاحظنا أيضا أسلوب ممثل الكيان الصهيوني معكم ومعنا . انه أسلوب يغتقر الى الحد الأدنى للأصول . انه لم يكلف نفسه حتى بتحية بسيطة لكم وللحضور . انه يستعمل كلمة "أنتم" كما يخاطب العسكري جنديه . يستخف بكم وبكل الحضور ، ويسفه سبب جلستنا هذه هنا في جنيف ، ويعتبر نفسه هو وأسياده الذين يفهمون ، ولا يوجد غيرهم من يفهم . هذا اليوم صرح شامير ، رئيس الوزراء وقال : من الأفضل أن لا يقرر مجلس الامن شيئا من شأنه أن يقع تطبيقه على اسرائيل ، لأنه اذا ما قرر ذلك فسوف لا تطبقه اسرائيل ولا تعترف به . وقال : توجد قرارات سابقة للمجلس نفسه وللأمم المتحدة رفضت اسرائيل الاعتراف بها . هذا أسلوب قادة اسرائيل مع المجتمع الدولي . وهنا يتشدد ممثل الكيان الصهيوني بالديمقراطية والعصرية والحضارة . انه تناقض كبير ، ويثبت أن لهؤلاء القادة شخصيتين مختلفتين كلتاهما خطيرة على المجتمع الدولي والانساني ، ومن شأنهما أن تعرضا السلم والامن الدوليين للخطر وتعرضا المنطقة بشكل خاص للدمار .

في تقديري أن الولايات المتحدة الأمريكية صديق غير مخلص لإسرائيل . والسبب أنها لحد الآن لم تبد أي ملاحظة من شأنها أن تبصر إسرائيل حول مستقبلها وعلاقاتها مع دول المنطقة . فأمريكا تعرف كيف تقام العلاقات مع الجيران وأصحاب العلاقة . وعلى أمريكا أن تبصر إسرائيل بضرورة التخلي عن العنف والقتل لأن هذه الأساليب ليس من شأنها أن تقضي على أمة وشعب فلسطين ، بل العكس سوف تولد شعورا من شأنه أن يقابل العنف بالعنف ، وربما تتطور الأمور بشكل ليس في صالح الطرفين .

ان المنطق والسلوك اللذين من شأنهما أن يطمئنا ويبعدا شكوك أصحاب العلاقة هما الكفيلان بخلق فهم مشترك لكيفية اقامة علاقة وحياء مشتركة وليس العكس .

سمعنا جميعا كلام نائب وزير خارجية إسرائيل الذي يتعلق بالعراق . ان العراق يشعر ومتأكد من وجود خطر يهدد مصيره ، ومصدر هذا الخطر هو إسرائيل وخلفها الولايات المتحدة . فحتى على صعيد الأشخاص عندما يحسون بخطر يحاولون أن يفهموا مصدر الخطر ، ان الامر ليس بالسهولة التي يتصورها . على هذا الأساس فعل الرئيس صدام حسين عندما قال "اذا تعرض العراق لضربة اسرائيلية فسوف أحرق نصف إسرائيل" . أليس هذا من حقه ؟ أليس هذا من شأنه أن يجعل إسرائيل تفكر أكثر قبل العدوان ؟ أليس هذا من شأنه أن يمنع حدوث اعتداء اسرائيلي على العراق ؟ وهذه النتيجة من شأنها أن تريح المجتمع الدولي . ان من حق الرئيس صدام حسين وواجبه أن يفكر بحماية سيادة وطنه وأمن بلده ، والذي يجعله يفكر أكثر بهذه المشكلة الحيوية هو استهتار إسرائيل بارادة المجتمع الدولي ، اضافة الى انحياز أمريكا لإسرائيل ، بغض النظر عن سلوكها المرفوض من جميع دول العالم . والدليل أنه لا توجد هنا دولة قالت كلام لصالح إسرائيل إلا أمريكا . لذا أسأل لماذا تؤخذ الأمور مجتزأة ويسدل الستار على الأسباب المشروعة التي أدت اليها .

ان العراق وشعبه ليسا من دعاة الحرب . ان لدى الشعب العراقي وحكومته فهما راقيا وعصريا للحياة . لذا فإنه يرغب برغبة حقيقية أن ينصرف الى شؤونه الخاصة . وهناك حقيقة أخرى لا بد أن تعرفوها ، والحضور كذلك . ان العراق لا يستطيع أن يجبر الفلسطينيين على الحرب ، وحتى لو اجتمع العرب جميعا لا يستطيعون اجبارهم على ذلك

إذا لم يريدوا ذلك . ولكن إذا أراد الفلسطينيون أن يطالبوا بحقوقهم فنحن لا نقول لهم لا . بل سوف يكون صوتنا معهم لأجل الحصول على حقوقهم ، هذه حقائق لا بد أن يعرفها المجتمع الدولي ولا بد أن يعرف أن إسرائيل طامعة وتوسعية ، وعلى أصدقائها ، وعلى رأسهم أمريكا ، تنبيه إسرائيل بخطورة هذه الصفات . وعلى أصدقاء السلام ومحبيه أيضا أن يقولوا هذا ، ويعبروا بالتصرف بالاتجاه الذي يخدم عملية السلام .

كما تعلمون ، فإن القضية الفلسطينية كانت ولا تزال هي الشغل الشاغل للأمم المتحدة ، حيث اتخذت الأمم المتحدة ومختلف لجانها والوكالات المتخصصة مئات القرارات بخصوص هذه القضية التي تهدد الأمن والسلم الدوليين ، وتعتبر من أخطر مناطق التوتر في العالم . وبدلاً من أن تمثل إسرائيل للقرارات الصادرة عن مجلسكم الموقر والجمعية العامة التي منحتها عضويتها بشرط الالتزام بالميثاق ، فإن إسرائيل أمعنت في تحدي المجتمع الدولي ، فاعتدت على ثلاث دول عربية واحتلت أراضيها عام ١٩٦٧ ، واعتدت على العراق عام ١٩٨١ ، وعلى لبنان عام ١٩٨٢ ، وما تزال تحتل جزءاً من جنوبه ، كما اعتدت على تونس عام ١٩٨٥ .

إن إسرائيل ما كانت لتتحدى في سياستها العدوانية هذه وفي تحديها لإرادة المجتمع الدولي ورفض القرارات الدولية والاستهتار بها وبمبادئ حقوق الإنسان وتعطيل عملية السلام في المنطقة لولا الدعم الأمريكي اللامحدود الذي يتناقض مع ما تعلنه الإدارة الأمريكية بشأن الدفاع عن حقوق الإنسان .

إن وفد الجمهورية العراقية يدعم بدون حدود وشروط المطالب التي تقدم بها السيد الرئيس ياسر عرفات أمام مجلسكم الموقر ويطالب بإدانة شاملة ومطلقة للسياسة العدوانية الصهيونية التي تشجع مثل هذه العمليات الإرهابية وتقف عائقاً أمام أي جهد دولي لإيجاد حل عادل ومشرف للقضية الفلسطينية وتحقيق السلام الدائم في المنطقة . وإن أي حديث عن هذا السلام في ظل الاحتلال الصهيوني الصلف هو كلام غير عملي ، إذ أن السلام لا يمكن أن يتم إلا بتحقيق جميع الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني المتمثلة بإقامة دولته المستقلة ، وعاصمتها القدس .

وفي الختام أؤكد أن تحقيق السلام العادل وإجبار إسرائيل على احترام المواثيق الدولية لا يمكن أن يتما إلا من خلال تحمل المجتمع الدولي ، وخاصة مجلس الأمن ، مسؤولياته في حفظ السلم والأمن وذلك بغرض العقوبات على إسرائيل وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ، وبحماية الشعب الفلسطيني من بطش المحتل الإسرائيلي . إن تحقيق السلام العادل لا يمكن أن يتم في ظل الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية وقمع وإرهاب السلطات الإسرائيلية والمنظمات الصهيونية الإرهابية ، مما يستلزم إنهاء هذا الاحتلال وضمان حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبقية حقوقه الوطنية المشروعة ، بما في ذلك تأسيس دولة فلسطين وعاصمتها القدس كما أشرت .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل العراق على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

السيد تاديسي (اثيوبيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في

البداية ، سيدي ، أن أعبر عن سعادة وفدي لرؤيتكم تتراسون مجلس الأمن . وكونكم ، سيدي الرئيس ، وانتم الدبلوماسي المحنك الذي يمثل بلداً معروفاً تماماً بإسهامه في تعزيز دور الأمم المتحدة في مضمار صيانة السلم ستظلون محور نظرنا في هذا الموضوع الحساس ، لنبشر بالخير لتدبير أمور عملنا تدبيراً بناءً .

وبما أن هذه هي المرة الأولى التي يدلي فيها وفدي ببيان رسمي منذ وقوع الحدث السعيد المتمثل في وحدة شطري اليمن ، اسمحوا لي ، سيدي الرئيس ، أن أهنيئ

الشعب الشقيق لذلك البلد ، الذي كان منقسما ، على الخطوة الحاسمة التي اتخذها بإعادة توحيد هذا الشعب العظيم ورفاهيته . ونحیی جميع رجال الدولة المعنيين فی المفاوضات الحساسة التي أدت الى هذا المسعى النموذجي العامر بالفائدة فی تنسيق البشرية الى الوحدة والتفاهم .

واسمحوا لي كذلك أن أغتنم هذا الفرصة لأرحب بيننا بالممثل الدائم الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، السفير يوري فورونتسوف . وبالنظر الى خبرته الواسعة في مجال العلاقات الدولية ، لا يخامرنا شك بأنه سيسهم إسهاما هاما في عمل مجلس الامن . نتمنى له النجاح في مهامه الجديدة ونؤكد له تعاوننا التام معه .

عقب التطورات الايجابية التي وقعت في أرجاء العالم في السنوات الاخيرة ، شهد العديد من المناطق المضطربة في كوكبنا إنفراجا ملحوظا في حدة التوتر . بل كما يتضح من الاحداث السعيدة التي ذكرتها للتو ، يبدو أن العديد من الأمم والشعوب في هذا العصر قد انتهجت أسلوبا توفيقيا يتمثل في العيش بسلام وترك الغير يعيشون بسلام أيضا .

ومما يؤسف له أن الحالة السائدة في لب الشرق الاوسط لا تدعو الى التفاؤل . فالاحداث المحزنة التي وقعت في الاراضي المحتلة عقب المجزرة التي قتل فيها الفلسطينيين الابرياء السبعة وجرح فيها العديدون غيرهم يوم الأحد الماضي ، تشير بوضوح الى أن الشروط المسبقة اللازمة لتحقيق تسوية سلمية للنزاع العربي الاسرائيلي لم تتوفر بعد . ولا يسعنا إلا أن نعبر عن سخطنا إزاء استمرار هذا الوضع المحزن .

وكون مجلس الامن قد استجاب على نحو سريع للطلب بعقد اجتماع فوري وقرر أن يعقده هنا في جنيف لدليل إضافي على درجة الإلحاح التي يوليها للأحداث المأساوية الاخيرة التي وقعت في الاراضي المحتلة ، وكذلك لجدية انشغاله بكامل مشكلة الشرق الاوسط المستعصية .

لايزال وفدي على اقتناع بأن الحقوق الاساسية للفلسطينيين في الاراضي المحتلة لابد أن تحترم وفقا للقواعد ذات الصلة التي تحكم السكان المدنيين في ظل هذه

الظروف ، وأن اسرائيل يجب أن تكفل ألا يتخذ أي إجراء أو تدبير من شأنه أن يزيـد تعقيد الحالة من جانب أجهزتها المدنية أو العسكرية أو البرلمانية . وما لم تُبذل جهود متضافرة لتخفيف مستوى التوتر الذي أصبح سمة سائدة في الأراضي المحتلة ، فإن الأمل بتحقيق تسوية عادلة أكثر شمولاً لمسألة الشرق الأوسط سيظل وهماً . وما لم تتخذ نهج إنسانية وواقعية لحل المشكلة ، لا يمكن تجاهل حتمية حدوث المزيد من التطورات المنذرة بالسوء .

إن وقف العنف وصيانة قدر من الهدوء في المنطقة شرط مسبق لأي جهود ذات مغزى صوب تحقيق تسوية شاملة وعادلة ودائمة للمسألة الجوهرية . وأي إجراء أو سياسة تقوض التحرك الإيجابي صوب الحوار والتفاوض في هذه المنطقة المضطربة ستؤدي في النهاية إلى ضياع امكانيات إقرار السلم في الشرق الأوسط .

وإذا أصبح الاستخدام المستمر للوسائل القسرية ، أو اللجوء إلى استخدامها ، أسلوباً معتمداً لحسم المشاكل في المنطقة ، فإن جهود المجتمع الدولي صوب إقامة حوار قابل للاستمرار فيما بين أطراف النزاع ستكون ممارسة عقيمة .

إن حفظ النظام في الأراضي المحتلة إن لم يول الإهتمام الواجب للحقوق الأساسية لسكان هذه المناطق ، فلن يكون إلا حافزاً سلبياً لتصعيد التوتر في المنطقة . وبهذا فإن تلمس الحل للمسألة الأساسية لمشكلة الشرق الأوسط ، في إطار قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، سيظل هدفاً بعيد المنال ما لم يسد التعقل والشرعية .

يبدرك الأعضاء إدراكاً تاماً أن البلدان التي تترتب عليها مسؤوليات خاصة فيما يتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين يبدو أنها قد دلت على قدر لا بأس به من الالتزام بإقرار السلم في الشرق الأوسط . وبالمثل ، فإن المناخ السياسي السائد فيما بين الأمم ، وخاصة الدول الرائدة ، يهيئ فرصة سانحة لاستخدام المساعي الحميدة التي يمكن اللجوء إليها تحقيقاً للسلم .

ولهذا فإن رأينا المدروس هو أن المجتمع الدولي ، وبصفة خاصة مجلس الأمن ، ينبغي أن يستفيد من هذا المناخ السياسي الدولي المؤاتي لتشجيع جميع أطراف النزاع

على الإسهام بنصيبها في عملية السلم التي ما برحت تواجه مصاعب جمه منذ سنوات عديدة . ونثق بأن مجلس الأمن سيتمكن من معالجة المسألة بكاملها ومن انتهاز مسار للعمل من شأنه أن يشكل أساسا لتعزيز عملية السلم بأسلوب كفيل باستعادة الحقوق الفلسطينية وحقوق الجميع في العيش في سلم وأمن في منطقة لم تتنفس الصعداء بعد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل اشيوبيا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي ممثل مصر . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء

ببيانه .

السيد العربي (مصر) : السيد الرئيس ، اسمحوا لي أن أبدأ بتوجيه

التهنئة إليكم على رئاستكم القديرة لأعمال مجلس الأمن في هذه الدورة الاستثنائية .
كما أتوجه الى شعب اليمن الشقيق بخالص التهنئة على وحدة شطريه .

إن مجلس الأمن مُطالب اليوم باتخاذ موقف حازم تجاه الاحتلال العسكري الاسرائيلي . وعلى المجلس أن يقرر ما يجب اتخاذه من إجراءات رادعة لمواجهة سياسة مستمرة مطردة من تكريس الاحتلال وممارسة القهر ، سقط نتيجة لها الابرياء من أبناء الشعب الفلسطيني المدافع عن حقه في الحرية والاستقلال ، والمطالب بأرضه بغير محتل ولا شريك . إن المجتمع الدولي ، ممثلا في مجلس الأمن ، لا يمكن أن يقف غير مبال وهو يرى قيم العدالة والحرية والأمن والسلام تسقط برصاص الاحتلال الاسرائيلي جنبا الى جنب مع الابرياء العزل من شباب فلسطين وأطفالها .

وما تشهده الاراضي الفلسطينية المحتلة من أحداث فاجعة هذه الايام إنما هو مظهر من مظاهر استمرار الاحتلال الاسرائيلي وإنكار حق الشعب الفلسطيني في الحرية والاستقلال . والمذبحة التي وقعت يوم أحد أسود قابلة لأن تتكرر ما دام الاحتلال الاسرائيلي مستمرا . إن إنهاء الاحتلال هو السبيل الوحيد للقضاء على العنف . ولقد اتخذ المجلس موقفا من الاحتلال الاسرائيلي منذ ٢٣ عاما بإصداره القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي يعد ، حتى يومنا هذا ، الأساس الصالح المجمع عليه لتسوية سلمية شاملة . والحاجة اليوم ماسة الى الالتزام بمبادئ هذا القرار والعمل على تنفيذها . ومسؤولية المجلس عن التنفيذ لا تتحمل الإبطاء ولا الإرجاء . والمطلوب من المجلس الآن اتخاذ التدابير اللازمة للتنفيذ الفوري .

ولقد تضمن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) المبادئ الموضوعية لتسوية النزاع العربي الاسرائيلي . كما طالب القرار الأمين العام بالعمل على تنفيذ أحكامه ، حيث نص في الفقرة الثالثة من منطوقه على أن يكلف الأمين العام مبعوثا خاصا للقيام بما يلي :

(تكلم بالانكليزية)

"... تشجيع الاتفاق ومساعدة الجهود الرامية الى تحقيق تسوية سلمية

مقبولة وفقا للأحكام والمبادئ الواردة في هذا القرار" .

(واصل الكلمة بالعربية)

وقد يُرى أن الوقت قد أوفى الآن للإقدام على هذه الخطوة وللعمل على إنهاء الاحتلال الاسرائيلي .

إن الأراضي الفلسطينية المحتلة ليست مالا مباحا أو أرضا تستطيع اسرائيل أن تتصرف فيها على هواها . إنها أرض يقطنها شعب له حقوق تتساوى مع حقوق جميع الشعوب الأخرى طبقا لأحكام القانون الدولي المعاصر . وليس هذا بأمر جديد . فلا يجب أن ننسى أن الفقرة الرابعة من المادة ٢٢ من عهد عصبة الأمم قد أقرت بحق شعب فلسطين تحت الانتداب البريطاني في أن تكون له دولة مستقلة عندما وضعت مع شعوب أخرى كانت تابعة للإمبراطورية العثمانية على النحو التالي :

(تكلم بالانكليزية)

"بأنه قد بلغ مرحلة من التنمية يمكن فيها الاعتراف بوجوده وبدولته المستقلة مؤقتا" .

(واصل الكلمة بالعربية)

لقد حدث ذلك قبل ٧٠ عاما تقريبا ، وتؤكد في قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) المؤرخ في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ الذي قضى بإنشاء دولتين في فلسطين جنبا إلى جنب وعلى قدم المساواة ، وليس دولة واحدة . واسرائيل التي أعلنت تأسيس دولتها بناء على قرار الجمعية العامة ١٨١ (د-٢) ، تناقض نفسها وتضرب بيدها دعامة وجودها عندما تنكر على الشعب الفلسطيني حقه في أن تكون له دولته المستقلة . إن ما يجري اليوم في الأراضي المحتلة لا يمكن النظر إليه بمعزل عن الرفض الاسرائيلي المستمر والمتعنت لكل مبادرات السلام ولاصرار اسرائيل على تجاهل الشعب الفلسطيني وممثليه الشرعيين ، وهو الطرف الاصيل في النزاع ، وصاحب القضية الذي لا يمكن إقرار حل في غيبته أو دون مشاركته ودون موافقته .

إن انتفاضة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة ، وهي الآن في عامها الثالث ، إنما هي تعبير أكيد عن ارادة سياسية واعية ومصممة على رفض الاحتلال الاسرائيلي وعلى

تقرير المصير والاستقلال . لقد قدم الشعب الفلسطيني الباسل آلاف القتلى والجرحى وعانى آلاما لا حد لها لكي يؤكد لاسرائيل المحتلة وللعالم أجمع أن حقوق الشعوب في أوطانها لا يمكن أن تسقط بالتقادم أو تضيع بالنسيان وأن الاحتلال والقهر وإن طال أمدهما لا ينشئان حقا ولا يقيمان أمانا ولا سلاما .

إن اسرائيل ملتزمة الى حين انتهاء احتلالها للأراضي العربية المحتلة بأن تحترم القواعد الدولية التي تنظم وجودها المادي في الأراضي العربية المحتلة كسلطة احتلال . وتتحدد مهمة اسرائيل طبقا لاحكام هذه القواعد التي لا تضي على اسرائيل أية حقوق سيادية أو صلاحيات عامة على الأراضي المحتلة ، بل تحدد لها القيام بأعمال معينة على سبيل الاستثناء فقط وبصفة مؤقتة لحين زوال الاحتلال . وليس صحيحا ما ذكره ممثل اسرائيل هنا بالأمس من أن الاشراف والرقابة الدولية على ما يدور في الأراضي المحتلة لا تحقق من مدى احترام اسرائيل لتعهداتها كدولة احتلال يعتبر تعديا على اسرائيل أو تدخلا في شؤونها الداخلية ، لأن الدول الاطراف في اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ لديها مسؤولية جماعية مستمدة من المادة الاولى المكررة في الاتفاقيات الاربع باحترام احكام هذه الاتفاقيات وبكفالة الاحترام . فالتأكد من احترام اسرائيل لاحكام هذه الاتفاقيات التزام قانوني على جميع الدول الاطراف .

إن الممارسات التي تقوم بها اسرائيل تعتبر مخالفة صارخة لاحكام القانون الدولي وأعرافه ومبادئه وهي تتناقض مع التزامات اسرائيل التعاهدية النابعة من ميثاق الأمم المتحدة ومن اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩ ومن جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالأمن والسلم الدوليين بوجه عام وبمشكلة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية بوجه خاص .

وقد أمنت إسرائيل وتمادت في مخططاتها بمحاولات متكررة لتعديل الطبيعة الديمغرافية للأراضي المحتلة . فضمت أجزاء من هذه الأراضي وشيدت المستوطنات داخل هذه الأراضي ونقلت إليها إسرائيليين ومهاجرين وأقديين من الخارج .

إن أسلوب ضم الأراضي وإنشاء المستوطنات وفرض الأمر الواقع هو خرق صريح للمادة ٤٩ من اتفاقية جنيف الرابعة وهو تحدٍ صريح لإرادة المجتمع الدولي المتمثل في قرارات الأمم المتحدة . وتكفي الإشارة إلى القرار الذي أصدره مجلس الأمن في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦ والذي نص على أن إنشاء المستوطنات يخالف أحكام القانون الدولي ويعد عقبة في سبيل السلام .

هناك ظاهرة جديدة في الأراضي المحتلة : الهجرة . لقد نص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الفقرة ٢ من المادة الثالثة عشرة على أنه "يحق لكل فرد أن يفادر أية بلاد بما في ذلك بلده ، كما يحق له العودة إليه" . كما جاء العهد الدولي الخاص بالحقوق السياسية والمدنية في مادته الثانية عشرة مؤكداً لذات الحق . ويجب أن يكون واضحاً عندما تناقش حق الهجرة ، أن هذا الحق لا يمكن اعتباره حقاً مطلقاً مجرداً ولا يمكن استخدامه لإلحاق الضرر والأذى بحقوق الآخرين .

إن الحق في الهجرة لا يمنح سلطة الاحتلال صلاحية تقرير توطين المهاجرين إليها في الأراضي التي تحتلها . فقد حسمت اتفاقية جنيف الرابعة هذه المسألة بصفة قاطعة ونهائية حيث قررت المادة ٤٩ أنه "لا يجوز لسلطة الاحتلال أن ترحّل أو تنقل جزءاً من سكانها المدنيين إلى الأراضي التي تحتلها" . ومن باب أولى فإن ما ينطبق على سكان دولة الاحتلال ينطبق على المهاجرين الجدد .

إن الحق في الهجرة يرتبط بالحق في العودة . هذا ما نص عليه الإعلان العالمي لحقوق الإنسان . الهجرة والعودة وجهان لنفس العملة . إن الشعب الفلسطيني مبعّد وينتظر العودة إلى دياره للعيش في سلام بين جيرانه . ومن حق الشعب الفلسطيني بكل يقين ، أن يمارس حقه الطبيعي في العودة . وقد أقرت الجمعية العامة حق الشعب الفلسطيني في العودة في قرارها رقم ١٩٤ (د-٣) المؤرخ في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨ وتؤكد الجمعية هذا القرار سنوياً منذ ذلك التاريخ . فتوطين المهاجرين الجدد

يتعارض مع ما قرره الأمم المتحدة من حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم .

ان الانتهاكات اليومية والمستمرة لحقوق الشعب الفلسطيني تتطلب تحركا دوليا سريعا من جانب المجلس لتوفير حماية دولية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة فسيشكل تواجد دائم للأمم المتحدة في الاراضي الفلسطينية المحتلة - وأكرر : تواجد دائم للأمم المتحدة . وأود أن أشير في هذا الصدد الى قرار مجلس الأمن ٦٠٥ (١٩٨٧) المؤرخ في ٢٢ كانون الاول/ ديسمبر ١٩٨٧ الذي طالب بضمان أمن وحماية المدنيين الفلسطينيين المقيمين تحت الاحتلال الاسرائيلي . كما أشير أيضا الى ما ورد في تقرير السيد مارك غولدنغ ، وكيل الأمين العام للشؤون السياسية الخاصة ، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ عقب زيارته للاراضي الفلسطينية المحتلة بشأن تعريف الحماية المادية لسكان الاراضي المحتلة .

إن الطرف الفلسطيني ، وهو الطرف الاصيل في مشكلة الشرق الاوسط ، قد طرح مبادرة تاريخية للسلام تمثلت في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني الذي عقد في الجزائر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، التي انصبت على قبول الإطار الدولي العام لحل مشكلة الشرق الاوسط ممثلا في كافة القرارات الصادرة عن الأمم المتحدة والمعنية بالمسألة الفلسطينية .

ولقد أكد الرئيس ياسر عرفات رئيس دولة فلسطين بجلاء ووضوح في كلمته الشاملة والبلغة التي ألقاها هنا بالأمس على التزام فلسطين الاستراتيجي والثابت بالسلام على أساس من الشرعية الدولية وبما يحقق المساواة وتوازن المصالح واحترام حق الشعب الفلسطيني في التحرر والاستقلال الوطني واحترام حق العيش والسلام والأمن للجميع .

ومنذ انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ توالى المحاولات الهادفة الى اطلاق مسيرة السلام من عقالها . وتقدم الرئيس حسني مبارك بمبادرة تتكون من ١٠ نقاط بهدف تنشيط عملية السلام . وقد لاقت هذه المبادرة تأييدا دوليا واسعا ، كما كانت هناك مساع ومبادرات أخرى ، اصطدمت جميعها

بحايط الرفض الاسرائيلي مما أدى الى تولد الشعور بالإحباط في الاراضي المحتلة وتعاقد التوتر والعنف .

إن مصر وقد كانت أول من فتح الابواب الموصدة أمام نسائم السلام في الشرق الاوسط ، تؤمن بأن السلام لا يتجزأ وأن الامن حق للجميع لا يمكن أن ينعم به البعض ويحرم منه البعض الآخر ، ومن هنا فإن مصر تطالب بضرورة تنفيذ قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقرارات الامم المتحدة الاخرى ذات الصلة التي تدعو الى إنهاء الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية المحتلة في حزيران/يونيه ١٩٦٧ بما فيها القدس الشرقية ، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره وإقامة دولته ، حتى يمكن أن تنعم منطقة الشرق الاوسط بسلام عادل ودائم من خلال عقد المؤتمر الدولي للسلام في الوقت الملائم ، على أن يسبق ذلك الإعداد المناسب .

وتدعو مصر جميع الاطراف المعنية ، وفي مقدمتها اسرائيل وفلسطين ، الى أن تبدأ في أقرب وقت ممكن حوارا مباشرا ينطلق من اعتراف متبادل متزامن بين الطرفين الاسرائيلي والفلسطيني للتوصل الى تسوية شاملة للنزاع العربي - الاسرائيلي تقوم على حق الشعب الفلسطيني في الاستقلال وتقرير المصير على ترابه الوطني ، وحق جميع دول المنطقة في العيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

كما تطالب مصر باحترام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ وانطباقها على الاراضي الفلسطينية المحتلة - تلك الاتفاقية التي تقضي بعدم جواز تغيير التركيب الديمغرافي أو الوضع القانوني لهذه الاراضي ، وتمنع نقل السكان من دولة الاحتلال الى تلك الاراضي .

وتطالب مصر المجلس بأن يؤكد مرة أخرى أن إقامة المستوطنات في الاراضي العربية المحتلة بما فيها القدس عمل غير قانوني وعقبة في طريق السلام . وترى مصر ضرورة اتخاذ الاجراءات اللازمة لوقف نقل المهاجرين الى الاراضي المحتلة . وتناشد مصر كافة الدول الموقعة على اتفاقيات جنيف بالعمل معا على ضمان احترام هذه الاتفاقيات وعلى حماية الشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة .

وترجو مصر كذلك أن تتخذ الأمم المتحدة الخطوات الضرورية لمتابعة ومراقبة التطورات عن طريق تواجد مستمر للأمم المتحدة في الأراضي المحتلة . وقد حدد الرئيس ياسر عرفات في بيانه الشامل أمس التدابير المطلوب من المجلس اتخاذها ، وتأمل مصر أن يقر المجلس تدابير الحماية التي أشار إليها الرئيس عرفات .

إن التاريخ المعاصر للبحث عن السلام في الشرق الأوسط يمثل - وبحق - تاريخ الغرض الضائعة التي فقدت في خضم الاصرار على المصالح الذاتية الضيقة . ويشهد جيلنا الآن فرصة تاريخية لاقرار السلام والامن والاستقرار في المنطقة ، فالوضع الدولي يشهد درجة متقدمة من الانفراج والتحول ، من توازن القوى والمجاهة الى توازن المصالح وقرار الاعتماد الدولي المتبادل . ولا يجب أن نسمح بأن تكون منطقة الشرق الأوسط استثناء من هذه القاعدة .

ولقد كان للأمم المتحدة دورها البارز في تحقيق تقدم تجاه حل المنازعات الاقليمية في مختلف بقاع العام ، والآن ، وبعد أن تحقق السلام في ناميبيا وحظي شعبها بحقه في الاستقلال الوطني بعد اثني عشر عاما من صدور قرار مجلس الامن ٤٣٥ (١٩٧٨) فإن الأمم المتحدة مطالبة بالتزام مماثل للتوصل الى السلام الدائم والعدل في الشرق الأوسط .

إن الظروف الموضوعية المتاحة أمامنا اليوم لصنع السلام في الشرق الأوسط يجب أن تقابلها استجابة من الطرف الاسرائيلي بالاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني ، فقد حان الوقت لكي تستجيب اسرائيل لاصوات السلام خارجها وداخلها من أجل التوصل الى سلام عادل ودائم لا يكون موجها لخدمة طرف واحد أو لتأكيد حقوق طرف بعينه وإنما يعكس قواعد العدالة والقانون الدولي ومبدأ توازن الحقوق والواجبات .

يجب علينا قبول تحدي السلام الذي يواجهه العالم بأسره لتفادي كارثة تتمثل في استمرار عوامل التوتر وعدم الاستقلال في الشرق الأوسط حتى نتمكن من ارساء قواعد راسخة لسلام شامل وعادل ودائم في منطقة كانت مهدا للحضارات والاديان السماوية الثلاثة .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل مصر على الكلمات

الرفيعة التي وجهها الي .

المتكلم التالي هو نائب وزير الشؤون الخارجية في جمهورية إيران الإسلامية .

أرحب به وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد شيخ الاسلام (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالفارسية :

الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد) : "أُذِنَ للذين يُقَاتِلُونَ بأنهم ظَلَمُوا وإن الله على نَفَرِهِمٍ لقدير الذين أُخْرِجُوا من ديارهم بغير حَقِّ إلا أن يَقُولُوا رَبَّنَا الله" (سورة الحج ، الايتان ٣٩-٤٠) .

أود في البداية أن أحيي ذكرى الشهداء الفلسطينيين . شهداء الانتفاضة . لقد قادوا طريق المقاومة والتضحية وجلبوا النضال العادل للفلسطينيين المقهورين إلى أذهان العالم . انني أحييهم وأمجد أرواحهم ، وأعرب عن التضامن الذي لا يحيد لشعب جمهورية إيران الإسلامية وحكومتها مع الاطفال والنساء والرجال الفلسطينيين ، مع أولئك المجاهدين المجهولين .

ينعقد مجلس الأمن اليوم للتداول حول ابادة الفلسطينيين على أيدي وحوش قوات الأمن الصهيينة في فلسطين المحتلة . إن عمليات قتل العزل والاعتقال المذبذب والمنظم الذي تقوم به الصهيونية بوحشية سافرة ، أدت إلى فقدان المئات من المسلمين الأبرياء لأرواحهم أو إصابتهم اصابات خطيرة . واطلاق العنان لارتكاب هذه الجرائم الوحشية ضد سكان الاراضي المحتلة لا يدع مجالاً للتردد في تناول مشاكل المناطق المحتلة .

إن العنصرية والتوسع والعدوان العسكري ، وقبل كل شيء ، الحلم الشرير "بإسرائيل الكبرى" ، عناصر أساسية تشكل "النظام الصهيوني" . وآلية تحقيق هذه الأهداف هي القتل والتعذيب وابداء الجيل القادم والاعتقال والفصل والطرده وترحيل الفلسطينيين الأصليين بالقوة واستعمال الغازات السامة واطلاق الرصاص على الأفراد العزل وخلق جو من الرعب وعدم الاستقرار وفرض القيود السياسية والاقتصادية والشفافية والاجتماعية في الاراضي المحتلة .

لقد انتهك النظام الصهيوني لسنوات عديدة وبصورة صارخة جميع قواعد القانون الدولي المعترف بها التي تمنع معاملة سكان الاراضي المحتلة معاملة سيئة وتغبيير طابع هذه الاراضي . إن التغييرات الديموغرافية الجديدة التي يفرضها النظام الصهيوني على الاراضي المحتلة عن طريق توطين مهاجرين يهود جدد مثال واضح على هذه

التغييرات الالقانونية . وبتجاهل كل صور التعبير عن الغضب والادانة الصادرة عن جميع
أنحاء العالم ، يستمر النظام الصهيوني في اتباع سياسته الراسخة لقمع الفلسطينيين
وقتلهم وانتهاك جميع الحقوق والامتيازات التي تحقق لهم وفقا لقواعد القانون الدولي .
وللأسف ، فإن المجتمع الدولي قد فشل خلال العقود الاربعة الماضية في الوفاء
بتوقعات الجماهير والاعتراف بالحقوق غير القابلة للتصرف للأمة الفلسطينية في تقرير
مصيرها والعودة الى كل أراضيها . وبالإضافة الى ذلك ، فإن تدفق موارد معينة ودعم
حيوي من دول كبرى ، ولاسيما الولايات المتحدة ، الى النظام الصهيوني ، يلعب دائما
دورا هاما في فشل المجتمع الدولي في الوفاء بالتزاماته . ولسوء الطالع ، ففي هذه
الظروف نسمع عن الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الفلسطيني المضطهد ، ونرى في نفس
الوقت موجات جديدة من الاضطهاد ، واحتلال مناطق جديدة ، واستمرار هجرة اليهود الى
الأراضي المحتلة .

وبعد وقت قصير من ظهور السياسة الصهيونية الجديدة لتوطين المهاجرين اليهود الجدد في الأراضي المحتلة شهدنا القتل الجماعي للشعب الفلسطيني المقيّم ، الذي انتفض وطالب بحقوقه الأصلية . ولم يحدث هذا عفواً أو بمحض الصدفة . فمن الواضح تماماً أن جميع الإجراءات والتدابير غير الإنسانية الأخيرة تجسد للسياسة الصهيونية الجديدة التي يجري تنسيقها مع المؤيدين الدوليين للنظام الصهيوني من أجل بثّ الخوف في قلوب السكان الفلسطينيين وقمع ودحر الانتفاضة وأخيراً إحلال المهاجرين اليهود الجدد محل السكان الفلسطينيين الأصليين . وفي هذا الصدد اغتتم الفرصة لكي أقول بعبارة واضحة كل الوضوح أنه ينبغي للمجتمع الدولي بمفّة عامة وللأمم المتحدة بمفّة خاصة ، قبل أن يغت الاوان ، أن تتخذ تدابير جادة فعالة وعملية للتصدي لعملية التدفق الجديد للمهاجرين اليهود إلى فلسطين المحتلة وتوطينهم في أراضي الفلسطينيين وأسلافهم ، وذلك تجنّباً للقلق وعدم الاستقرار وإراقة الدماء مستقبلاً في المنطقة . ويعلمنا التاريخ والخبرة أن اللامبالاة والانعزالية ، في وجه العدوان ، لن يخدموا عملية السلم والاستقرار . بل يمهّدان السبيل إلى المزيد من العنف والعدوان .

إن انتفاضة المسلمين الفلسطينيين التي بلغت ثلاثين شهراً حتى الآن - والتي سُجّلت في التاريخ عن حق على أنها "ثورة الحجارة" - قد وفّرت فرصاً جديدة لثورة الشعب الفلسطيني وكفاحه . إن الانتفاضة تعبير عن مقاومة ووعي أمة مقتلة من أرضها لم يعد لديها ما تخشى عليه وقد أثبتت وجودها بدمها ولحمها ، أمة أدّى إيمانها والتزامها بالإسلام وبعداles كفاحها إلى مولد حركة جديدة وأمل جديد ، حركة وأمل يشكلان تنويجاً لسنوات من تجربة كفاح هذه الأمة المقيّم ضد جميع الأعداء الصهاينة ومؤيديهم الدوليين . إن الانتفاضة هي صرخة احتجاج واضحة لأمة مسلمة مقيّم رفعت ، بعد سنوات من الانتظار والتوقعات ، علم كفاحها بنفسها وطالبت بحقوقها . إن الانتفاضة تعبير عن خيبة أمل كبيرة إزاء جميع تلك الخطط والتدابير التي بشرت لسنوات طويلة بالسلم والأمن لكنها في واقع الأمر تجاهلت حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف .

ولهذا السبب فإننا نواجه الآن القتل الوحشي الجبان لابناء وبنات الأمة الفلسطينية على أيدي الصهاينة ، لقد أدركت دول العالم المتغطرة وعلى رأسها الولايات المتحدة ، كما أدرك عملاؤهم الصهاينة أنه لن يكون هناك خنوع أو مهادنة لما يسمى بخط السلم ما دامت الانتفاضة تسير في مسار الجهاد المقدس بقوة وبروح من التضحية .

إن حركة الإسلام الناهض ، تلك الظاهرة الاصلية في هذا القرن التي علمت دروس التحرر والتضحية للمسلمين وسائر أمم العالم المسلوقة الحقوق والتي شكلت تجربتها المظفرة انتصار قبضات أيدي عزلاء تحمل شعاري "الموت لأمريكا" و "الموت لإسرائيل" فوق قلعة القمع الفاشية الكبرى . إن هذه الحركة قد أثبتت دون أدنى شك أن الأمة إذا عوّلت على معتقداتها الإسلامية وتراثها الاصيل عندما تبدأ كفاحها ضد العدو ، مهما كانت قوته الظاهرية ومهما كثرت أسلحته ، فإن النصر سيكون أكيدا . إن الأمم والشعوب عندما تشرع في الكفاح ، انطلاقا من معتقداتها وأصالتها ، ستكون قادرة على استئصال العدو مهما بلغت قوته .

وانطلاقا من المبادئ التوجيهية الدينامية الابدية لقائد الثورة الإسلامية الكبير الإمام خميني وقائد الثورة آية الله خميني ، أعلنت جمهورية إيران الإسلامية مرارا وتكرارا عن إخلاصها وتأييدها للقضية الفلسطينية المقدسة ولم تتردد مطلقا في خدمة هذه القضية . وفي هذا الإطار أود أن أكرر تأييد جمهورية إيران الإسلامية الكامل المطلق الشامل لانتفاضة الأمة الفلسطينية المسلمة وكفاحها . كذلك أود أن أعلن عن استعداد جمهورية إيران الإسلامية ، حكومة وشعبا ، لتقديم كل وسائل الدعم والمساعدة الممكنة للمسلمين الفلسطينيين المحرومين في هذا الكفاح الجاد الغمال ضد الكيان الصهيوني من أجل القضاء على بؤرة الشر وعدم الاستقرار والعدوان هذه .

وأخيرا أود أن أناشد مجلس الأمن والأمم المتحدة ، إلى جانب إدانتها الواضحة القاطعة للجرائم التي ارتكبتها الصهاينة مؤخرا ، أن يتخذ تدابير عملية حاسمة ضد ذلك النظام المحتل لفلسطين المقدسة وأن يتخذ تدابير ضد ذلك النظام وضد أهدافه الشريرة وأن يعربا عن تأييدهما للثورة الفلسطينية وشعب فلسطين المسلم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) اشكر ممثل جمهورية إيران

الإسلامية على العبارات الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي هو ممثل قطر وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء

ببيانه .

السيد النعمة (قطر) : سيادة الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أزجي لكم

التهنئة الواجبة على رئاستكم لمجلس الأمن ، في اجتماعه التاريخي هذا ، الذي يتصدى فيه المجلس مرة أخرى للقضية الفلسطينية من منطلق الأحداث الدامية التي وقعت في الأسبوع المنصرم . وانني لعلي يقين تام بأنكم ستكونون أهلا لما كلفتم للقيام به من أعباء ، إذ حباكم الله زادا من العرفان والحكمة ، مما سيجعلكم قادرين على إنجاح المجلس ، وإيماله لاتخاذ قراره المرتجى .

وإنه ليطيب لي أيضا أن أزجي الشكر الوافر لرئيس مجلس الأمن في الشهر المنصرم على ما بذله من جهد دائب وسعي حميد .

وأن وفد بلادي ليرنو من خلال مجلسكم الموقر الى ازجاء أطيب التهاني لهذه البشرى اليمنية العزيزة علينا جميعا في إطلالة دولتها الموحدة على الدنيا . انها لعمرى في دنيا التاريخ إطلالة أزلية الميلاد .

إن فظائع الاحتلال الاسرائيلي وانتهاكاته لحقوق السكان المدنيين في الاراضي العربية المحتلة أمر ليس بالجديد ، إذ ظل مستمرا طوال السنين الخوالي للاحتلال ، وقد سجلت قرارات سابقة لمجلسكم الموقر والجمعية العامة تلك الانتهاكات ، ونددت بخرق القوانين والاعراف الدولية ، وطالبت بوضع حد لذلك السلوك الاسرائيلي المخالف لاتفاقية جنيف التي تحمي السكان المدنيين من بطش سلطات الاحتلال . كما طالبت تلك القرارات بالتوصل الى حل سلمي عادل على أساس المبادئ التي وضعتها قرارات الامم المتحدة وعلى رأسها عدم شرعية ضم الاراضي بالقوة . على أن تلك النداءات المتكررة لم تلق استجابة من اسرائيل ، إذ استمرت في غيها وصعدت من مستوى العنف الذي تمارسه ضد سكان الاراضي المحتلة ، وذلك مع بداية انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسل - تلك الانتفاضة المباركة التي لا ترمي إلا الى احقاق حقوق الشعب الفلسطيني في الحرية وفي تقرير المصير ، شانه في ذلك شأن باقي شعوب العالم ، ووفقا لما جاء في ميثاق الامم المتحدة .

غير أن أحداث يوم الأحد الدامي وما تلاها في الأسبوع الفائت قد جاوزت كل الحدود وخلقت جوا من التوتر في منطقتنا وفي العالم .

ان وفد بلادي يناشد مجلسكم الموقر هذا اصدار قرارات تعيد الحق لاهله وتعمل على ارساء قواعد العدل والسلام ، وذلك بالإدانة والرفض الشديدين لممارسات اسرائيل ، وتوفير حماية دولية ، وتحت رعاية الأمم المتحدة ، للسكان الفلسطينيين ، والوقوف الفوري لبناء أية مستوطنات في الاراضي العربية المحتلة ، والعمل على دفع اسرائيل الى الامتثال لقرار الامين العام بارسال ممثل عنه لشؤون الاراضي المحتلة ، والعمل على تسهيل مهمته المكلف بها من قبل الامين العام .

لقد استمع مجلسكم الموقر الى البيان الهام الذي ألقاه - باسم شعب فلسطين - الرئيس ياسر عرفات الذي أكد ، بحضوره شخصيا هذه الجلسة ، أهمية انعقادها وحيوية مداولاتها وخطورة ما يجب أن يتوصل اليه المجلس من قرار حاسم يضع حدا لمعاناة الشعب الفلسطيني الذي لا يسعى إلاّ لسلام مشرف يتمكن في ظله من العيش بأمان واطمئنان في دولته المستقلة . ولولا خطورة الموقف ، وحاجة مجلس الامن والعالم الى الاستماع للموقف الفلسطيني من مرجعية قيادته على أعلى المستويات ، لكان من الضروري أن نصر على استقامة الموقع . بيد أن الخطاب التاريخي للرئيس عرفات يشير الى أولويات الهموم والاهتمامات الفلسطينية في هذه المرحلة الدقيقة جدا من تاريخ القضية .

ان وفد دولة قطر ، استقراء لمقولات الرئيس ياسر عرفات ، ليؤيد كل التأييد تلکم الخطوات العملية الخمس التي اقترحها . إننا لنرى فيها خير سبيل مجددة تؤدي الى إقرار العدل والسلام للشعب الفلسطيني . كما نرى في هذه المقترحات العملية الخمسة منطلقا حقيقيا رحبا يحتضن آمال وأمان الشعب الفلسطيني ، ليلقى ذلك الشعب المكدود حقه الانساني في نوال مستراحه المسلوب ومستراحه المغتصب .

لقد أكدت مقولات الرئيس ياسر عرفات وبجلاء ووضوح تام ايجابية التوجهات الفلسطينية في القرارات التاريخية للمجلس الوطني الفلسطيني ، التي لا تزال تشكل السياسة الرسمية لمنظمة التحرير الفلسطينية في تحديد منهجيتها واعتدال مساراتها . أو ليس في الإعراض عن سماع الحق ملف وعزوف عن رؤية الحقيقة ؟ فلمعمرى قاتل الله العماء في الفكر والخلد ، كيف يمكن أن يطلب من الفلسطينيين تقديم تنازلات أكثر من تلك ، واعتدالا أكثر في مسارات تحف شعابها شتى ضروب الحذر والخوف ؟ فلماذا إذن

تتعاقد أعمال العنف من قبل إسرائيل ضد سكان الأراضي المحتلة ؟ ولماذا توضع الشروط المسبقة والقيود التي لا يقبلها أي منطق جدلي حول كيفية تمثيل الشعب الفلسطيني في مفاوضات السلام ؟ ثم ولماذا الأصرار على استثناء أجزاء من الأراضي التي احتلتها إسرائيل من التزامها الأكيد - في ظل القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة - بالانسحاب من كافة الأراضي التي احتلتها إسرائيل بقوة السلاح ؟ لقد جاء كل ذلك تأكيداً قاطعاً لسياسة التسوية والمماثلة التي تتبعها حكومة إسرائيل . أما أن الأوان لأولئك الذين يملكون التأثير على اتجاهات إسرائيل أن يحملوها على اتباع جانب معقول في سلوك طريق أقرب للسلام العادل ؟

إن ما نطالب به المجتمع الدولي من خلال مجلسكم الموقر هو توفير الجهاز الذي يؤمن حضوراً يحمي الشعب الفلسطيني الرازح تحت نير الاحتلال الإسرائيلي من جهة ، ويردع سلطات الاحتلال عن التماهي في تصعيد عمليات القمع والممارسات اللاإنسانية التي دفعت بمجلسكم الموقر إلى الانعقاد .

إن هذه الأحداث الأخيرة لا بد أن يتصدى لها المجتمع الدولي ممثلاً في الأمم المتحدة التي يتولى مجلسكم باسمها مهمة الحفاظ على السلم والأمن الدوليين . ولا أقل من أن يشجب مجلس الأمن التصرفات الإسرائيلية مرة أخرى . إلا أنكم مطالبون بإلزام إسرائيل وتعهداتها بقبول قراراتكم وتنفيذها ، أسوة بباقي الأعضاء في الأمم المتحدة .

ان دولة قطر قد اوضحت بتأكيد تام وشامل من صاحب السمو الامير ومن سمو ولي العهد وبكل جلاء وقوة موقف حكومة بلادي ومشاعر شعبها في بيانها الذي يستنكر هذه المجزرة الدموية ويعبر عن غضبها الشديد ورفضها لتلك الممارسات العدوانية التي تتمادى فيها سلطات الاحتلال الاسرائيلي ضد الشعب الفلسطيني الباسل . إن معاناة الاخوة الفلسطينيين في الاراضي المحتلة قد استحالَت الى طاقة في وجود الحق وكيانه وستبقى في وجودها الابدي هذا مشكاة حياة تفيض بالنور والعطاء .

أما أنتم أيها الفلسطينيون الشهداء المتساقطون على عتبات الخلود فطوباكم في ذمة الله جهدكم المذيب وفي أعناق البشرية آثام ماطوقت به أعناقكم من أنيار الويل والعنت . ما أروعكم وما أروع تلكم الحقيقة التي يفتح عنها مكنون عنائكم اذ الغيناكم في كل حدث جلل عطاءً عجباً . من منا في رزئكم هذا لا يشهد ما نشهد عطاء جديدا يهز دنيانا العربية ويشد آمالها فيخلقها خلقاً جديدا فكان لا لبانة لكم سوى النزوع الى البذل والفداء يافرسان الأمل في الأرض المحتلة ، ان حلبات السبق تستمرخ فرسانها . طوبى لنا بكم . طوبى لنا بكم .

أما أن لمجلسكم الموقر أن يتنادى ليهمي على الأحداث الفلسطينية قطرات من الندى الانساني قائلا لها ، رعيًا لذكراك يا أحداث فلسطين فقد أحسننا بروح الاخلاق الاممية الانسانية تسري في رحاب الوجود .

لقد كشفت الانتفاضة المباركة النقاب عن حقيقة السياسة الاسرائيلية وأبانَت كنه أهدافها ألا وهي تفريغ الاراضي المحتلة من السكان العرب وارهابهم واجبارهم على ترك حماهم لمصلحة مئات الآلاف من المهاجرين اليهود السوفييات والاستمرار في بناء مستوطنات لهم على الاراضي التي تصادرها اسرائيل عنوة وبصورة غير مشروعة من أصحابها الشرعيين .

إن ممارسات اسرائيل التي تعتبر انتهاكا للقانون الدولي ولقرارات الجمعية العامة يجب أن تكون موضوع ادانة شديدة مجددا من مجلس الأمن ، لا بل يجب على المجتمع الدولي أن يضاعف الجهد لحل المشكلة الفلسطينية لوضع حد لمأساة السكان العرب في

الأراضي المحتلة لكي يتمتع الشعب الفلسطيني بحقوقه غير القابلة للتصرف أسوة بكافة الشعوب المستقلة .

لقد جاءت انتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية - بما فيها القدس - وقطاع غزة دليلا قاطعا على أن ذلك الشعب لن يرضى عن ممارسة حقوقه بديلا ولن يتنازل عما ناضل وكافح من أجله طوال قرابة ربع قرن من الصراع مع قوات الاحتلال ولن يرضى بأن تذوب شخصيته وهويته وأن يندمج في مجتمعات أخرى وتضيع بذلك قضيته التاريخية . ومن هنا تأتي أهمية النظر في خطوة هجرة اليهود ، تلك التي أصبحت تمثل تحديا كبيرا لمجلسكم الموقر . وأراني على حق إذا قلت إن أنظار شعوب الدنيا قاطبة تتطلع الى قراراتكم الحاسم المنصف في هذه القضية ولتقولوا فيها كلمة الفصل .

إن دولة قطر لتؤيد تأييدا لا حدود له نضال الشعب العربي الفلسطيني وتدعم حقه في تقرير مصيره لاقامة دولته المستقلة . وإنها لتدعو المجتمع الدولي الى دعم ذلك الشعب في انتفاضته الباسلة للحصول على استقلاله ونيل حقوقه السياسية والانسانية التي أقرها له ميثاق الأمم المتحدة والشرعة الدولية لحقوق الانسان . كما تدعو الدول الاعضاء في مجلس الأمن الى اتخاذ الاجراءات اللازمة لوضع حد للسياسات الاسرائيلية القمعية واللاإنسانية وإرغامها على الالتزام بقرارات الأمم المتحدة .

إن بلادي لترى في انعقاد هذا المجلس فرصة سانحة لتجديد الدعوة الى تنفيذ القرار الخاص بعقد المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط ليكون شاملا لحضور جميع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني .

إن الآمال المعلقة على عقد هذا المجلس ، وخروجكم بقرار حاسم ، ستكون بلا شك دافعا قويا لشقة الشعب الفلسطيني وشقة شعوب العالم بمصادقية تنفيذ قرارات مجلس الأمن ، ولتكون لها معينا على بناء غد سعيد تتلألأ على جنباته أنوار الخير للانسانية جمعاء .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل قطر على كلماته

الرقية التي وجهها إليّ .

بناء على طلب أعضاء عدم الانحياز في المجلس ، وبموافقة المجلس ، أُعلق

الجلسة الآن لبضع دقائق .

علقت الجلسة الساعة ١١/١٠واستؤنفت الساعة ١١/٣٠

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي المدرج في قائمتي هو سعادة السيد كلوفيس مقصود ، المراقب الدائم عن جامعة الدول العربية لدى الأمم المتحدة ، الذي وجه اليه المجلس دعوة بموجب المادة ٢٩ من نظامه الداخلي المؤقت . ادعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد مقصود (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود في البداية أن أعرب عن تقدير جامعة الدول العربية للدعوة التي وجهها المجلس وعن تقديرها لأعضائه . وأود أيضا أن أبدي اعجابي الشخصي بالطريقة التي تديرون بها ، سيدي الرئيس ، شؤون المجلس خلال هذا الشهر ، وتقديري الشخصي للدور الذي ظلت فنلندا تتمسك به في فترات الاستقطاب العالمي الحرجة ، مما جعلها تسهم ، بالموضوعية والعقلانية المتناسبتين ، في استتباب السلم الدولي .

وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشاطر الفرحة العربية بالتمثيل المعزز للعرب في المجلس عن طريق الخطوة التاريخية التي اتخذتها اليمن بأن تصبح جمهورية واحدة . إن هذه الخطوة صوب الوحدة تعبر عن وجود اتجاه تاريخي أصيل لدى الأمة العربية كلها ، ولهذا السبب فإن أثر التطور الذي حدث الأسبوع الماضي في اليمن يتمثل في القول بأن التفرقة التي فرضتها على العرب ظروف تاريخية واستعمارية هي حالة تاريخية شاذة وأن الوحدة هي موجة المستقبل .

سيعقد بعد يومين في بغداد اجتماع قمة الجامعة العربية . وبعد ذلك ، سيعقد اجتماع قمة آخر في واشنطن ، العاصمة ، بين الدولتين العظميين . وبالتالي فإننا سنشهد خلال شهر حزيران/يونيه ، كما شهدنا في هذا الشهر ، خطوات كبرى في الوضع الدولي ، الذي يشكل الإطار الذي تجري فيه مداولات المجلس بشأن القضايا المطروحة أمامه . هذا هو السياق الذي تكتسي فيه مناقشة المجلس ، ومداولاته وجلساته هذه ، أهمية ربما تحمل في ثناياها بذور الاتجاه نحو السلام الحقيقي والعادل الذي ما يهرح يغلت منا في الشرق الاوسط منذ زمن طويل .

ولعلها تكون آمالا عظاما بالنسبة للمجلس ، ولكن الكثير من الآمال العظام تحققت . والكثير من الاحلام بدأت تتحقق ، ومن ثم يمكن تبرير مشاعر الطموح والتوقعات بشأن نتائج مداوات المجلس ، على الرغم من أنه حدث في الماضي قدر كبير من خيبة الأمل .

لقد استمعنا بالأمس الى ممثل اسرائيل وهو يحاول اجهاض نتائج اجتماع مجلس الأمن عن طريق تقديم الاسباب التي تجعل مجلس الأمن ، في نظر اسرائيل ، خارج عن الصدق . وعلاوة على ذلك ، فإنه حاول التقليل من شأن الاسباب والدوافع التي دعت مجموعة الدول العربية وبلدان عدم الانحياز والمجتمع الدولي الى إحاطة مجلس الأمن بخطورة الوضع القائم في الأراضي الفلسطينية المحتلة . وقد حاول الممثل الإسرائيلي أن يعزو دعوة مجلس الأمن الى دافع وحيد متمثل في رغبة مناقشة الحادثة التي ارتكبتها الشخص المجنون المزعوم ، وكأنها حادثة لا شيء سبقتها ولا شيء تلاها ، وكان كامل النمط المتنامي للعنف والقمع المستمرين تطفّل على حكم اسرائيل المتسم بالمسؤولية في تلك الأراضي . وبالإضافة الى ذلك ، حاول الممثل الاسرائيلي ممارسة نوع من سلطة الغيتو - التي لا يمتلكها بالطبع - بالقول إنه مهما قرر مجلس الأمن ، ومهما كانت الولاية التي سيخولها ، فإن اسرائيل لن تتقيد بهما ، وهكذا جعلها - اسرائيل ذاتها - وكأنها الدولة الأخلاقية والسياسية والاستراتيجية الموازية التي تواجه المجتمع العالمي .

ومن نافلة القول إن الفطسة المتأصلة قد أدينت مرارا وتكرارا ، والذين كانوا يمارسون هذا الصلف والازدراء المتواصل قد ضاعوا في متاهات التاريخ . بيد أنه في الوقت الذي لا يزالون يقومون فيه بذلك وفي الوقت الذي يدفعهم فيه الطموح منزع التاريخ ، فإنهم يصبحون بالفى الخطورة ويشكلون تهديدات مشؤومة ، وفي مواقفهم التهديدية - وفي مواقفهم التهديدية فحسب - تكون لهم مصداقية .

اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز شديد المفهوم المتعلق بالشخص المختل المزعم . إننا لا نعرف - لاننا لسنا أطباء نفسانيين - وبالتالي لا يمكننا أن نصدر حكما بشأن ما اذا كان بوبير مختلا عقليا أم لا ، ولكن لافترض أنه كان كذلك . من المهم أن نستقصي : هل كان رابي موشى ليفنغر ، رئيس غوش امونيم ، مصابا باختلال عقلي عندما قتل صاحب الحانوت الفلسطيني وسجن خمسة أشهر ، وجرت احتفالات له ، حتى بعد أن صدر عليه الحكم ، في "إلقانا" ، بحضور القائد العسكري للضفة الغربية ، الجنرال موردخاي ، وكذلك السيد هيرتزوغ ، رئيس اسرائيل - وهذا كله ، طبقا لما جاء في صحيفة "هآرتس" بتاريخ ١٨ أيار/مايو . خمسة أشهر من السجن للحاخام ليفينغر ، ولكنه لم يكن مختلا عقليا . إن هذا التفاضي من جانب قائد الجيش في الضفة الغربية ومن السيد هيرتزوغ نفسه ، الى جانب الاحتفال الذي ذهب به الحاخام ليفينغر الى السجن وكأنه بطل دائرة هامة من الجهاز السياسي للمستوطنين في الاراضي المحتلة ، دليل على طابع الاختلال العقلي للاستعمار الاستيطاني عبر التاريخ . وماذا عن الكولونيل يهودي مثير ، الذي اتهم بالتكسير المنتظم لاذرع وسيقان الناس في قريتي حوارة وبيتا في الضفة الغربية ؟ لقد أُخلي سبيله بهدوء ، وبعد ذلك حكم عليه بعقوبة رمزية . وماذا عن السيد شارون ؟ هل كان مختلا عقليا عندما أقسم بأن ينهي الانتفاضة بسرعة ، و "دون طرح أية أسئلة" ؟ ونحن نعرف كيف يدير شؤون القضاء على جميع أنواع الانتفاضات .

وهذا كله يسمم المناخ ، ويجعل من الممكن حتى بالنسبة للأشخاص المختليين عقليا القيام بأفعال لانهم يعتقدون أن أنشطتهم الاجرامية مسموح بها سياسيا بفعل تلك

الرموز ، تلك النماذج ، أشخاص مثل ليفينغر وموردخاي ومثير وشارون ، ناهيك عن ذكر ذلك القائد السابق لما يسمى بقوات الدفاع الاسرائيلية الذي وصف الفلسطينيين بأنهم "صراصير" .

وفي الوقت ذاته ، كان "الكنيست" يصوت على تخصيص ١٧ مليون دولار أمريكي لبناء الطرق والمستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة . ومنذ اسبوعين فقط أصدر المعهد الاسرائيلي للدراسات الاستراتيجية والسياسية المتقدمة تقريراً يمثل "توافق آراء شاملاً للمجموعات الاسرائيلية العسكرية والاستراتيجية" ، واستنتاجه الرئيسي كان ما يلي :

"إن اعطاء الارض لإقامة دولة عربية في الضفة الغربية وغزة أمر لا يمكن التفكير فيه بالنسبة لاسرائيل ، حتى لو كانت هذه الدولة" ،

كما ذكر محرر التقرير في النادي الصحفي الوطني في الولايات المتحدة ، "يحكمها كشافو أمريكا" . وقد ذكر أن اسرائيل تعتقد أنه عن طريق الدعم الذي تحمل عليه فهي كونغرس الولايات المتحدة بوسعها أن تقف في وجه أي ضغط من الولايات المتحدة قد يمارس ضدها للامتناع لاي قرار تتخذه الأمم المتحدة .

إن ما نحن بصدده هنا لم يعد مجرد ممارسات إجرامية وعمليات اضطهاد وتمييز عنصري وانتهاك لحقوق الانسان الأساسية . فهذا كله قد أصبح نمطاً لسياسة ، ولذلك فلا ينبغي أن ندرس هذه الممارسات فحسب ، بل علينا أن نتناول تلك السياسة أيضاً . وقد لخصت هذه السياسة عندما ذكر الممثل الاسرائيلي بالامس ، بأسلوب سلطوي ، أن الاراضي هي "مسؤوليتنا" ، وأن أي محاولة من جانب مجلس الأمن تدخّل في "سيادة اسرائيل" ، كما ذكر السيد شامير . وما من أحد قد جعل الضفة الغربية وغزة والقدس الشرقية جزءاً من السيادة الاسرائيلية - حتى الآن . وأود أن أوضح أننا لا نعتقد أن أحداً سيفعل ذلك . ولجعل ذلك أهد وضوحاً : ان الشعوب العربية والانتفاضة والشعب الفلسطيني ، لن تسمح بهتاتاً بأن يتحقق ذلك .

إلا أنه من الضروري ، بعد هذا ، أن نركز على المسألة المحددة . فعندما يعلن ممثل إسرائيل أن ذلك يمثل امتيازاً مقصوراً على السلطة الحاكمة في الأراضي ، يتعين علينا أن نسأل : ما الغرض من ذلك وإلى متى سيستمر وبأي سلطة ؟ وإذا كانت الضفة الغربية وغزة والقدس أراضٍ محتلة فعلى إسرائيل أن تلتزم باتفاقيات جنيف . غير أن إسرائيل تعلن بكل وضوح أنها ملتزمة طوعاً باتفاقيات جنيف في بعض الجوانب وليس جميعها ، وكأنها تسدي للعالم معروفاً لأنها لا تقبل الانطباق "القانوني" لاتفاقيات جنيف ؛ ويصبح هذا التمييز بين الامتثال "الفعلي" والامتثال "القانوني" المسألة الأساسية ، إذ أن إسرائيل ، بتحديداتها للمجتمع الدولي بأسره ، لا تعترف بأنها سلطة احتلال .

وهي تتصرف وكأنها سلطة تطالب بالأراضي المحتلة ، وهذا يمثل لب أزمة النزاع الفلسطيني الإسرائيلي . فإذا كانت إسرائيل تدعي لنفسها حق المطالبة بهذه الأراضي يغدو من المنطقي حتماً لممثل إسرائيل أن يقدم هنا البارحة ليقول إن إسرائيل لن تسمح البتة بأي نوع من التدخل في ممارسات حكومتها في الأراضي المحتلة . ولهذا السبب ، فإنها تقيم المستوطنات وتزيد عددها وتمززها لأن المستوطنات ليست عقبة أمام تحقيق السلم وليست ذات طابع غير قانوني فحسب بل إنها تمثل أيضاً الركائز الامامية التي تستند إليها سياسة ضم الأراضي التي تنتهجها إسرائيل .

ومن هذا المنطلق تنظر إسرائيل إلى هذه المستوطنات بوصفها سلاحاً تريده أن تشوه به الطابع الديموغرافي والثقافي والقومي للأراضي المحتلة ، ومن هذا المنطلق أيضاً لا تنظر إسرائيل إلى الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بوصفهم شعباً ولا جزءاً من شعب وإنما عقبة بشرية لمسايعها ومخططاتها الواضحة والرامية إلى توسيع أرض إسرائيل .

ولهذا السبب ، كان بوسع شامير القول دون التعرض لأي حساب إن هذه "أراضٍ محررة" . وهكذا تعتبر هذه الأراضي ، في نهاية المطاف ووفقاً لمفهوم السلطة الإسرائيلية الحاكمة غير محررة بعد إذ لا يزال الفلسطينيون يقيمون فيها .

هذه هي المواجهة الاساسية . لقد نظرنا مرارا في مجلس الامن في الممارسات المختلفة وقمنا بشجبها وإدانتها وأعربنا عن أسفنا ازاءها . وأصدر مجلس الامن بيانات عديدة بأمل أن تحاول اسرائيل أن تخفف ، تلبية لهذه النداءات ، من العنف المفرط الذي تستخدمه .

ولكن ربما لما يسمى بالاسباب العملية أو الاعتبارات الواقعية فصلنا بين ممارسات اسرائيل وسياسة الاستيلاء والضم التي تمارسها . لقد حان الوقت لكي نجرؤ جميعا ، كما اتسم العديد من المساعي السياسية بالجرأة في التسعينات ، على الربط مرة أخرى بين السياسة والممارسات إذ أن هذه الممارسات تمثل نتيجة فورية لسياسة متممة يحميها تعنت اسرائيل وازدراؤها وعدم اكتراثها للمجتمع الدولي . ولهذا السبب ، تجرأ ممثل اسرائيل على اهانة مجلس الامن والاسباب التي دعت العرب إلى الحضور هنا .

كما ان ممثل اسرائيل تطرق إلى مقاومة العرب للهجرة السوفياتية اليهودية قائلا إن الفلسطينيين قاوموا في أوائل العشرينات الهجرة اليهودية ، وان العرب قاوموها في الثلاثينات . وهذا صحيح ، فقد فعلنا ذلك لأنه ما من شعب أو بلد يريد أن يتخلى طوعا عن جزء من أرضه وذكرياته للتكيف مع عملية استعمارية . ونحن لا نشعر بالخل من خلفيتنا التاريخية ازاء هذه المسألة . ولكننا تكيفنا بالفعل لذلك ، وبالإس وفي الجمعية العامة المنعقدة في جنيف العام الماضي ، قام رئيس فلسطين بمبادرة تاريخية تنم عن المصالحة والتوفيق إلا أنها لم تلق أية استجابة أو أي تقدير .

ومع ذلك ، اسمحوا لي أن أعلن شيئا قد يكون من الجدير ذكره لاننا انهمكنا في الوقائع والممارسات اليومية . لقد حثت الهجرة السوفياتية اليهودية بالعرب ، بوصفهم مجموعة قومية ، إلى التساؤل عن السبب الذي حدا باسرائيل إلى اللجوء ، بعد المحرقة التي كان معظم ضحاياها من اليهود بالإضافة إلى ضحايا من أديان ومعتقدات أخرى ، إلى الغرب لتساعد العالم الغربي ، لأن النازية كانت نتيجة لازمة حضارية

غربية نشأت بسببها الحرب . لقد توجهت اسرائيل إلى الغرب وقالت : إن اسرائيل ، بوصفها مهد التاريخ اليهودي ومستقبل اليهود لن تسالكم في الغرب عما فعلتموه باليهود في الماضي شريطة إلا تسألوا اسرائيل عما تفعله بالفلستينيين في الوقت الحاضر" - أي شيء من قبيل تبرئة متبادلة لكل منهما من ذنبه . قال عالم الغربي يغفر لاسرائيل جرائمها الحالية وبالمقابل تسامح اسرائيل الغرب على آثامه في الماضي .

عندئذ كانت الازمة ، التغيرات ، داخل المعسكر الاشتراكي ، وأصدر الكونغرس قانون جاكسون - ثانيك ، الذي ربط بين الهجرة اليهودية السوفياتية كمسألة حقوق إنسان والتوفيق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على المستوى الشامل . وأصبحت الهجرة اليهودية السوفياتية اختبارا ، معيارا ، للاتجاه الليبرالي داخل الاتحاد السوفياتي . وحلت الازمة - مرة أخرى على حساب الشعب الفلسطيني .

وهكذا ، فإننا نعارض مرة أخرى الهجرة اليهودية السوفياتية ، لأن الفلسطينيين والعرب يشعرون - عن صواب أو عن خطأ ، ولكن في رأيي عن صواب - أنهم كان عليهم أن يكونوا ضحايا حل أزمة سابقة في الغرب بشأن معاداة السامية ، وعليهم الآن أن يحلوا أزمة معاداة السامية التي يمكن ملاحظتها ، ويفترض ألا يعارضوها أو ينتقدوها أو يفعلوا أي شيء آخر بشأنها .

إن قلقنا حقيقي ، وهو لا ينبع من فكرة أننا معادون لليهودية بل على العكس من ذلك ، فإن اليهودية جزء من التراث الروحي للعرب ، ووجود اليهود يمكن أن يكون جزءا من مصيرنا - ولكن ليس على حساب هيمنة اسرائيلية تسعى إلى إملاء الشروط وإلى ضم الأراضي من جانب واحد .

ولهذا ، فإننا عندما نناقش مسألة الهجرة اليهودية السوفياتية فإن ذلك ليس لأننا ننغمس في ملاحظة مزعومة لمعاداة اليهودية . إن ما نلتزم به هو الرأي أن الهجرة اليهودية السوفياتية أو أية هجرة أخرى لا يمكن أن تكون على حساب تحرير الوطن الفلسطيني ليصبح دولة في الأراضي الفلسطينية المحتلة اليوم .

وعندئذ يثور سؤال عما إذا كنا ضد الهجرة اليهودية السوفياتية إلى اسرائيل أو إلى الأراضي المحتلة . وهو سؤال منطقي جدا ، لكن اسرائيل جعلته محل نظر تجريدي . إنه سؤال منطقي ، لأننا إذا اعترفنا باسرائيل بوصفها دولة كيف يمكننا أن نعترض على ذهاب اليهود السوفياتي أو غيرهم إلى هناك ؟ هذه هي منطقته . لكن ماذا عن الحقيقة ؟ عندما يسألنا اصدقاءنا عما إذا كنا ضد الهجرة اليهودية السوفياتية إلى اسرائيل أو إلى الاراض المحتلة ، يجب عليّ باعتباري مسؤولا عربيا أن أحصل ممن طرحوا السؤال علي الإجابة على هذا السؤال : هل اسرائيل تعرّف نفسها بأنها اسرائيل

داخل حدود ١٩٦٧ أم لا ؟ ومن ثم فإن السؤال الخاص بتدفق الهجرة اليهودية السوفياتية إلى الأراضي المحتلة وإلى المستوطنات يصبح تجريديا ، لأن السؤال يجب أن تجيب عليه اسرائيل ذاتها ، التي لا تعتبر نفسها دولة قائمة بالاحتلال في الأراضي المحتلة . وهذه هي المسألة مرة أخرى .

إذن ما دامت اسرائيل تجعل جوابها على السؤال في طي النسيان ، وغير محدد ، فإن عندنا جمهورا من اللاجئين الفلسطينيين في مخيمات الرشيدية وعين الحلوة وفي سوريا وفي أماكن أخرى ، حقوقهم في العودة إلى ديارهم في حيفا ويافا حقوق إنسان بنفس القدر إذا اعتبرنا اللاجئين الفلسطينيين بشرا - وهم في نظرنا ونظر المجتمع الدولي بشر ، ولذلك فإنهم مخولون لهذه الحقوق . إن حقوقهم الانسانية ينكرها عليهم بشكل ثابت عدم سماح اسرائيل لهم بحق العودة إلى ديارهم على أساس أنهم لا ينتمون إلى الدين اليهودي . ولذلك ، فإن هذه السياسة المنعية الثابتة شكل من أشكال العنصرية ، وحقوق الفلسطينيين الإنسانية في العودة ، إن كان في التاريخ منطق ، لها الأولوية على حق اليهود السوفيات في الذهاب إلى اسرائيل .

غير أننا لا نصر على الأولوية . إننا نصر على أن توازن اسرائيل التي تنكر حق تقرير المصير وحق تكوين دولة مستقلة في الضفة الغربية وغزه - بين هذا الإنكار وتنفيذ حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم . وقد حان الوقت لوقف إفلات اسرائيل من العقاب ، ليس فقط على أعمال القتل التي ترتكبها سلطاتها القائمة بالاحتلال ، ولكن أيضا على الأكاذيب وعلى تشويه التاريخ .

ولهذا ، فإن هناك فرصة ، فرصة تاريخية ، لتنشيط انخراط مجلس الأمن في تحقيق السلام في فلسطين . كيف يحدث هذا الانخراط ؟ كيف يمكن لمجلس الأمن أن يتصور برنامجا للعمل ، نظام مراقبة لتحقيق الامتثال ؟ بطبيعة الحال أن لنا مقترحاتنا ، لكن هذه مسؤولية المجلس . وبأمل في أن تتحقق لمجلس الأمن الفعالية والاهمية الجديدة ، أود أن أعرب عن تقديري العميق .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر السيد مقصود على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إلى .

المتكلم التالي هو ممثل المغرب ، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس

والادلاء ببيانه .

السيد بن هيماء (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : السيد

الرئيس ، أود بادئ ذي بدء أن أعبر عن مدى سعادتي بالشرف المزدوج الذي أحظى به اليوم : الأول ، لمخاطبتي مجلس الأمن ، والثاني ، للدلاء بهذا البيان تحت رئاستكم القديرة ، التي آمل أن تكمل بالنجاح . وأود أيضا أن أعرب لشعب اليمن ، من خلال ممثله الموقر ، عن تهنئتنا على توحيدده .

مرة أخرى ، تشير الأحداث المشيرة التي غمرت الأراضي العربية المحتلة بالدماء ضامئنا وتركزها على محنة شعب شهيد منذ أكثر من ٤٠ عاما . وعبر السنوات أضيفت إلى آلام اقتلعه من أرضه وحرمانه من حقوقه غير القابلة للتصرف المعاناة الناجمة عن القمع المخطط الحقوق الذي يمارسه محتل يستخدم مهاراته في الوحشية ، محتل صفيق إلى حد الادعاء بأنه "شعب الله المختار" .

من بين أماكن العالم لفلسطين حق أقوى في أن تعتبر أرض المحبة والتسامح والسلام ، لأن الأديان السماوية العظيمة الثلاثة تعايشت دوما هناك بمشاعر الاحترام والأخوة المتبادلة . إلا أن العنف الأعمى يصيب في ذلك المكان السكان الذين تعتبر دماؤهم المسفوكة أكبر إهانة لله .

إن إسرائيل ترد على تطلعات الشعب الفلسطيني إلى السلم بالانتهاك المنتظم لحقوق الإنسان وبالمذابح والترحيل . وهذا هو السياق الذي شهدنا فيه أعمال القتل في ريشون ليزيون والقمع لمشاعر الغضب المشروع التي نجمت عنها ؛ ويؤكد الرد الإسرائيلي على استمرار سلطات الاحتلال في تجاهلها لحقوق الإنسان والقانون الدولي .

إن مذبحه ريشون ليزيون ليست عملا منعزلا لرجل مختل العقل ، فهي تذكرنا بما قام به إسرائيلي آخر أشعل النار في المسجد الأقصى في عام ١٩٦٩ . كيف يمكننا أن نفسر الوحشية التي قمع بها الجيش الإسرائيلي المتظاهرين الأبرياء الذين خرجوا ليعربوا عن سخطهم ؟ إن العشرات من الأطفال والنساء والمسنين الذين سقطوا تحت وأبيل رصاص الجيش الإسرائيلي والآلاف الذين جرحوا في غزة والضفة الغربية تؤكد أن هذه الجريمة كانت متعمدة . والآنكى من ذلك أنها تمثل جزءا من استراتيجية إرهابية

لا ترمي إلى سحق قضية عادلة فحسب بل أيضا إلى التصفية الجسدية لشعب . إن ريشون ليزيون والمذبحة التي تلتها في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة ليستا إلا حلقة جديدة في السلسلة الرهيبة للمذابح الجماعية التي بدأت عام ١٩٤٨ في دير ياسين . إن مئات القتلى في صبرا وشاتيلا ، الذين سيبتون في ذاكرتنا الجماعية إلى الأبد ، وكذلك أعمال القتل اليومية لأطفال ونساء الانتفاضة ، تؤكد ، إذا كانت هناك حاجة إلى التأكيد ، على أن جريمة ريشون ليزيون ليست الأولى من نوعها ولن تكون بالتأكيد الأخيرة .

كما أن المجتمع الدولي لم يكن مخطئا عندما أعرب عن ادانته لأعمال القتل هذه ودعمه القاطع للتطلعات المشروعة لهؤلاء الأطفال والنساء والمسنين الذين يتحدون كل يوم آلة الحرب الاسرائيلية كما فعلوا طوال أكثر من ٣٠ شهرا .

إن عقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن في جنيف مليء بالرموز . إنه يدل بصورة واضحة على التضامن الدولي مع الشعب الفلسطيني ، الذي يدفع كل يوم ثمنا باهظا لرغبته المتأججة في العيش بحرية وكرامة في أرض آبائه . إنه يعبر أيضا عن الرفض والادانة للاحتلال الاسرائيلي ولممارسات اسرائيل اللاإنسانية ، التي كانت موضع الذم من قبل الجميع . وأخيرا ، أنه يعبر عن الالتزام الراسخ للامم المتحدة بدعم الشعب الفلسطيني الذي يناضل من أجل استعادة حقوقه المشروعة في وطن حر ومستقل .

ولا يمكن إنكار أن انتقال مجلس الأمن إلى جنيف يمثل حدثا تاريخيا في الجهود الدؤوبة التي تبذلها منظماتنا من أجل حل أزمة الشرق الأوسط . والواقع أنه يعبر عن القلق العميق إزاء التدهور الخطير للوضع في الأراضي المحتلة . وبالإضافة إلى ذلك ، إن مجلس الأمن ، بوصفه القائم على صيانة السلم والأمن الدوليين ، يقصد من عقد هذا الاجتماع خارج المقر أن يجعل المجتمع الدولي مدركا للتهديدات التي يتعرض لها السلم والأمن في الشرق الأوسط .

ولا حاجة إلى القول إن استمرار احتلال الأراضي العربية والفلسطينية ، الذي كان دوما موضع ادانة منتظمة من جانب المؤسسات الدولية ، ومواصلة أعمال القمع

والمذابح التي أصبحت نظاما سياسيا يرمي إلى إدامة هذا الاحتلال ، يولدان التوتر الدائم الذي يجعل جميع بلدان المنطقة رهينة . وهذا ناجم بشكل خاص عن تزايد التوتر في كل يوم بسبب شراسة القمع ضد الشعب الفلسطيني والهجمات العسكرية على الشعب اللبناني . ولابد لنا أن نضيف هنا أيضا التهديدات المتكررة الموجهة ضد البلدان المجاورة الأخرى . إن هذه الأحداث قد تسبب اندلاع الحرب في المنطقة في أية لحظة . فالإعلانات الرسمية للسلطات الاسرائيلية المتصلة بما تسميه "اسرائيل الكبرى" والهجرة الجماعية لليهود السوفيات لا تبشر بالخير في المستقبل .

وفي الوقت الذي فيه تهب رياح التغيير على العالم وتجلب معها الانفراج والتقارب بين الشعوب والدول ، والحرية والسلم في بلدان معينة ، وبوادر الحلول للعديد من الصراعات الاقليمية ، لا يزال الشرق الأوسط خارج هذه العملية . والاكثر من ذلك ، إن الأحداث الجارية في المنطقة تجعلها تسير في اتجاه يعاكس مجرى التاريخ . إن هجرة اليهود السوفيات إلى اسرائيل واستيطانهم في الأراضي العربية يمثلان عنصرا خطيرا للغاية في تطور النزاع . فقد تخل هذه الهجرة الواسعة النطاق بالهيكل الديموغرافي في الأراضي العربية المحتلة . كما أن سياسة توطين اليهود السوفيات في المستوطنات في غزة والضفة الغربية جزء من خطة أكبر بكثير بدأ تنفيذها قبل عشر سنوات تقريبا . فالتهويد التدريجي للجزء العربي من مدينة القدس الشريف ، وأعمال الحفر والتنقيب تحت الأماكن الدينية ، ومؤخرا ، احتلال المستوطنين المتطرفين لكنيسة أرثوذكسية ، كل ذلك يعد أمثلة جديدة على رغبة اسرائيل في إدامة احتلالها للأراضي الفلسطينية .

إن منطقة الشرق الأوسط تعيش فترة حرجة من تاريخها تؤكد الحاجة الملحة إلى القيام بكل ما يمكن لانقاذ الشعب الفلسطيني من المزيد من المعاناة ، وإنقاذ البلدان المجاورة من خطر اندلاع حرب شاملة . ويتعين على مجلس الأمن ، بوصفه ضامنا للسلم والأمن الدوليين ، أن يتحمل بالكامل المسؤولية التي أنيطت به بموجب ميثاق الأمم المتحدة . وإن واجبه بضمن تنفيذ قراراته وقرارات الجمعية العامة ، يمثل في

رأينا السبيل الوحيد إلى إعادة السلم إلى المنطقة عن طريق تسوية المشكلة الفلسطينية .

لقد بين الشعب الفلسطيني ، بمواصلته الانتفاضة لسنتين ونصف السنة ، أنه لا بديل لممارسته الكاملة والتامة لحقه في تقرير المصير والاستقلال . وقد أظهر ممثله الوحيد الشرعي ، منظمة التحرير الفلسطينية ، درجة عالية من المسؤولية السياسية في الدعوة إلى الحوار واستخدام جميع الوسائل السلمية للتوصل إلى حل عادل ودائم للنزاع . وقد أصبحت هذه الخطوة رسمية في القرارات الشجاعة التاريخية التي اتخذها المجلس الوطني الفلسطيني . ألم يعلن الرئيس ياسر عرفات في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ في مكان مجاور من قصر الأمم دعوته إلى "سلام الشجعان بين ذرية ابراهيم" ؟ وللأسف فإن دعوته إلى الحوار مع السلطات الاسرائيلية لم تستجب الاخيرة اليها .

وكانت هذه فرمة أخرى في سلسلة مساعي ومقترحات عديدة لتحقيق السلم ظلت حبرا على ورق لأكثر من عقدين ، وذلك نتيجة لرفض الإسرائيليين بشكل منتظم الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف - وهي حقوق اعترف بها التاريخ والقانون الدولي ومجتمع الدول .

إن نقطة التحول التي حدثت في القضية الفلسطينية في دورة المؤتمر الوطني المماثلة في الأهمية التاريخية وجدت امتدادها الطبيعي في مؤتمر القمة الطارئ الذي استضافته المملكة المغربية في أيار/مايو من العام الماضي . إن البلدان العربية بالإجماع تؤيد قضية الشعب الفلسطيني ، وذلك ، في جملة أمور ، بتأكيدهما مجددا على مسعى تمسكها بضرورة إيجاد حل سياسي لازمة الشرق الأوسط . وهناك ثلاثة أجزاء لهذا الحل الشامل المقترح وهي انسحاب إسرائيل انسحابا كاملا من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس الشريف ، واستعادة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه المشروع في العودة وتقريب المصير وإقامة دولته الفلسطينية المستقلة ، وعاصمتها القدس الشريف ، وعقد المؤتمر الدولي المعني بالسلم في الشرق الأوسط باشتراك الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن وجميع أطراف الصراع ، بمن فيهم ممثلو الدولة الفلسطينية ، بغية التوصل إلى حل شامل وعادل للصراع على أساس قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

وريشما ينفذ هذا الحل ، ينبغي لمجلس الأمن أن يتخذ جميع التدابير الضرورية من أجل كفالة الحماية الدولية للشعب الفلسطيني ضد ممارسات المحتلين الإسرائيليين غير الإنسانية وغير الشرعية . والواقع أن إسرائيل تتحدى ، دون رادع ، القانون الدولي والشرعية الدولية ، وذلك ، في جملة أمور ، عن طريق انتهاكاتها المنهجية التي شهد بها العالم ، للاعراف الدولية الإنسانية وبصفة خاصة اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين في زمن الحرب المصادرة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ . لذلك يقع على مجلس الأمن التزام سياسي وأدبي باعتماد التدابير اللازمة . وفي هذا الصدد ،

نعتقد أن مقترحات الرئيس عرفات إلى مجلس الأمن بالأمن جديرة بأن نوليها الاعتبار الكامل .

إن اتخاذ هذه التدابير ، التي تتمشى والنداءات التي يواصل إصدارها المجتمع الدولي برمته ، أمر ضروري ليس فحسب بسبب إلحاحيتها بل أيضا لأنها ضرورة تنبع من الحالة المساوية التي يوجد فيها الشعب الفلسطيني .

إن هذا الشعب الذي يستشهد أبناؤه يوميا ، ينتظر بفارغ الصبر من مجلس الأمن أن يعمل بطريقة تتناسب مع مسؤوليته التي حملها إياه المجتمع الدولي بأن يتخذ تدابير توفر الحماية الدولية لنسائه وأطفاله من رصاص الجنود والمستوطنين الإسرائيليين . هذه هي الطريقة التي يمكن بها لهذا المحفل السامي ، حامي السلم والأمن الدوليين ، أن ينفذ الشعب الفلسطيني من أحداث مثل حادثة ريشون ليمزيون وينهي المذابح اليومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة .

ونبتهل أن يعمل المجلس بأسلوب يتسق ومسار التاريخ ويستجيب لتطلعات الشعب الفلسطيني بل وتطلعات جميع الناس الذي يصلون من أجل السلم والوفاق في أرض فلسطين المباركة .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل المغرب على

العبارات الرقيقة التي وجهها إليّ .

السيد مونتيانو (رومانيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : نهنئكم

على المهارة الرائعة التي أبديتها في رئاستكم للمجلس في الشهر الحالي ولإتقان بنا إلى هذه المدينة ذات التقاليد الدبلوماسية العريقة . والواقع أن هذا المكان يُحضر إلى الذاكرة ذكريات عصبة الأمم وموقفها في مناهضة اللاإنسانية والحرب . ونرجو أن يكون هذا فالا طيبا للمناقشة الحالية التي عقدت على أساس إلحاحية الحالة التي تقتضي أقصى اهتمامنا .

سيدي الرئيس ، إن وفدي موقن بأن ريادتكم ستساعدنا في التوصل إلى نهج جديد لهذه المسألة الحساسة .

ونشيد كذلك بسلفكم في الرئاسة ، السفير تاديبي ممثل إشيوبيا ، الذي يتذكر بلده تماما هذه المدينة ، وإنني فخور كل الفخر بأن أذكر المجلس بأن رومانيا أيدت تأييدا كبيرا كفاح إشيوبيا في عصبة الأمم في الثلاثينات .

أعتمد هذه الفرصة أيضا للترحيب بزميلنا الجديد ممثل الاتحاد السوفياتي السفير يوري فورونتسوف ، انطلاقا من اقتناعنا الكامل بأن قدرته المعروفة ومركزه الدبلوماسي الرفيع سيعززان عمل المجلس .

وبشعور من الارتياح ننضم إلى سائر أعضاء هذه الهيئة الموقرة في التقديم بأطيب التهاني لوفد اليمن للقرار التاريخي بتوحيد بلدهم . إنه حدث سعيد . إننا ندرك تماما أن منظماتنا تنكمش من حيث عدد الدول الاعضاء فيها ولكنها تقوى وتتسع من حيث النطاق وانتهاج المثل العليا والدفاع عنها .

إن العالم المعاصر ، على ما يبدو ، في مرحلة تغيير في أدائه التاريخي . لقد شاهدنا تغييرات في أوروبا الشرقية ولا يمكن لأحد أن يغفل وطأتها وآثارها الضخمة على العلاقات الدولية .

ويسعدني كل السعادة أن ألتص هنا تفهم الدول الاعضاء في الأمم المتحدة الكامل للتطورات في منطقتنا وفي بلدي ، واسمحوا لي أن أشكر الحكومات التي عبرت لنا عن تأييدها المعنوي والسياسي الكريم وعن تشجيعها .

وقد أشار زميلنا ممثل المملكة المتحدة بحق أنه تقع أحيانا بعض الأحداث الدولية يُنظر إليها كما لو كانت معجزات . نعم إن المعجزات تحققها الشعوب المصممة على الدفاع عن مصالحها مع أخذ مصالح الشعوب الأخرى في الاعتبار أيضا . ومن هذا المنظور فإننا نوقن بأن الحالة في الشرق الأوسط ، التي ما فتئت تشغلنا وتقلقنا جميعا منذ وقت طويل ، يمكن أيضا تسويتها بأسلوب يكون مقبولا بشكل متبادل للأطراف المعنية ويمكن تحقيق نتائج إيجابية .

وتحقيقا لهذا الهدف ، من الضروري لجميع البلدان والشعوب الاطراف في الصراع أن تعمل بحسن نية من أجل الالتقاء على مائدة التفاوض والتوصل إلى حلول مقبولة وتعبّر عن مصالحها بما في ذلك تقرير مصير الشعوب في المنطقة . ويمكن أن يشكل هذا إسهاما كبيرا في تحقيق السلم الدائم في الشرق الاوسط .

لقد أحاطت حكومتي علما بشعور من القلق بالاحداث وأعمال العنف التي وقعت مؤخرا في إسرائيل وفي الاراضي العربية المحتلة . ومن المعروف تماما أن هذه الاحداث المأساوية قد أدت إلى وقوع وفيات وإصابات عديدة بين السكان الفلسطينيين . بيد أنه مما يشجعنا أن حكومة إسرائيل قد بدأت بالفعل في اتخاذ الإجراءات القانونية ضد هؤلاء الذين حرضوا على العنف .

ويود وفد بلادي أن يكرر أمام مجلس الأمن رفضه لاية تدابير قمعية ليس من شأنها إلا زيادة حدة التوترات والتحريض على العنف . وفي الوقت ذاته نعتقد اعتقاداً راسخاً أن الالتزام الثابت بمبادئ التفاوض والحلول السلمية هو وحده الذي سيؤدي الى تسوية نهائية للحالة في الشرق الأوسط . ونحن نناشد جميع الأطراف المعنية الامتناع عن إتيان أي عمل من شأنه أن يزييد من تدهور الحالة في المنطقة ، واتباع طريق السلام ، واتخاذ التدابير التي تحول دون عودة مثل هذه الاحداث المفجعة . إن أي نداء بإطالة أمد المواجهة العنيفة سيؤدي الى تصعيد الصراع . وبدلاً من ذلك فإننا ننادي بالوسائل السلمية ، على أساس أن وقف العنف في المنطقة لن يتأتى إلا بتسوية شاملة لازمة الشرق الأوسط .

مرة أخرى تعيد رومانيا التأكيد على موقفها بأن مجلس الأمن عليه أن يتحمل مسؤولياته في تعزيز السلم العالمي والدفاع عنه ، بكفالة تنفيذ قراراته وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة . فتلک الوثائق تنص بوضوح على ضرورة الانسحاب من الاراضي التي احتلت بعد حرب عام ١٩٦٧ واحترام حقوق الفلسطينيين ، وعلى ضمانات أكيدة لامن جميع الدول في المنطقة . ولا يجوز السماح لأي طرف بتعريض السلم العالمي للخطر بأن يحاول تعزيز مصالحه الذاتية عن طريق الحرب أو إدامة حالة من الصراع أيا كان نوعها .

إن بلدي على أتم الاستعداد للعمل ، من خلال جميع الأجهزة والهيئات التمثيلية في الامم المتحدة ، من أجل المساعدة على التوصل الى تسوية للصراع في الشرق الأوسط . ونحن نشفي على الجهود المبذولة في المنطقة ، ونعتقد أن مجلس الأمن ينبغي أن يؤكد على موقف يؤدي الى عقد مؤتمر سلام دولي ، أو الى أي إطار آخر للمفاوضات . ويبعدو لنا أن الأطراف قد أعلنت عن استعدادها لأن تمتد بعضها الى بعض يد السلام . فلنساعدوها بالدعوة مرة أخرى الى الوقف الكامل لكل أعمال العنف . إذ أن الخسائر في الارواح والاعداد الكبيرة من الضحايا ليس من شأنها إلا إذكاء نيران صراع طال أمده أكثر مما ينبغي . واثذكر ، في هذا السياق ، أن أحد كبار المناضلين في ميدان الشؤون الانسانية قال ذات مرة : "إن لم تكن تؤمن بحدوث معجزات في التاريخ ، فإنك غير واقعي" .

فلنكن جميعا ، وبخاصة شعوب منطقة الشرق الاوسط ، واقعيين ولو مرة .
فمسؤوليتنا هنا هي أن نعمل بجهد على إحلال السلام بين الأمم .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل رومانيا على
الكلمات الرقيقة التي وجهها لي .
المتكلم التالي ممثل كوت ديفوار . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس
والإدلاء ببيانه .

السيد أنيه (كوت ديفوار) (ترجمة شفوية عن الفرنسية) : أود ،
بداية ، أن أهنئكم - سيدي الرئيس - على المهارة التي تديرون بها أعمال المجلس خلال
شهر أيار/مايو ، هذا الشهر الحافل بالأعمال .
أود أيضا أن أشكر سعادة تسغاي تادييسي ، سفير اثيوبيا على ما أنجزه من عمل
أثناء رئاسته لمجلس الأمن في الشهر المنصرم .

كما أتقدم بتهانئ حكومتي الى شعب وسلطات الجمهورية اليمنية على هذا العمل
العظيم الذي لا يليق إلا بشعب عظيم .

إن كوت ديفوار على اقتناع بأن الروابط الجديدة الناشئة عن توحيد الدولتين
ستعزز لدى الشعب اليمني روح السلام والاخوة التي تعد شرطا أساسيا لأي تقدم اقتصادي
 واجتماعي .

اسمحوا لي أخيرا أن أرحب بالسفير الجديد لاتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية . ووفد بلادي مقتنع بأن المجلس سيستفيد كثيرا من خبراته الدبلوماسية
العريضة .

مازالت الحالة في الشرق الاوسط التي تكمن في لبها قضية فلسطين آخذة في
التدهور . فالركود السياسي في المنطقة وعدم إحراز تقدم حقيقي في الجهود المبذولة
لحث الاطراف على الدخول في حوار مباشر . يشكلان تهديدا كامنا للسلام والأمن
الدوليين . وقد أدت دورة العنف والاضطهاد الى زيادة حدة التوترات في المنطقة والى
نشأة مواقف متشددة ، مما زاد من صعوبة البحث عن حل عادل ودائم .

إن الأحداث الأخيرة التي تأسف لها كوت ديفوار مع سائر المجتمع الدولي ، ينبغي أن تدفع المجلس الى أن يتخذ في أقرب وقت ممكن خطوات بناءة لحسم هذا الصراع الذي دام لأكثر من أربعة عقود . وعلى الرغم من تعدد أبعاد هذا الصراع فإن القضية الأساسية الكامنة في لبه هي عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وما زالت كوت ديفوار على اقتناعها بأن السلم العادل والدائم في المنطقة لا يمكن تحقيقه إلا بايجاد حل عادل للقضية الفلسطينية . وإذا كان من البديهي أن دولة إسرائيل لها حق في الأمن ، فمن البديهي أيضا أن الشعب الفلسطيني له الحق في وطن وفي السلم والأمن .

ووفد بلادي يدرك أن اللجوء الى القوة قد يبدو أحيانا للضعفاء والمضطهدين السبيل الوحيد الصحيح والمشروع الى وضع حد لمعاناتهم . ولكن وفدي مقتنع أيضا بأن روح التسامح والحوار ، المفضله بكل وضوح من وجهة النظر الاخلاقية ، كانت دائما تحتل مكان الصدارة بين المبادئ السامية وما زالت أساسية في السعي الى سلم حقيقي وعادل ودائم .

وقد حان الوقت لأن يقوم المجتمع الدولي وكذلك الأطراف الداخلة في صراع الشرق الاوسط بتهيئة الظروف المؤاتية لعقد مؤتمر سلام دولي معني بالشرق الاوسط . فما من شك في أن القيام بذلك أصبح أمرا ملحا . وهذا ما يجعل بلدي ، في الوقت الذي يأسف فيه تصاعد العنف في المنطقة ، يأمل أن تتخذ إسرائيل كل الخطوات اللازمة لضمان حماية حقوق المدنيين الفلسطينيين وفقا لاتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الاشخاص المدنيين وقت الحرب ، المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩ ، حتى يكون هناك أمل في بزوغ السلام العادل والدائم الذي تتوق اليه بلادي .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل كوت ديفوار على

الكلمات الطيبة التي وجهها لي .

المتكلم التالي ممثل يوغوسلافيا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد كوسين (يوغوسلافيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أود أن

أتقدم بالتهانئ اليكم - سيدي رئيس مجلس الأمن للشهر الحالي . وإنني لعلّى يقين بأن المجلس ، بفضل قيادتكم الحكيمة ، سيتوصل الى ختام ناجح لدراسته لهذه المسألة المعقدة والحساسة جدا المدرجة على جدول أعماله .

لقد استمعنا باهتمام بالغ الى البيان الوافي والشامل الذي أدلى به الرئيس ياسر عرفات . ومازلنا نتذكر خطابه الملهم والجرئ الذي أدلى به هنا في هذا القصر ، والذي طرح فيه مبادرته للحل السلمي لازمة الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية . لقد مهدت تلك المبادرة الطريق أمام منعطف تاريخي في السعي الى إحلال سلم عادل دائم وشامل في الشرق الاوسط .

يجب ألا ننسى أننا نواجه أزمة عالمية أطول من أية أزمة أخرى ، وتمثل أخطر مصدر للتوتر في العالم .

والجمود الذي يمس مشكلة الشرق الاوسط يختلف تماما عن الاتجاهات الإيجابية السائدة في العلاقات الدولية . فمن ناحية ، يبدأ التفاوض الآن بشأن أغلبية بؤر التوتر الرئيسية أو تسوى أغلبية هذه البؤر . ومن ناحية أخرى لاتزال أزمة الشرق الاوسط على ما هي عليه .

إن العقبة الأخيرة في عملية السلام أعقبها تجديد للقمع البالغ العنف الذي تمارسه سلطات الاحتلال الإسرائيلي . ونحن نشعر بالأسى والحزن لأعمال العنف القاسي ضد الفلسطينيين المدنيين الأبرياء . ويؤدي هذا القمع إلى تصعيد التوتر في الأراضي المحتلة وفي منطقة الشرق الاوسط برمتها . وتكمن أسباب ذلك في ممارسة السلطات الإسرائيلية منذ سنوات طويلة لانتهاك الحقوق الوطنية وحقوق الإنسان للسكان العرب الفلسطينيين .

إلا أنه ثبت مرة أخرى أن هذه التدابير لا يمكنها أن توقف الثورة العادلة لشعب عازم على المشاورة على الكفاح من أجل حقوقه . والانتفاضة الباسلة التي مضى عليها أكثر من عامين بددت جميع الأوهام التي كانت تقول إنه بمضي الوقت سيخفى الطابع القانوني على الحالة الناتجة عن الاحتلال الأجنبي . فلن يستتب سلام واستقرار في الشرق الاوسط مادامت التطلعات والمصالح العادلة للشعب الفلسطيني متجاهلة ومادام الحوار مع ممثليه الشرعيين مرفوضا .

ولسوء الطالع ، شهد ممارسات مضادة تماما من جانب الحكومة الإسرائيلية ، التي تتبع سياسة توطين اليهود المهاجرين من الاتحاد السوفياتي في الأراضي التي احتلت أثناء حرب ١٩٦٧ ، وهذا موضوع أدانته على أوسع نطاق المجتمع الدولي والأمم المتحدة .

وأود أن أذكر المجلس أنه في مؤتمر القمة التاسع لبلدان عدم الانحياز في بلغراد تمت الإشارة إلى أن مشكلة الشرق الاوسط التي لم تحل تزيد من تفاقم حالة

السلم والامن الدوليين . ولهذا أعطيت الاولوية القصوى في أنشطة بلدان حركة عدم الانحياز . ووفقا لهذا الاتجاه فقد كرر بلدي في اتصالاته الأخيرة على الصعيد السياسي بممثلي الحكومة الإسرائيلية أن الطريق الوحيد الممكن للتوصل إلى حل دائم للحالة في الشرق الأوسط يكمن في البدء في عملية لإيجاد حل سياسي للمشكلة على أساس احترام المصالح والحقوق الحقيقية للشعب الفلسطيني ولجميع بلدان المنطقة وشعوبها أيضا .

وفي الاجتماع الوزاري للجنة التسعة بشأن فلسطين الذي عقد في تونس في ١١ آذار/مارس من هذا العام ، دعت بلدان عدم الانحياز مجلس الأمن ، بين جملة أمور ، إلى

"أن يدرس تدابير الحماية المحايدة للسكان المدنيين الفلسطينيين
الرازين تحت الاحتلال الإسرائيلي" .

وكذلك

"دعوا جميع الدول إلى عدم تقديم أي مساعدة إلى إسرائيل تستخدم على

وجه التحديد فيما يتعلق بالمستوطنات في الأراضي المحتلة" .

وهذا النقاش في مجلس الأمن أكد خطورة هذه المشكلة التي تفرض ضرورة قيام المجلس بالعمل بطريقة أكثر حسما ، وخصوصا في اتخاذ قرارات كافية . ولا ريب في أن ذلك يمثل إسهاما قيما من مجلس الأمن والأمم المتحدة ككل ، حيث أنهما يقومان بدور هام في البحث عن حل سلمي لازمة الشرق الأوسط ، وجوهرها المشكلة الفلسطينية بكل أبعادها .

إننا نشرف على فترة هامة جدا في عملية السلام في الشرق الأوسط ، ويجب فهي نهاية المطاف أن تؤدي إلى ما أمر عليه بلدي دائما ، وهو التحقيق الكامل لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير ، بما في ذلك إقامة دولته الخاصة به ، وانسحاب إسرائيل من كل الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧ ، وكفالة ضمانات دولية فعالة للسلم والأمن لجميع الدول في المنطقة داخل حدود معترف بها دوليا . ومن الواضح أن أفضل طريق لتحقيق ذلك يكمن في عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . ويجب أن تشترك منظمة التحرير

الفلسطينية ، بصفتها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني ، على قدم المساواة في كل مرحلة من مراحل هذه العملية . وقد اعتمد رؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز هذه المبادئ في مؤتمر القمة التاسع لهم كأساس لحل مشكلة الشرق الأوسط .

والعقبة الأساسية في أي حل سلمي لاتزال ، لسوء الحظ ، الموقف المتعنت لدوائر سياسية معينة ذات نفوذ في إسرائيل . وعدم استعدادها للمشاركة في العمليات التي تؤدي إلى إيجاد حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية يقوم على التطلعات الحقيقية للشعب الفلسطيني يتسبب في إنزال أضرار لا يمكن التنبؤ بها بإسرائيل نفسها وبمواقفها . ونحن نعرب عن أملنا العميق في أنه لمالح السلم والإنسانية مستقبل إسرائيل ضرورة اشتراكها في عملية البحث عن السلام .

ولهذا فإننا ندعو إسرائيل ، كخطوة أولى صوب هذا الهدف ، أن توقف فوراً أعمال القمع ضد السكان المدنيين الفلسطينيين التي أدت في الأيام القليلة الماضية إلى إنزال خسارة فادحة في الأرواح وأضرار شائرة المجتمع الدولي برمته .

ويجب أن تؤدي جلسة مجلس الأمن هذه بالتأكيد إلى تقديم طلب حاسم إلى الحكومة الإسرائيلية بضمان احترام المعايير الأساسية للقانون الدولي ، واتفاقية جنيف الرابعة ، والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية ، والتنفيذ الكامل لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ، وإدانة الجرائم الأخيرة التي ارتكبت ضد المدنيين العرب الفلسطينيين الأبرياء .

وعلى أمل أن الكراهية العمياء والعنف سيهدمان الطريق لحوار بناء وتعقل ، نعرب عن استعداد يوغوسلافيا وحركة بلدان عدم الانحياز لتقديم كل الدعم اللازم للجهود التي تبذلها المنظمة الدولية من أجل السلام وللبلدان المعنية مباشرة . وأي مزيد من التأخير سيواصل تعقيد الأمور ، ويبعدنا عن الحل ، كما يمكن أن يقود إلى عواقب وخم للسلم والأمن في المنطقة وفيما يتجاوزها .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : المتكلم التالي هو ممثل

تونس . وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه .

السيد غزال (تونس) : السيد الرئيس ، يسعدني في البداية أن أتقدم إليكم ، باسم وفد تونس بتهانينا لتوليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو الحالي . وإننا على يقين من أنكم ستوفقون في إدارة أعمال المجلس على أكمل وجه ، بفضل ما نعرفه فيكم من مقدرة وخبرة دبلوماسية واسعة ، وما تتحلون به من خصال شخصية ، وبفضل ما يحظى به بلدكم المديق ، فنلندا ، من مكانة على الساحة الدولية ومناصرته لقضايا العدل والسلام .

كما يطيب لي أن أعبر لسلفكم سعادة السيد تسفاي تاديسي ، المندوب الدائم لإثيوبيا ، عن شكرنا لما بذله من جهود ولما برهن عليه من كفاءة أثناء رئاسته للمجلس في الشهر الماضي .

واسمحوا لي أيضا أن أتوجه إلى السيد مندوب اليمن بالتهنئة لتوحيد شطري اليمن الشقيق وإعلان الجمهورية اليمنية .

يجتمع مجلسكم الموقر اليوم في مدينة جنيف المضيفة ، مثلما اجتمعت فيها الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٨ . وقد استمع إلى الزعيم ياسر عرفات ، رئيس دولة فلسطين ، مثلما استمعت إليه آنذاك الجمعية العامة ، يعرض قضية شعبه العادلة ويعبر عن آلامه وطموحاته وعزيمته الراسخة في استرجاع حقوقه السليبة ، ملتزما لغة السلم ومنبها المجموعة الدولية ومجلسكم بالخصوص إلى مسؤولياتها ومسؤوليات المجلس نحو الشعب الفلسطيني ونحو السلم والامن في الارض الفلسطينية المحتلة وفي كامل منطقة الشرق الاوسط .

وإن وفد تونس ليفتتم هذه المناسبة ليحيي كفاح الشعب الفلسطيني الشقيق وشبابه الباسل وأطفال الحجارة والانتفاضة المجيدة ، وهم يتصدون لعسف المحتل وآليته الحربية ، ولا سلاح لهم إلا حجارة من تربة أرضهم وأرض أجدادهم ، ويقتن المؤمن بحقه أنه منتصر لا محالة ، انتصار الحق والعدل على الباطل والظلم .

وكما ورد في رسالة رئيس المجموعة العربية في نيويورك إليكم بتاريخ ٢١ أيار/مايو ١٩٩٠ ، لقد أقدمت إسرائيل وقوات احتلالها يوم الأحد الماضي على ارتكاب سلسلة جديدة من جرائم القتل الجماعي نحو أبناء الشعب الفلسطيني المسالم ، مضيعة تعسفا آخر إلى ممارساتها الإرهابية في الارض الفلسطينية المحتلة ، بما فيها القدس وغيرها من الاراضي العربية المحتلة ، وعلى الفلسطينيين حيثما كانوا .

ولم تكتف إسرائيل بتلك المجزرة الفظيعة ، بل اتبعتها بمداومة الفلسطينيين بعنف ووحشية لا مزيد عليهما ، سخرت فيها جيش الاحتلال بكامل جهازه القمعي ، حين خرج الفلسطينيون إلى الشوارع للتعبير عن غضبهم فسقط منهم العديد وجرح المئات من الرجال والنساء والاطفال .

وفي حين اهتز الرأي العام العالمي لهذه الوحشية المسعورة - ومن ذلك ما طالعناه بالأمس من تصريح الرئيس جورج بوش ، وقد عبّر فيه عن انشغاله وقلقه أمام تصاعد عدد ضحايا الفلسطينيين على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي وطلب من تلك القوات الانضباط - ماذا سمعنا من الحكومة الإسرائيلية ؟ سمعنا ما عودتنا عليه من تغطية ومكر ولف . فهي سارعت إلى الإعلان بأن الجندي المجرم مختل المدارك . ولم يتوجه رئيس حكومة إسرائيل إلى قوات الاحتلال وجيشه وميليشيات المدنيين المسلحين بـداء للإقلاع عن سفك دماء الفلسطينيين ونبد العنف والظلم ، بل توجه إلى الفلسطينيين منذرا ومصرحا أنه يجب عليهم ألا يستغلوا ما أشارته الحادثة من عواطف لتصعيد العنف . ولم تصدر عنه كلمة مواساة ، ولا بدر منه إحساس نحو الضحايا البريئة وذويهم وشعبهم . ولقد شهدنا منذ أيام رئيس دولة يتوجه بنفسه إلى مقر كبير أحبار اليهود في بلاده لمواساته ولا يتردد في الخروج في مقدمة مظاهرة على إثر تدنيس مقبرة يهودية .

الحقيقة هي أن مرتكب جريمة يوم الأحد الماضي البشعة جندي ، وأن تصرفه هو نتاج ما يسود محيطه العسكري من عقلية الكراهية وإضرار السوء والعدوان للفلسطينيين . وهو لم يقتل ضحاياه الأبرياء لشبهة أو خصومة شخصية أو لذنوب ارتكبوها . لقد قتلهم لأنهم فلسطينيون ، لأنهم عرب . لم يبدأوه بسوء ولا جابهوهم بعنف . جريمة عنصرية شنيعة ولا شيء غير ذلك ، في واقع الأمر والمنطق .

والحقيقة أيضا أن العنف الذي اتصف به تصرف قوات الاحتلال في ذات اليوم في مدامتها لسكان الأرض الفلسطينية المحتلة ، عنف متعمد ، الهدف منه هو الإرهاب والتعسف لإنشاء الشعب الفلسطيني قسرا حتى عن التعبير عن الاستياء والاستنكار ومثابرة لمخططات تهجيريه عن أرضه ووطنه . كلنا نذكر كيف سخّرت إسرائيل كل طاقاتها ووسائلها المختلفة المعروفة لتقلب هوية الفلسطيني إلى مرادف مطلق للإرهابي ، ذلك إلى أن فضحت الانتفاضة المباركة زيف دعواها وأعادت لصورة الفلسطيني عبر العالم إنسانيتها كاملة .

فأين الإرهاب اليوم إن هو ليس في ممارسات قوات الاحتلال الإسرائيلية ؟ إرهاب لا يميز بين الرجال ولا النساء ولا بين الكبار والأطفال . ولنا في التقرير الذي نشرته منظمة إنقاذ الطفل السويدية أخيرا مئات بل آلاف من الأدلة .

تلك حال الشعب الفلسطيني وفواجه اليومية منذ قيام انتفاضته المباركة وبعد أن تجاوزت مأساته الأربعين سنة منذ استلاب حقه وتشريدته . ولقد صمد وكافح ولم يدخر جهدا ولا ترك سبيلا إلى استعادة حقه بالطرق السلمية ، لا يسعى إلى ظلم أحد ولا اغتصاب أرض أحد ، ولكن مطالب بالعيش الكريم والأمن لمستقبله ومستقبل كامل المنطقة على أساس العدل والقانون .

ولقد تعددت مبادراته ومبادرات العالم الإسلامي السلمية ، وسعى إلى الأمم المتحدة وإلى مجلسكم الموقر بالخصوص طالبا الحماية والإنصاف .

وجاءت تقارير الأمين العام ، وخاصة تقريره إلى مجلس الأمن بتاريخ ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٨ تؤكد وجوب ضمان حماية الشعب الفلسطيني . وعرض الأمين العام إذ ذاك خطة عملية لذلك الغرض .

لقد أصبح من المألوف أن توجه الأمم المتحدة المراقبين ولجان التحقيق حول خرق حقوق الإنسان ، وقوات حفظ الأمن إلى مواقع التصادم ، وأن تقبل بذلك النظم والحكومات داخل ترابها الوطني . ولكن إسرائيل ترفض مراقبي الأمم المتحدة في الأرض الفلسطينية وبقيّة الأراضي العربية التي تحتلها بالقوة لا بالحق .

وذلك لا يمنعها من التبرج كذبا بأنها دولة ديمقراطية . فلنا أن نتساءل ما هي قيم تلك الديمقراطية ؟ فميزتها هي أن نعم للقوة والاستبداد ولا للحق والعدل والسلم .

ولا يغوت وفد تونس أن يسجل أن الولايات المتحدة نفسها ، بعد بقية دول العالم ، عبّرت منذ أيام عن شعورها بوجود تحول فريق من مراقبي الأمم المتحدة للتحقيق فيما يجري في الأراضي العربية المحتلة ، خاصة على إثر ما ارتكبه سلطات الاحتلال الاسرائيلي من مجازر جماعية في الايام الاخيرة .

إن الاحداث الاخيرة وما كشفت عنه مجددا من تعنت سلطة الاحتلال وامعانها في ممارساتها القمعية بضراوة متزايدة ، تضع مجلسكم الموقر أمام مسؤولياته الخطيرة نحو الشعب الفلسطيني الاعزل وما يتهده من أخطار الاضطهاد والمحق .

لقد آن الاوان لمجلسكم الموقر ، وهو المؤتمن على حفظ الامن والسلم في العالم ، أن يتخذ ما يتحتم من الخطوات لضمان حماية أممية للشعب الفلسطيني بقيمه بطش اسرائيل وغيرها وجبروتها . كما يتحتم على الاطراف المتعاقدة بمقتضى اتفاقية جنيف الرابعة القيام بما تعهدت به لتحقيق احترام مبادئها ونصها .

لا يجوز في نظرنا للمجموعة الدولية أن تواصل التأخير في نجدة شعب أشبعت اسرائيل قمعا واستهتارا بالقيم والمواثيق بينما العالم يدخل عهدا جديدا ، عهد الالتزام باحترام حقوق الانسان والعدل والقانون ، وعهد توخي السبل السلمية لحل المشاكل الاقليمية وإقرار حق الشعوب في تقرير المصير والكرامة .

وإنه ليحق لمجلس الامن أن ينسج على منوال ما أنجزه في معالجة كثير من المشاكل الاقليمية والدولية وقضايا الاستعمار والاعتداء فيستجيب لصوت الشعب الفلسطيني ، كما عبر عنه رئيس دولته امام المجلس عند افتتاح جلسته هذه .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : اشكر ممثل تونس على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إلي .

المتكلم التالي المسجل على قاشمته ممثل سري لانكا . أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد راسابوترام (سري لانكا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : بسادع

ذي بدء ، اسمحوا لي ، سيدي ، أن أهنئكم على تقلدكم منصب رئيس المجلس لهذا الشهر .
إنكم من بلد تربطه بسري لانكا علاقات وثيقة . ولا ريب في أن توجيهكم وارشادكم سيكونان
هذه الهيئة من التوصل إلى حل مقبول للمشكلة المعقدة التي نواجهها اليوم . كما أود
أن اتقدم بخالص شكري لكم ، سيدي ، ولاءء المجلس على اتاحة هذه الفرصة لي لاعبر عن
آرائنا بشأن المسألة المعروضة على المجلس اليوم .

وهل لي أيضا أن أغتنم هذه الفرصة لأهنئ ممثل اليمن على وحدة بلاده وأتمنى
لها كل الخير .

يجتمع المجلس من جديد لمناقشة الحالة المأساوية والخطيرة التي تطورت في
الأراضي التل تحتلها اسرائيل . إنها حالة خطيرة ، بما أن تصعيد الاعمال العسكرية من
جانب السلطات القائمة بالاحتلال قد يؤدي بالفعل إلى عكس مسار عملية السلام الايجابية
التي كانت تبني بشق الأنفس عبر السنوات الماضية . وهذا يمكن أن يجعل منطقة الشرق
الاوسط بأكملها على حافة موجة جديدة من المواجهة ، في الوقت الذي توقفت فيه
الصراعات والمواجهة في أماكن أخرى من العالم . إنها حالة مأساوية يتعرض فيها شعب
اختار السلام بوضوح لمعاناة وإذلال يعجز عنهما الوصف في وطنه بذاته نتيجة للإجراءات
العسكرية المتزايدة المتخذة ضده .

يسود قلق عميق ازاء الاجراءات العسكرية هذه التي تعرقل السعي العادل
والمشروع صوب اقرار السلم والحرية والكرامة لشعب طال عذابه . ولقد ساد التفاؤل
بعد التطورات التي بدأت في عام ١٩٨٨ ، عندما شرعت دولة فلسطين ، في هذه المدينة
بالذات ، في عملية التكيف والاعتدال التي تم الترحيب بها على نطاق واسع باعتبارها
نقطة تحول صوب السلم في الشرق الاوسط . وقد واصل الشعب الفلسطيني وممثله الشرعي
الوحيد متابعة عملية التكيف والحوار هذه واستمر في دفعها إلى الامام . ومن المؤسف
حقا أن المقترحات السلمية هذه التي قدمت في ظروف مضيئة ، لم تلق أي استجابة من
جانب سلطات الاحتلال . وتعني التطورات الاخيرة في الأراضي المحتلة أن محاولات السلم

التي يبذلها الشعب الفلسطيني يُرد عليها بالمزيد من التدابير العسكرية وسياسات الاستيطان الاستفزازية للغاية . ومن المفارقة ما يبدو من أن سلطة الاحتلال تتجاهل الحقيقة الجلية بأن هذا النهج سيؤدي إلى الإبقاء على الانتفاضة نفسها .

لقد حث المجتمع الدولي منذ زمن طويل على أن انسحاب إسرائيل من الأراضي التي تحتلها ، وإيقاف وإبطال التدابير المتخذة لإقامة المستوطنات غير الشرعية ، واستعادة الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني ، واتخاذ الترتيبات اللازمة لكفالة الأمن والاستقلال السياسي لكل دولة من دول المنطقة ، بما فيها فلسطين وإسرائيل ، تشكل جميعها شروطا مسبقة لازمة لاقرار السلم الدائم في الشرق الاوسط . ومجموعة المسائل المعقدة التي تتهدد السلم والأمن في الشرق الاوسط لا يمكن معالجتها بدون حل المسألة الجوهرية ، ألا وهي قضية فلسطين .

وفي هذا الاطار بالذات شجع المجتمع الدولي المبادرة المستنيرة والبناءة التي اتخذتها فلسطين منذ أكثر من عام لاستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في مناخ يمكن فيه لجميع بلدان المنطقة أن تشعر بالأمان . وفي الوقت الذي لا يزال فيه الشعب الفلسطيني يعاني ويقدم التضحيات من أجل السلام ، لم تبدر استجابة مباشرة من جانب السلطات الاسرائيلية . بل إنها عوضا عن ذلك ، اتبعت نهجا عسكريا بحتا وانغمست في مشاريع الاستيطان الجديدة الاستفزازية إلى حد بالغ . ومنذ بضعة أسابيع فقط سمعنا من وكالة الامم المتحدة لأغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الاونروا) ، في جمعية الصحة العالمية ، عن الظروف المؤسفة التي يعاني فيها ظلها الشعب الفلسطيني . ونشرت الانباء الاخيرة عن الاسباب التي لم يسبق لها مثيل والتي لحقت بالابرياء ، بما فيهم الاطفال ، لا تظهر إلا جزءا من الحجم الحقيقي للمعاناة الانسانية لهذا الشعب .

إن هذه الحالة لا يمكن أن تؤدي إلا إلى استمرار الانتفاضة وإلى تزايد التدابير العسكرية من جانب سلطات الاحتلال ، مما يؤدي إلى تفاقم الحالة الخطيرة بالفعل في هذه المنطقة .

وبالتالي فمن واجب مجلس الامن ، ومن واجب المجتمع الدولي من خلاله ، أن يحمي الشعب الفلسطيني من هذه الهجمة العسكرية الوحشية وأن يصر على أن السلم والامن في المنطقة ينبغي التفاوض بشأنهما تحت اشراف مؤتمر دولي .

وينبغي أن يكون من الواضح أن العمل العسكري الانفرادي الذي تقوم به دولة الاحتلال ضد شعب مقهور أكد لوقت طويل توقه الى السلم والعدالة ستكون له عواقب وخيمة . وإن مجلس الامن والامم المتحدة ملتزمان بضمان أن يتمتع كل هؤلاء الرجال والنساء والاطفال العزل في الاراضي المحتلة بالرفاهية .

ليس من الممكن أن تؤدي الاجراءات العسكرية الى تحقيق السلم . ولا يمكن ضمان إقرار السلم والامن لجميع الدول في المنطقة إلا عن طريق المفاوضات التي التزم بها الشعب الفلسطيني . ونحن نأمل أن يقرر المجلس اتخاذ اجراءات ملموسة وفورية في هذا الصدد .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل سري لانكا على

الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلم التالي هو ممثل لبنان وأدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه .

السيد حمدان (لبنان) : اسمحوا لي أولا أن أشارك الذين سبقوني وأوجه

لكم التهنية بمناسبة انتخابكم رئيسا لمجلس الامن لهذا الشهر ، وأيضا أن أؤكد شقتنا بحكمتمكم وبإمكانيتكم ، وأن أوجه أيضا التحية الى ممثل دولة اليمن بعد إعلان الوحدة بين شطريها .

لا أستطيع أن أخفي الغضب الذي كان يملكني بعد أن استمعت البارحة الى بيان ممثل اسرائيل الذي ينطوي على الكثير من الاستخفاف والاستهتار بهذا المجلس الكريم . لكنني شعرت ببعض الارتياح إذ استمعت الى كلمة مندوب جامعة الدول العربية ، الدكتور مقصود . وأود أن أسجل أن كل ما قاله الدكتور مقصود يعبر عن وجهة نظرنا وهو بالتالي يمثل موقفنا .

وبعكس ما قاله المتحدث الاسرائيلي أمس ، فإن اجتماع هذا المجلس ضروري وملح . فالمسألة لا تتعلق بالمذبحة البشعة التي جرت يوم الاحد الفائت إذ أنها نتيجة لحالة قائمة يشكل استمرارها تهديدا حقيقيا ومستمرا للسلم والامن الدوليين فهي

المنطقة . وهي ثمرة للتصعيد المستمر لأعمال العنف الناجم عن استمرار تجاهل المعاني التي تحملها انتفاضة الشعب الفلسطيني والاعتقاد بأن سياسة التفوق العسكري واحتلال الأراضي بالقوة ستحقق أمرا واقعا يتبعه السلام المنشود .

إننا نشعر بغضب وحزن كبيرين تجاه ما يحدث في الأراضي المحتلة ولا أراحي بحاجة الى التطرق الى تحليل الوضع فقد استمعتم الى ما فيه الكفاية من هذا التحليل . لكننا نرى أن الموقف الدولي من هذه المأساة هو المعيار الحقيقي لتحقيق السلم والأمن الدوليين . فلما أن ينجح المجتمع الدولي في تكريس السلام العادل والدائم للصراع العربي - الاسرائيلي المزمع أو أنه يبني فوق رمال سرعان ما تحركها الأمواج فتنهار وتنهار معها المساعي الجارية لتكريس الوفاق والأمن الدوليين .

وإذا كان شمة أمل في أن تؤدي الجهود المبذولة الى نتائج ايجابية لإنهاء هذه الأزمة فإن المعيار لذلك ، في رأينا ، يكمن في تحقيق سلسلة خطوات متزامنة تقفل الباب أمام ما تخطط له اسرائيل وتفرض عليها قبول السلام .

يجب أن تفهم اسرائيل أن ما تخطط له لإنشاء اسرائيل الكبرى هو خرافة لا يمكن أن يقبلها عقل أو ضمير ، ويجب ترجمة الموقف الدولي الراض لهذه الخطة التي أفصح عنها صراحة رئيس وزراء اسرائيل قبل فترة وكررها مرارا ، الى مواقف عملية تقفل كل باب يمكن أن تشعه اسرائيل لتحقيق أغراض تلك الخطة .

ولهذا فإننا نأمل أن يتخذ مجلس الأمن الذي يمثل الجهاز الدولي الممثل لطموحات السلام للبشرية والمؤمن على تحقيق هذه الطموحات ، اجراءات عملية لتحقيق السلام . ونحن نرى ضرورة منح الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة حماية دولية تمنع عنه آلة الموت الاسرائيلية . إننا نخشى فعلا من أن ما تقوم به اسرائيل هو عملية تهجير منظمة للشعب الفلسطيني . فالأمر لم يعد متصلا بممارسات تعتبرها الدولة التي تنتهجها واجبا يفرضه عليها القانون الدولي في أراضي تحتلها نتيجة حرب ، بل شمة سياسة واضحة وصريحة بضم هذه الأراضي وتهويدها وتشريد سكانها ، شمة سياسة واضحة ومعلنة تؤكد اسرائيل كل يوم بأن الأرض التي تحتلها ليست أرضا محتلة . ويصرح قادة

اسرائيل كل يوم أن تلك الاراضي جزء من دولة اسرائيل وأنها أراض محررة وموروثة ويطاقون عليها اسم يهودا والسامرة ويرفضون في كل ما أسبه اعتبارها أراضي محتلة . يجب أن يفهم قادة اسرائيل أن المجتمع الدولي يرفض هذه الادعاءات ويرفض كل سياسة منبثقة عنها .

لقد أعلن العرب مرارا رغبتهم في السلام . وأعلن الشعب الفلسطيني ممثلا بقيادته الوحيدة والشرعية استعداداه للاعتراف بإسرائيل والاميش بسلام مع شعبها . واستمعنا البارحة الى خطاب الرئيس عرفات يعلن مجددا هذا التوجه كاستراتيجية لا تراجع عنها . فمن إذن يقف عائقا أمام السلام . إننا نوجه اليكم هذا السؤال وأنتم المرجع للإجابة عليه . إننا نعلم بوضوح لماذا يرفضون السلام . فهم يريدون الأرض أولا وقبل كل شيء ، فالسلام عند الذين يعتبروننا أعداءهم ، كما قال المتكلم الاسرائيلي أمس ، قائم على هذا الشرط ، فأي سلام يطلبون ؟

ونحن في لبنان البلد الذي عانى طويلا ، ودفع غاليا نتيجة هذا الحلم الاسرائيلي بإنشاء دولة اسرائيل الكبرى ، نرى أن شمة حاجة أيضا لأن يعمل المجتمع الدولي وبسرعة لإقفال ملف الموت والدمار في لبنان وإعادة السلام الى هذا البلد المعذب وتحقيق قرارات الامم المتحدة بشأنه وخاصة القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) بإقفال الملف اللبناني سيوصد الباب أمام مساعي اسرائيل لتحقيق مشروع اسرائيل الكبرى من خلال دفع وتهجير الشعب الفلسطيني من الاراضي المحتلة إليه وفرض توطين عشرات الالوف من اللاجئين الفلسطينيين فيه . إن سياسة اسرائيل في لبنان تكمل سياستها في الاراضي الفلسطينية المحتلة وتقوم على أساس تعميق المشاكل في ذلك البلد وتأجيج عوامل التفرقة بين أبنائه لدفع أكبر عدد ممكن من سكانه للهجرة مما يسهل توطين الوافدين الفلسطينيين مكانهم .

إن مشكلة الهجرة اليهودية الى اسرائيل ليست مصطنعة كما يدعي المسؤولون الاسرائيليون بل هي حقيقة تؤكدتها إقامة مستوطنات في الاراضي العربية المحتلة بما في ذلك جنوب لبنان . إن هجرة اليهود السوفيات أو الغالاشا الاشويبيين وغيرهم تمثل إحدى المغامرات الأساسية التي تستخدمها السياسة الاسرائيلية زادا لتحقيق شعار اسرائيل الكبرى . إن العرب لم يعارضوا حق هجرة اليهود السوفيات أو غيرهم بل عارضنا ، ومن حقنا ذلك ، أن يتم ممارسة هذا الحق على حساب حق شعبنا . إننا نعارض توطينهم في اراضي المحتلة ونريد قرارا واضحا وموقفا صريحا من مجلس الامن يمنع توطينهم في تلك الاراضي . وأريد هنا أن أؤكد على ما قاله ممثل جامعة الدول العربية الدكتور مقصود بأن علينا ألا ننسى أيضا اللاجئين الفلسطينيين منذ عام ١٩٤٨ ، فهؤلاء أيضا بشر لهم حقوق الانسان . وبالمناسبة ، ألغت النظر الى الطاولة المستديرة التي أقيمت في سان ريمو بين ٣ و ٥ أيار/مايو الجاري بدعوة من المركز الدولي للقانون الإنساني والمنظمة الدولية للهجرة . وقد وضع المشاركون في تلك الطاولة الذين زاد عددهم على ٦٠ مشتركا يهتلون عددا كبيرا من الدول والمنظمات الدولية ذات الصلة إعلانا أكدوا فيه على حق المفادرة وحق العودة ، وإن ممارسة حق الهجرة لا يجوز إطلاقا أن تكون على

حساب حقوق الإنسان للسكان الاصليين ، وأيضا إن من حق كل لاجئ وفي كل وقت أن يعود الى بلد الاصل .

استمعنا البارحة الى خطاب مندوب اسرائيل ، لقد قال إن اسرائيل لم تدفع م
لعمليات مهاجمة "الباص" في اسرائيل أو في مصر . لماذا ؟ هل تعتقدون أن السبب يعود
لرغبة اسرائيل في ضبط النفس ؟ لا ، السبب هو أن العملية جرت في مصر ولا حيلة
لاسرائيل بعمل عسكري هناك . والاخرى جرت في اسرائيل حيث تقوم كل يوم بأعمال انتقام
لها . ترى ماذا لو جرى الهجوم في مكان آخر ؟ انظروا ماذا تفعل اسرائيل في لبنان .
لماذا تجاهل المتكلم الاسرائيلي ما تفعله قوات بلاده في لبنان ؟ لماذا حاول أن يبعد
أنظار مجلسكم الموقر عن ما تفعله قوات بلاده كل يوم في لبنان ؟ في لبنان ، لا تقوم
اسرائيل بعمليات انتقام فحسب بل تقوم بما هو أخطر من ذلك ، إنها تقوم بأعمال
عسكرية تسميها أعمالا وقائية ، أي أنها توجه الضربات ساعة تشاء وقبل قيام أي عمل
يمكن أن يبرر الانتقام ، وقد كان لمجلسكم الكريم عدة قرارات بهذا الشأن . وتمارس
اسرائيل هذه العمليات الوقائية من خلال غارات الطيران اليومية وعمليات الكوماندوس
وأعمال الاجتياح التي تؤدي الى مقتل عشرات السكان المدنيين وتدمير عدد كبير من
الممتلكات . ألا نسال أنفسنا لماذا كان الاجتياح الاسرائيلي للبنان عام ١٩٨٢ ؟
لماذا كان كل هذا الموت والدمار في لبنان ولماذا كانت مذابح صبرا وشاتيلا ، تلك
المذابح التي يندى لها الجبين ؟ وإذا حرتم جوابا فإننا نحيلكم الى تصريحات قيادة
اسرائيل ، من الرقم واحد الى الرقم ألف - المحتل الاسرائيلي عدد البارحة ثلاثة
أرقام من المندوبين الفلسطينيين أو من الزعماء الفلسطينيين - نحيلكم من الرقم
واحد الى الرقم ألف باسرائيل الذين أرادوا بكل صراحة أن يجتثوا الشعب الفلسطيني
من جذوره ويزيوا ما يسمى بقضية فلسطينية . إن عملية اطلاق النار على "باص" هو عمل
إنسان ضعيف فقد كل أمل بالمجتمع الدولي . ورغم ادانتنا الشديدة له فإنه لا يقاس
بشيء من أعمال الفارات والاجتياحات التي هي أعمال منظمة وسياسة متقنة .

وقد رفع المتكلم الاسرائيلي الشارة الفلسطينية التي يحملها الرئيس عرفات ليهبرر إدعاءه أن الفلسطينيين يريدون تدمير اسرائيل ، ترى كيف «يهبرر الخارطة التي تزين صدر الكنيسة في اسرائيل والتي تمثل اسرائيل الكبرى والتي كتب عليها حدودك يا اسرائيل من الفرات الى النيل ؟

لا ، السلاح يحتام الى شجاعة أخذ الموقف شبه المستحيل . لقد قال الشعب الفلسطيني كلمته في هذا ورَّحَّب العرب بالمبادرة الفلسطينية لاسلام فهل من اعتراف مقابل بحق الشعب الفلسطيني بالوجود وبتقرير مصيره بما في ذلك حقه بدولة مستقلة يحقق فيها طموحاته للعيش بسلام وثقة ؟

هذا هو دور مجلسكم الكريم . نحن بحاجة في منطقتنا الى المجتمع الدولي لكي يساعدنا في تحقيق السلام - السلام الدائم والعاقل . وقد قامت الامم المتحدة من أجل بعث السلام في العالم . ومن أجل السلام كلف مجلس الامن بتمثيل المجتمع الدولي . إننا بالتاكيد نتطلع اليكم ، الى مجلسكم الكريم ، لممارسة هذا الدور ولتنفيذ قراراتكم !

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل لبنان على الكلمات

الرقيقة التي وجهها لي .

المتكلم التالي هو ممثل تركيا . أدعوه الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانه .

السيد دونا (تركيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : إسحوا لي ،

سيدي ، أن أضم صوتي الى المشاعر التي تم الإعراب عنها فيما يتصل برؤاستكم الكفؤة لمجلس الامن .

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لاتقدم بأحر التهاني الى الممثل الدائم لليمن على

توحيد شطري بلده . إننا سعداء بهذا الحدث السار ، ونتطلع قدما الى زيادة تحسين

علاقاتنا الثنائية مع اليمن الشقيق . ونتيجة للموقع الجغرافي لتركيا ، وكذلك

روابطها التاريخية ، فإن للشرق الاوسط ولشعوب المنطقة أهمية خاصة بالنسبة لها .

وفي هذا الإطار مازالت القضية الفلسطينية مصدر قلق عميق لحكومتني . وهي مثال على أن

إنكار الحقوق والحريات الاساسية له عواقب تمزق نسيج السلام .

وأود أن أذكر بأن الصراع في الشرق الاوسط ما برح مدرجا على جدول أعمال

الامم المتحدة منذ إنشاء المنظمة . ولا تزال الاراضي العربية تحت الاحتلال الاسرائيلي

منذ أكثر من عشرين عاما . وأثناء العقود الاربعة الماضية شهدنا الحروب المتجددة

وكذلك المعاناة الانسانية التي لا تنتهي في المنطقة . والإفتقار الى تسوية سياسية هو

جوهر كل هذه الاضطرابات .

وقتل العمال الفلسطينيين السبعة يوم ٢٠ أيار/مايو وما نجم عنه من تطورات

قد أدى الى الإسراع بتفاهم الحالة . ونحن نشجب وندين هذا العنف الذي أدى الى قتل

وجرح الافراد الابرياء .

وفي هذه المناسبة نطالب اسرائيل مرة أخرى باحترام التزاماتها بموجب

الاتفاقيات الدولية التي تتعلق بالاراضي المحتلة وبالإسهام على النحو الواجب في

الجهود من أجل السلام . وينبغي لاسرائيل أن تفهم أن إنتفاضة الشعب الفلسطيني

الحالية ليست محفوزة بطريقة مطمئنة ولا بظاهرة مؤقتة من الخارج . إن الانتفاضة وليدة المطالب العادلة والاحباطات وخيبة الامل للفلسطينيين الذين عاشوا تحت الاحتلال ما يزيد عن عقدين . ورسالتها واضحة : وهي أن الشعب الفلسطيني يرفض الاحتلال ويبقى ملتزما بممارسة حقوقه المشروعة ، بما في ذلك تقرير المصير .

ومن سوء الحظ البالغ أن اسرائيل حتى الآن قد فشلت في أن تفهم رسالة الانتفاضة . فالعنف والمواجهة وإراقة الدماء ستزيد ما دامت تقمع الحقوق المشروعة للفلسطينيين وإن سياسات وممارسات إسرائيل ، وبصفة خاصة قتل وجرح المدنيين الفلسطينيين العزل لا يمكن إلا أن تكون لها عواقب سلبية على الجهود من أجل تحقيق سلام دائم في الشرق الاوسط .

وبالإضافة الى ذلك ، فإن توطين اليهود السوفيات في الاراضي المحتلة سيزيد الطين بلة . وبينما تواصل اسرائيل تصرفاتها التي لا تتفق مع توقعات المجتمع الدولي ، فإن السياسة البناءة التي يتبعها الفلسطينيون ، تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية ، تستمر في كسب المزيد من التفهم والاعتراف . وفي الحقيقة إن عدد البلدان التي اعترفت بالدولة الفلسطينية الجديدة من الدلائل التي لا يمكن إنكارها في هذا الصدد . ولقد كان إعلان دولة مستقلة في فلسطين خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح . وكانت تركيا من أول البلدان التي اعترفت بالدولة الفلسطينية . ونحن نؤمن بأن هذه نتيجة طبيعية لسياستنا في هذا المجال .

ونعتقد أن المسألة ينبغي أن تُحل على أساس انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ ، والاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في إقامة دولته ، والإقرار بحقوق جميع الاطراف في المنطقة ، بما في ذلك اسرائيل في أن تعيش ضمن حدود آمنة ومعترف بها .

لقد اتخذت منظمة التحرير الفلسطينية خطوات هامة لتمهيد الطريق صوب حل هذه القضية التي دامت وقتا طويلا . وفي هذا الصدد فإن قبول منظمة التحرير الفلسطينية بقراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ورفضها للارهاب هما من الامور الهامة . ويتعين على اسرائيل أن تبادل خطوات منظمة التحرير الفلسطينية بأن تتخذ سياسات

توفيقية . وفي رأينا أن مشاريع السلام التي لا تتضمن الشروع في الحوار مع منظمة التحرير الفلسطينية مشاريع غير واقعية . ولهذا نعتقد بأن إسرائيل ينبغي أن تتمعن بحكمة في الأفكار التي تم طرحها على أمل الإسهام في البدء في عملية السلم المبشرة بالخير .

قليل من القضايا الدولية معقدة وخطيرة مثل النزاع العربي الاسرائيلي ، وجوهره قضية فلسطين . ومن الحتمي أن تدخل الاطراف المعنية في عملية تفاوضية فعالة تؤدي الى إقرار السلم في المنطقة . ولاشك في أن الجمود الحالي يتعارض مع مصالح الجميع وله عواقب وخيمة فهو يشجع التطرف ويؤدي الى إندلاع المواجهة على نطاق أوسع . إن الاحداث التي أدت الى الاجتماع الحالي لمجلس الامن ، لسوء الحظ قد عمقت من شعور شعوب المنطقة بالاحباط ، مما ساهم في تصاعد التوتر في أرجاء المنطقة . وبالتالي فإن الاحداث الاخيرة لا يمكن أن ننظر اليها بمعزل عن الحالة الشاملة في هذه المنطقة المتفجرة ، والتي لم تستغد للأسف من التطورات الايجابية التي حدثت في بقية أنحاء العالم . وليس من ضرور التخمين أنه مدامت عملية السلام لم تبدأ فإن هذه الاحداث المؤسفة ستقع لا ريب مرة أخرى . إن الاحداث الاخيرة تجعل من الملح أن نبدأ في عملية سلام لا بد أن تتناول وأن تلبي التطلعات المشروعة لكل الاطراف المعنية ، وقبل كل شيء تطلعات الشعب الفلسطيني الذي لا يمكن أن ننزع حقه في تقرير المصير .

وفي هذا السياق ، فإن اقتراح إرسال مراقبين من الامم المتحدة الى الاراضي العربية التي تحتلها اسرائيل يحظر بتأييد حكومتي . ففي الواقع ، وكما ذكرنا في كل مناسبة سانحة ، أن تركيا على استعداد لدعم جميع جهود السلام في المنطقة . وبسبب هذه الاحداث العنيفة والمساوية التي تزيد من تفاقم الحالة ، فإننا نحث مرة أخرى كل الاطراف المعنية على أن تعمل بلا كلل لتسوية هذه القضية المعقدة الصعبة .

وأود أن أختتم بأن أتمنى النجاح لاعضاء مجلس الامن في مداولاتهم من أجل إزالة التوتر ، وعلى ما نأمل ، من أجل تمهيد الطريق أمام البدء في عملية سلام أكيد .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثل تركيا على الكلمات

الرقيقة التي وجهها إليّ .

المتكلمة التالية هي ممثلة الهند أدعوها الى شغل مقعد على طاولة المجلس

والإدلاء ببيانها .

السيدة يوري (الهند) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : سيني الرئيس ،

ارجو ان تتقبلوا تهانئنا لكم بمناسبة توليكم رئاسة مجلس الامن . ونحن موقنون بانكم ستوفرون قيادة تسمح للمجلس بالعمل على تنشيط عملية السلم في الشرق الاوسط والتغلب على الصعاب الحالية التي ابرزتها المداولات حتى الآن .

نود ايضا ان نتقدم ، عن طريقكم ، بالشكر إلى ممثل اثيوبيا الدائم السفير تاديبي على رئاسته القديرة للمجلس خلال الشهر الماضي .

والواقع انه من الملائم ان يعقد مجلس الامن هذه الجلسة المكرمة لمناقشة التطورات التي وقعت مؤخرا في الشرق الاوسط ، حيث ان المجلس يومفه الهيئة الرئيسية في الامم المتحدة ينبغي له ان يظطلع بمسؤوليته الخاصة ، تلك المسؤولية التي وضعتها الامم المتحدة على عاتقها منذ وقت طويل من اجل اعمال حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وتحقيق آماله المشروعة .

استمع المجلس بالامس إلى صوت فلسطيني القوي ، صاحب الفخامة ياسر عرفات ، رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية ، الذي لخص وجدد شواغل ومشاكل الشعب الفلسطيني وطرح مناظيره بشأن الحلول الممكنة بوضوح وبلاغة متميزين .

إن حكومة الهند شعرت بالصدمة إزاء أعمال القتل الوحشية للعمال العرب الأبرياء على يد شخص إسرائيلي مسلح في ٢٠ ايار/مايو ١٩٩٠ وما تبعها من إجراءات اتخذتها قوات الامن الاسرائيلية في الاراضي المحتلة الامر الذي أدى إلى وقوع المزيد من الاصابات . وهي تدین هذه الاحداث .

ومن الواضح ان هذه الاحداث ما هي إلا عرض لمرض - وقد أشار إلى هذا المديون من اعضاء المجلس - ومظاهر لمأساة تعتبر من اكبر مآسي عصرنا واكثرها معوية ، مأساة ما فتئ مسارها المؤلم الطويل مستمرا منذ سنوات عديدة . إن السبب الاساسي والجذري للمأساة هو اقتلاع شعب وامة من الوطن لما يزيد من اربعة عقود وخلال حروب اربع واستمرار حرمان شعب فلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف ، بما في ذلك حقه في إقامة دولته المستقلة وفي وطنه . كذلك إن سياسات اسرائيل وتدابيرها وإجراءاتها ،

بومفها الدولة المحتلة في الاراضي العربية المحتلة - وخاصة إنشاء المستوطنات بشكل منهجي متعمد في تلك الاراضي انتهاكا لقرارات الامم المتحدة والقانون الدولي والراي العام العالمي ، وانتهاكا لاتفاقية جنيف الرابعة ومحاولاتها لايحاد انتفاضة الشعب الفلسطيني الباسلة - قد ادت إلى زيادة تعقيد المشكلة .

وفي اعتقاد الهند ان الحالة في الشرق الاوسط مستتير ما لم تحل القضية الفلسطينية . والتطورات الاخيرة في الشرق الاوسط تبرز هذا الاعتقاد وتؤكد اهمية والحاجة اتخاذ إجراء دولي متضافر لتنشيط عملية السلم في الشرق الاوسط ، الامر الذي ، على ما يعتقد ، اكده جميع المتكلمين الذين تكلموا هنا ، بمن فيهم أعضاء مجلس الأمن والمراقبون . وإن عقد مؤتمر دولي للسلم تحت رعاية الامم المتحدة للتفاوض بشأن تسوية عادلة وشاملة ينبغي ان يتم بمشاركة جميع اطراف الصراع بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، على قدم المساواة ، وأعضاء مجلس الأمن الخمسة الدائمون . وأي مزيد من التأخير في عقد هذا المؤتمر سيؤدي إلى اطالة معاناة الشعب الفلسطيني إلى ما لانهاية وزيادة معوية وتعقيد السعي من أجل السلم في المنطقة في الوقت الذي نجد فيه أن تخفيف حدة التوترات في العالم قد أشار آمالا جديدة في تحقيق السلم في كل مكان .

ومن نافلة القول إن أي تسوية في الشرق الاوسط ينبغي أن تعالج القضية السياسية المتمثلة في حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف وأن تنطوي على الاعتراف بحقوق جميع دول المنطقة ، بما فيها فلسطين واسرائيل ، في العيش في سلم داخل حدود آمنة معترف بها دوليا . كذلك ينبغي الاعتراف بالواقع المتمثل في أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . وينبغي أن يتضمن انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام ١٩٦٧ بما في ذلك القدس ، ومن سائر الاراضي العربية المحتلة . كذلك فإن التسوية ينبغي ، كما تتم التأكيد على ذلك ، أن تضع موضع التنفيذ قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٢٣٨ (١٩٧٣) .

لذلك نود أن نوصي مجلس الأمن بأن يقتنص فرصة هذا الاجتماع لاعطاء دفعة ايجابية حاسمة لعقد هذا المؤتمر الذي يمكن أن يتفقق عن تسوية شاملة وعادلة ودائمة لقضية فلسطين وأن يسهم في إيجاد حل دائم في الشرق الأوسط .

الرئيس (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أشكر ممثلة الهند على عباراتها الرقيقة التي وجهتها إليّ .

الآن قد شارفنا على الانتهاء من قائمة المتكلمين في هذه الجلسة . وقد طلب مني بعض أعضاء المجلس تعليق الجلسة لبضع دقائق من أجل عقد مشاورات غير رسمية في غرفة منفصلة . واعتزم أن استأنف الجلسة فور هذا التعليق مباشرة .

علقت الجلسة الساعة ١٣/٥٤ واستؤنفت الساعة ١٤/٣٠ .

فنلندا .

316

والى أن يتسنى ذلك ، لابد من النظر بجدية فيما يمكن أن تقوم به الأمم المتحدة للتخفيف من هذا الوضع . ونحن نؤيد فكرة ايفاد بعثات من الأمم المتحدة لتقصي الحقائق والمراقبة . وفنلندا ، انطلاقا من خبراتها الذاتية في عمليات صيانة السلم ، على اقتناع بجدوى وجود دولي محايد بالنسبة للسكان المدنيين المحليين . ونرى أن مثل هذه التدابير يمكن أن تكون مفيدة في الأراضي المحتلة ، باعتبارها خطوة طارئة في اتجاه عملية تسوية تفاوضية .

والآن أستاذ مهامي بوصفي رئيسا للمجلس .

ممثّل فلسطين طلب الكلمة ، وأدعوه الآن .

السيد ترزي (فلسطين) (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : أولا ، أود ،

باسم الشعب الفلسطيني والمناضلين من أجل الحرية في الأراضي المحتلة - بصفة خاصة ، أن أشكر الممثلين الذين قاموا ، لدى عرض آراء حكوماتهم هنا ، بتشخيص الحالة ووصف العلاج ، مسترشدين بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وأهدافه . وإننا لعلّى ثقة بأن هذا العلاج الذي ذكرتموه منذ لحظات ، سيدي الرئيس ، نيابة عن فنلندا ، سينعكس في قرار يتخذه المجلس في القريب العاجل ، عندما يجتمع مرة أخرى ، وأن أحكام هذا القرار ستحترم وستنفذ وفقا للمادة ٢٥ من الميثاق .

خلال الشهور الثلاثين الماضية ، على أقل تقدير ، ظل المجلس يعرب عن قلقه وعن آرائه القوية بشأن الحالة في الأراضي العربية المحتلة ، بما فيها القدس . وقد ساعدت استجابة المجلس الفورية بعقد اجتماع طارئ للنظر في آخر صنف المعاناة والمحن التي يتعرض لها شعبنا ، على أن يستعيد شعبنا إيمانه وثقته بفعالية مجلس الأمن . إن شعبنا متشوق الى معرفة نتائج تلك المداولات التي جعلت المجلس يقطع كل هذه المسافة ليجتمع في هذا المكان بالذات - في مكتب الأمم المتحدة بجنيف .

أود أن أذكر بعض الأشياء التي لغتت نظرنا حقا .

كانت هناك محاولة لصرف انتباه المجلس . فممثّل اسرائيل ، عندما أشار - على حد قوله - الى "عرفات راسم الخرائط" ، (أعلاه ، ص ٩٤ - ٩٥) ظن أن عرفات كان يمزح حينما أشار الى الخريطة المطبوعة على العملات وفي الرسوم الجغرافية لاسرائيل .

وأعتقد أن الأجدر بممثل إسرائيل أن يحسن قراءة الخريطة التي تظهر في حزب حيروت والديكود والتي تظهر فيها إسرائيل وقد امتدت على ضفتي نهر الأردن . هذه ليست مزحة . وموقف ممثل إسرائيل يعتبر اهانة لذكائنا . نعم ، اننا نحفظ بخريطة فلسطين كما تظهر في كل وثائق الأمم المتحدة ، وسنظل نحفظ بها باعتبارها خريطة فلسطين ، حتى يحين الوقت الذي يتسنى فيه إبرام معاهدة سلام نهائية بين الشعب الفلسطيني - بين الدولة الفلسطينية ودولة إسرائيل تحت رعاية الأمم المتحدة ، تبين على وجه الدقة أين تقع حدود كل دولة . وإنني مندهش لأن بعض الدول مازالت تنادي بأمن إسرائيل ، دون أن تقول لنا بالضبط ما هي حدود إسرائيل . وعلى مجلس الأمن ودولة إسرائيل أن يقولوا لنا أين تقع تلك الحدود . وأخيرا ، فإن اشتراك الرئيس عرفات شخصيا في أول اجتماع للدورة الحالية لمجلس الأمن ، يؤكد من جديد شقتنا بالجهدود التي تبذلها الأمم المتحدة ، ولا سيما تلك التي يضطلع بها الأمين العام . ووجوده أيضا يعد تعبيراً حقيقياً عن معرفتنا بأن مجلس الأمن ، في التحليل النهائي ، هو الوسيلة الصحيحة ، إن لم تكن الوحيدة ، لإحلال السلام الذي طال انتظاره في فلسطين وفي الشرق الأوسط .

الرئيسي (ترجمة شفوية عن الانكليزية) : لا يوجد متكلمون آخرون على

قائمتي لهذا الاجتماع .

وكما تم الاتفاق في مشاورات مجلس الأمن ، سيعقد المجلس جلسة مشاورات غير رسمية بشأن البند المدرج على جدول الأعمال ، في المقر الرئيسي للأمم المتحدة في نيويورك ، يوم الثلاثاء الموافق ٢٩ ايار/مايو ١٩٩٠ .

وقبل أن أرفع هذه الجلسة ، أود - باسم المجلس - أن أعرب عن امتناني العميق للسيد يان مارتينسون المدير العام لمكتب الأمم المتحدة بجنيف والعاملين معه ، على ما أبدوه من تعاون في تسهيل اجتماعنا .

رفعت الجلسة الساعة ١٤/٣٠